



COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0038897660

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY



DATE DUE

SEP 07 1999

FEB 14 2006

NOV 17 2006

JUL 31 2007

JAN 18 2008

FEB 15 2007

FEB 18 2002

MAR 28 2003

DEC 21 2003

OCT 07 2004

OCT 27 2004

MAR 17 2005

APR 14 2006

زاد المستفنع

في الفقه

على مذهب الإمام

أبي عبد الله أحمد بن حنبل

رضي الله عنه

تصنيف

الإمام العلامة شرف الدين أبي النجا

موسى بن أحمد بن موسى بن سالم المقدسي الحجاوي

المتوفى في عام ٩٦٨ من الهجرة

[اختصر فيه كتاب «المفنع» الذي صنعه]

[شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن أحمد]

[إیر قضاة ، المتوفى في عام ٦٢٠ من الهجرة]

893.799
AL 915

41352P

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله^(١) حمداً لا يَنقُصُ ، أَفْضَلَ ما يَنْبَغِي أن يُحْمَدَ ، وصلى
الله وسلم على أَفْضَلِ الْمُسْطَفَيْنِ مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ
ومن تَعَبَدَ ،

أما بعد : فهذا مختصر في الفقه من مُقْنِعِ الإمام الموفق أبي
محمد على قول واحد ، وهو الراجع في مذهب أحمد ، وربما
حذفت منه مسائل نادرة الوقوع وزدت ما عُلِيَ مثله يُعْتَمَدُ ،
إذ الهضم قد قصرت ، والأسباب المُبْطِئَةُ عن ثَبَلِ المراد قد كثرت ،
ومع صِغَرِ حجمِهِ سَوَى ما يُغْنِي عن التَّطْوِيلِ ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله وهو حسْبُنَا ونعم الوكيل .

(١) الحمد على أربعة أقسام : حمد قديم لقديم ، كحمد الله لنفسه .
وحمد قديم لحادث ، كحمد الله لأنبيائه ، وحمد حادث لقديم ، كحمد
الإنسان وبه ، وحمد حادث لحادث ، كحمد الإنسان للإنسان

كتاب الطهارة

وهي : ارتفاع الحدث وما في معناه ، وزوال الخبث ^(١)

المياه ثلاثة : ظُهُورٌ لا يرفعُ الحدثَ ولا يُزيلُ النجسَ الطارئَ

غَيْرُهُ : وهو الباقي على خلقته ، فإن تغيرَ بغيرِ مَازَجٍ كِقِطْعِ

كافورٍ أو دهنٍ أو بلعِ مائٍ أو سُخْنٍ بنجسٍ ^(٢) كَرِهَ ، وإن

تغيرَ بمكثه أو بما يَشُقُّ صَوْنُ الماءِ عنه من نابتٍ فيه وورقِ

شجرٍ أو بمجاورةِ مَيْتَةٍ أو سُخْنٍ بالشمسِ أو بظاهرٍ لم يكره ؛

وإن استعمل في طهارةٍ مستحبةٍ كتجديدِ وضوءٍ وَغُسْلِ جَمْعَةٍ

وَعَسَلَةٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ كَرِهَ ، وإن بلغَ قُلْتَيْنِ ^(٣) - وهو الكثير -

(١) قوله : وزوال الخبث الخ : أي باستبدال الماء في جميع البدن

أو في الأعضاء الأربعة على وجه مخصوص

(٢) قوله : أو سُخْنٍ بنجسٍ كَرِهَ ، قال في الشرح : مطلقاً إن لم ينجح

إليه ، سواء ظن وصوله إليه أو كان الحائل حصيماً أولاً ، ولو بعد أن

يبرد : لأنه لا يسلم غالباً من صعود أجزاء لطيفةٍ إليه ، وكذا ما سخن

بمغصوب ، وماءٍ يثر بمقبرةٍ ويقلها وشوكها . اهـ

(٣) القلة - بضم فسكون - في الأصل اسم لكل ما ارتفع وعلا ،

والمراد هنا الجرة الكبيرة من قللٍ هجر ، وقد بين المؤلف مقدار

سعة القلتين .

وهما حسنة رطل عراقى تقريراً خالطه نجاسة غير بول آدمي أو عذيرته المائنة فلم تغيره أو خالطه البول أو العذرة ويشق نزحه كصانع طريق مكة فظهور

ولا يرفع حدث رجل طهورٌ يسيرٌ خلَّتْ به امرأةٌ لطهارة كاملة عن حدث ^(١)

وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه يطبخ أو ساقط فيه أو رفع بقليله حدث ^(٢) أو غمس فيه يد قائم من نوم كليل نافض لوضوء أو كان آخر غسلة زالت النجاسة بها فظاهر

وئسجس : ما تغير بنجاسة أو لاقاها وهو يسير ^(٣) أو انفصل عن محل نجاسة قبل زوالها : فإن أضيف إلى الماء التجس طهور

(١) انتهى النبي أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة ، رواه أبو داود وغيره ، وحسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان .

(٢) قوله « أو رفع بقليله حدث » الخ ، قال فى الاختيار : ويجوز الطهارة بمستعمل فى رفع حدث ، وهذه رواية اختارها ابن عقيل وأبو اليقاء وطوائف من العلماء ، قال فى الإلصاف : وصححه ابن رزین ، قال فى مجمع البحرين : سمعت شيخنا يعنى صاحب التلحرج يميل إلى طهورية الماء المستعمل ، قلت : وهو أقوى فى النظر .

(٣) قوله « وهو يسير » أى : دون القلتين

كثير غير تراب ونحوه أو زال تغير النجس الكثير بنفسه أو
 تزح منه فبقى بعده كثير غير متغير ظهر
 وإن شك في نجاسة ماء أو غيره أو طهارته بتي على اليقين ،
 وإن اشتبه ظهور بنجس حرم استعمالهما ، ولم ينحر ، ولا بشرط
 للتيم إراقتها ^(١) ولا خلطهما ، وإن اشتبه بطاهر نوضاً منهما
 وضوئاً واحداً : من هذا غرة ، ومن هذا غرة ، وصلى صلاة
 واحدة ، وإن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة ^(٢) أو بمحرمة صلى
 في كل نوب صلاة بعدد النجس وزاد صلاة

باب الآنية

كُلُّ إِنْاءٍ طاهرٍ ، ولو ثميناً ، يباح اتخاذه واستعماله ، إلا
 (١) قوله « ولا يشترط للتيم إراقتهماء أي خلافاً للخرق ؛ فإنه يشترط
 إراقتهماء أو خلطهما ؛ ليكون عادماً للماء الطهور
 (٢) قوله « وإن اشتبهت ثياب طاهرة ، إلى قوله صلاة ، هذا إذا كان يعلم
 عدد النجسة والمحرمة ، أما إذا لم يعلم عددها فإنه يلزمه أن يصلي في كل نوب صلاة
 حتى يتيقن أنه صلى في نوب طاهر ، وقيل : يجتهد في أحد التوأمين ويصلي
 وهو اختيار الشيخ تقي الدين ، قال : لأن اجتناب النجاسة من باب التروك
 التي لا يشترط لها النية ، ولو صلى في نوب لا يعلم نجاسته ثم علم بعد الصلاة لم
 يعد الصلاة ، فإذا اجتهد فقد صلى في نوب يغلب على ظنه طهارته وهذا
 هو الواجب لا غير ، حكاه ابن القيم رحمه الله تعالى في البدائع

آية ذهب فضة ونقصاً مما فيه يحرم اتحاده واستعمالها ولو
على أنثى . وتصح الطهارة منها ، إلا صفة سيرة من فضة
لحاجة ، وتكره مباشرتها لغير حاجة ، وتباح آفة الكفار ،
ولو لم تحل دبايحهم ^(١) ، وبهم إن جهل حالها

ولا يظهر حد ميتة بدائع ، وبباح استعماله بعد الاستنجاء في
يأس إذا كان من حيوان طاهر في الحياة ، ولتأكل وكل أحزائها
نحسة غير شعر ^(٢) ، ومجوده . وما أبيت من حي فهو كميته

باب الاستنجاء

يستحب عند دخول الخلاه قول « سم الله » أعود بالله من
الحث والحادث ، وعند الخروج منه « عمارك » . الحمد لله الذي

(١) لم يروى البخاري ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم بوصاً من
مرادة مشركه

(٢) قال الإمام ما أعلم أحداً ذكره منوف المسه

(٣) قوله « عمارك » العمار مصدر . وهو منصوب بإصباح أطلب
وفي تخصيصه بذلك قولان أحدهما النوبة من تقصيره في شكره نعم التي
أنعم بها عليه من إطفائه وهضمه وسهره بحرجه فلجأ إلى الاستعفاء
من التقصير . والثاني أنه استعفى من تركه ذكر الله مدة له على الخلاه
فإنه كان لا يترك ذكر الله بلسانه وقلبه إلا عند قضاء الحاجة فكأنه
أي ذلك مقصيراً فتداركه بالاستعفاء

أذهب عنى الأدي وعافاني ، وتقديم رجله اليسرى دحولا ، واليمى
 خروجا ، عكس مسجده ونعل ، واعتماده على رجله اليسرى ،
 وتعدده في قضاء واستناره ، وأرناده لنوله موضعاً سخواً ، ومسحه ^(١)
 بيده اليسرى إذا فرغ من بوله من أصل ذكره إلى رأسه ثلاثاً ،
 ونثره ^(٢) ثلاثاً ، وتحوّله من موضعه ليستحي [في غيره] إن
 خاف تلوثاً

ويكره دحوله شيء فيه ذكر الله تعالى ، إلا الحاجة ، ورفع ثوبه
 قبل ذنوبه من الأرض ، وكلامه فيه ، وبوله في شق ونحوه ، ومس
 فرجه بيمينه ، واستحواذ واستجاره بها ^(٣) واستقبال اليمين ^(٤) .

(١) قوله « ومسحه » الخ قال في شرح المنهبي و زاد جماعة ويسحح
 و زاد بعضهم ويمشي خطوات ، قال أنشيع تقى الدين كله بدعة
 (٢) قوله « ونثره ثلاثاً » قال في الشرح الحديث إذا لم أحدكم فليزر
 ذكره ثلاثاً ، رواه أحمد وغيره . وهذا الحديث لا يصح ، لأنه من رواية
 عيسى بن يرداد ، قال ابن حبان لا يعرف عيسى ولا أبوه ، وقال لعقيل لا متابع
 ولا يعرف إلا به ، وقال النووي في شرح المهدب انفقوا على أنه ضعيف ،
 وأما ابن القيم ثبوته في غير موضع ، وذكر أنه يحدث المسكين حرره
 ابن القيم في كتاب زاد المعاد

(٣) قوله « واستجاره بها » لا لضرورة القطع أو حاجته لجرحها
 حين كان لضرورة أو حاجته لم يكره

(٤) قوله « واستقبال ليمين » وهيل لا يكره ، احتاره في الفائق اهـ

ويحرم استقبال القبة واستدبارها في غير ميان . ولشه فوق حاجته . وأوله في طريق وظل . مفع . وتحت شجرة ^(١) عليها ثمرة . ويستحرم [بحجر] ثم يستحى بالماء . ويحرم الاستحجار إن لم يقد الحارح موضع العادة

ويشترط للاستحمار بأحجار ، نحوها أن يكون طاهر أمقياً غير عظم وزوث وطعام ومخترم ومُتصل بحوان ، ويشترط ثلاث منسحات منقية فأكثر ، ولو بحجر ذي شعب . ويسقط قطعه على وتر ^(٢)

ويحب الاستحماء لكل خارج إلا الريح ، ولا يصح قبله وضوء ولا تنم ^(٣)

باب السواك

وسنن الوضوء

التسبوت بعدد آيتين من غير مصر لا تقت . لا بأصبع أو

(١) قوله . وحت شجرة عليها ثمرة . أي سواء كان الثمر يقصد للأكل أو غيره .

(٢) قوله . على وزن . أي على فرد . والور مفتح الواو وكسرها لغتان مشهورتان نقلهما الزجاج وغيره

(٣) قوله . ولا يصح قبله وضوء ولا تنعم . وعه يصح

حرقة . مسون كل وقت ، غير صائم بعد الروال ^(١) ، متأكد
عد صلاة و نقاه و تعثرهم

ويساك غرضا متدنا بحاج منه الأيمن ويدهن عينا ، ويكحل
وترا ، وتحت التسمية في الوضوء ^(٢) مع الذكر ، ويجب الختان
مالم يحف على نفسه ، وكره انفرع ^(٣)

ومن بين الوضوء السواك . وعلى السكفين ثلاثة . ويجب
من نوم ليل ، وضوء الوضوء ، والثناء بمصمضة ، ثم استشاق ،
والمناجاة فيها لغير صائم ، وتحليل اللحية الكثيفة والأصابع ،
والتيامن ، وأخذ ماء حميد الأودس ، والعتة الثالثة ، الدالة

(١) قوله : لغير صائم بعد الروال ، قال في الإصحاح وشهده وعه
يسن أنسوك نه أي لغير صائم مطلقاً أي قبل الروال وبعده ، ساس والرطب
احداه الشبح وهو أظهر دليلاً لعموم ماسوقاه وهو مذهب مالك
وأبي حنيفة . واختار الشيعيون الذين واس لقيم نه لا يكره من يس
للصائم في جميع اليوم

(٢) قوله : وتحت التسمية في الوضوء مع الذكر ، قال في الشرح .
وتسقط سهواً ، وعد ثلاثة إن ترك التسمية عمداً صح وضوءه

(٣) الفرع حلق بعض الرأس وترك بعض

باب فروض الوضوء^(١) وصفته

فروضة ستة : غسل الوجه ، والقسم ، والأثف منه ، وغسل
اليدين ، ومسح الرأس ، ومعه الأذنين^(٢) ، وغسل الأرجل ،
والترتيب ، ولم يأت إلا ، وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى يشبه
الذي قبله

والسنة شرط لصحة الأحداث كلها ، فسوى ، مع الحدث أو
الطهارة لما لا يباح إلا بها . فباب نوى ما نوى له الطهارة^(٣)
كقراءة أو تحديداً مسواً ناسياً حدثه ارتفع ، وإن نوى^(٤)
غسلاً مسواً أحرأ عن واحد ، وكذا عكسه . وإن اجتمعت
أحداث توجب وضوءاً أو غسلاً فبى نظماً ته أحدها الجمع

(١) الوضوء بالفتح هو الماء الذي شرباً به . والنص
الوضوء أى فعل الوضوء . والذي هنا بالنص

(٢) قوله ، ومعه الأذنين ، قال في الإنصاف على الصحيح من
المذهب ، نص عليه . قال لركننى اختاره لا كذا ون وعده في الشرح
وعيره اه وعه لا يجب مسحهما مع لقول بأيهما من الرأس ، وعه هم
عصوان مستقلان فيجب لهما ماء حديد

(٣) قال في الإنصاف : إن نوى غسلاً مسواً فلهل يحرق عن
الواحد ، على وجهين : قيل رواين ، إلى أن قال : واعلم أن الحكم بها
كالحكم فيها إذا نوى ما نوى له الطهارة خلافاً ومدها

ساترها ، ويجب الإتيان بها عند أول واجبات الطهارة ، وهو التسمية . وتسن عند أول مسوماتها إن وُجد قبل وأجر ، واستصحاب ذكرها في جميعها ، ويجب استصحاب حكمها

وصفة الوضوء أدنى ، ثم يسمى ^١ ، ويعسل كفيه ثلاثاً . ثم تمضمض ، ويستنشق ، ويعسل وجهه من مانت شعر الرأس إلى ما انحدر من الأنحيين وانتهى طرفاً ومن الأذن إلى الأذن عرساً ، وما فيه من شعر خفيف . وانظروا ^٢ الكثيف مع ما استرسل منه ، ثم يده مع المرفقين . ثم يمسح كل رأسه مع الأذنين مرة واحدة . ثم يعسر رجليه مع السكبين ويعسل

(١) فائدة الأفعال أربعة أقسام قسم تحت فيه تسمية ، وهو الوضوء والعسل واليعة وعد الصد ولذكه . وقسم يس فيه ولا تحت . وهي التسمية في أول المناسك وعند فرائه ، في آسب والأكل والشرب والجماع ودخول الخلاء . نحو ذلك . وقسم لا تس فيه كالصلاة والادان والحج والادكار والدعوات . وفي الفرد يتم وبين فرائه القرآن نظر . وقسم تذكره فيه وهو المحرم والمكروه لأن المقصود بالتسمية الزيادة والبركة وهذا لا يطلب ذلك فيهما لفوات محبها فإله في شرح المحرر . انتهى

(٢) قوله ، وانظروا ، معطوف على وجهه ، في قوله ، ويعسل وجهه من مانت شعر الرأس - إلخ ، أن ويعسل الشعر انظر

الأقطع تقيّة المفروص ، فإن قُطِع من المفصل غسل رأس
المصد منه ، ثم يرفع نصرته إلى السماء ، ويقون ما ورد ، وتتاح
فموته وتنشيف أعضائه

باب مسح الحدين < وهو مصد

يكون للبعث يومًا وليلة ، وللسفر ثلاثة لمساها ، من حدث
بعد ثلثين على طاهر مباح سائر للمفروص بثت نفسه من
حاف وخوّر صديق وبحوهما ، وعلى عمامة لرجل تحنكة أو
داب دؤابة^(١) وخُرّساء^(٢) مذاره تحت حلوقهن ، في حدث
أصغر ، وحيرة لم تتجاوز قدر الحاجة ، ولو [في] أكبر إلى تحتها ،
إذا ليس ذلك بعد كمال الطهارة^(٣) ومن مسح في سفر ثم أقام

(١) العمامة المحنكة هي التي يدار بها تحت الحنك كور ، والدؤابة
- تضم الدال المعجمة - طرف العمامة - وحوار المسح على العمامة
تفرد به الخنابلة

(٢) الخُرّاء جمع حمار - ربه كتاب وكتب -

(٣) هو به بعد كمال الطهارة ، الخ ، وعنه لا يعتبر ، اختاره الشيخ
نفي ليس وفاقا لأن حبيبة ، قال في القدرى - سكتة - أسأله أنه هل
يشترط أن يلبسهما على طهارة كاملة أو يشترط لهما على طهارة كاملة ،
والأول أصواب ، وعن أحد لا يشترط ، تقدم الطهارة لمسح الحيرة ،
أحاره الخلال والموفق وغيرهما

أو عكس أو شك في اثباته ففتح مقيم ، وإن أحدث ثم سافر
فإن تمسحه ففتح مسافر . ولا يمسح بلباس ولا بشفة ولا
ما يسقط من القدم أو يرى منه بغير لبس حفاً على حفا
قبل الحدث فالحكم للوقوف ، ويمسح أكثر العمامة ، وظهر قدم
الحف من أصابعه إلى ساقه ، دون أسفله وعقبه ، وعلى جميع
الخيرة ^(١) ، ومتى ظهر بعض محل العرض بعد الحدث أو تمت
مدته استأنف لطهارة ^(٢)

أي وضوئه

أب وافض الوضوء

ينقص ما حرج من سبيل ، وخارج من رتبة البدن إن كان

(١) اعلم أن خيرة تختلف الحف في مسائل عديدة منها عدم
التوقيت بمدة ، ومنها وجوب المسح على جميعها ، ومنها دخولها في
الطهارة المبكرة ، ومنها أن شهادتها بخصوص محل الضرورة ، ومنها
أن المسح عليها عزيمة ، ومنها أنه لا يشترط سترها محل العرض ، ومنها أنه
يتعين مسحها به على ذلك في الإلصاف ، والعزيمة لغة القصد المؤكد
وشرعاً ما انتفى بذليل شرعي حال عن معارض راجح

(٢) قوله « ومتى ظهر بعض محل العرض » إلى قوله « استأنف
الطهارة » وعنه يجوز أنه مسح رأسه وعمل رجليه ، وفقاً لأن حقيقة
ومالك وقول الشافعي وكذا الحنك لو ظهر بعض القدم

يولا أو عاتطا أو كثيراً نجسا غيرهما^(١) ودوال العقل إلا
يسير يوم من فاعد أو قائم ، ومث ذكر متصل^(٢) أو قلى
أظهر كفه أو بطنه^(٣) ، ولئسهما من حتى مُشكل ، وتَمَسُّ ذكر
ذكره أو أنى فسله لشهوة فيهما ، ومنه امرأة بشهوة أو تمسه بها ،
ومن حلقة دبر ، لا تمس شعر وطهر وأمرد ، ولا مع حائض ،
ولا ملبوس بدنه ولو وجد عنه شهوة^(٤)

(١) واختار الشرح بي الدين ألا نقص مخروج الحساب من
غير السيلين ، وفاقا لذلك والشافعي

(٢) قال في الاحبيارات ويسحب الوضوء غيب لبدن ومن
مس الذكر إذا تحركت الشهوة تمسه ، وزدد في إدام تتحرك ، ومال
أبو العباس أخيراً إلى استحباب الوضوء دون الوجوب من من النساء
والأمرد إذا كان لشهوة ، قال إذا مس المرأة لعير شهوة فهذا مما علم
بالضرورة أن الشارع لم يوجب معه وضوءاً ولا يسحب الوضوء منه أم
(٣) ومذهب مالك والشافعي أنه لا يفتقص وضوءه إلا تمسه
بباطن الكف

(٤) قوله ، ولو وجد منه شهوة ، قال في المقنع وفي نقص وضوء
الملبوس روايات ، قال المحقق أظهرهما لا نقص ، قال ابن هبيرة ،
واختاره المحقق في ظاهر الوجهين ، لأنه لا نص فيه ، وقباضه على
اللامس لمرط شهرته ، والثانية بلى ، وهي اختيار ابن عدوس لأن ما يفتقص
بالقاء الأمر بين لا فرق فيه بين اللامس والموس كالنقاء الخناين اهـ

لا ولادة عارية عن دم

ومن لزمه الغسل تحريم عليه قراءة القرآن ، ويُعتبر المسجد
لحاجة ، ولا يلبث فيه بغير وضوء

ومن غسل ميتاً أو أفاق من جنون أو إغماء ، لا حلَّ سُ
له الغسل

والغسل الكامل أن يوى ، ثم يسمي ، ويعسل كفيه ثلاثاً ، وما
لونه ، ويتوضأ ، ويغنى على رأسه ثلاثاً ترويه ، ويعم يديه غسل
ثلاثاً ، ويذلكه ، ويتيامس ، ويعسل قدميه مكاناً آخر

والجرحي ، أن يوى ، ثم يسمي ، ويعم يديه بالغسل مره ، ويتوضأ
بمذ ، ويعتس نصاع ، فإن أوسع فأقل أو يوى بعسله الحدين أجرة
ويسحب غسل فرجه ، والوضوء لأكل ورم ومعاودة وطء

باب التيمم

وهو بدل طهارة الماء إذا دخل وقت فريضة أو أتيحت نافلة
وعديم الماء أو راد على ثمة كثيراً أو ثم بعمره أو حاف باستعماله
أو طليه صرر يديه أو رقيقه أو حرمة أو ماله يعطش أو مرض ^{عن}
أو هلاك ونحوه شرع التيمم ، ومن وجد ماء يكفي به طهره تيمم ^{عن}
بعد استعماله ، ومن حرج تيمم له وغسل لافي

ويجب طلب المساء في رحله^(١) وقربه ، وبدا لاله ، قبل نسي
قدرته عليه وتيمم أعاد ، وإن نوى تيممه أحداً أو نخاسة على بدنه
تصره لإزالتها أو عديم ما يربها أو حاف رداً أو حش في مصر
فديم أو عديم الماء والتراب صلى ولم تبعث

ويجب التيمم بتراب^(٢) ظهوره غير محترق [له عار

وهو روضه : مسح وجهه وبديه إلى كوعيه^(٣) ، وكذا [الترتيب^(٤)

(١) روى ابن حجر مكيه وما يصبه من الأثاث ، قاله الجوهرى
(٢) قال في الإنصاف ومن يجوز تصاعده على الأرض فديم على
الأنصح قال ابن أبي موسى ييمه عند عدم التراب بكل طاهر تصاعد على
وجه الأرض مثل الرمل والسهل والورد ، الكحل وما في معنى ذلك
ويصلى ، وهل يعيد على رويدن ، واحتقر الشيخ في يدين جوار التيمم
بغير التراب من أجزاء الأرض إذا لم يجد تراباً ، وهو رواية عن أحمد
أنهى ، وعن أحمد رواية أخرى أنه إذا لم يجد إلا الرمل تيمم به ، وهو قول
أكثر العلماء ، قال شيخنا وهو أظهر إن شاء الله تعالى

(٣) قوله ، وبديه إلى كوعيه ، خلافاً لما لك ، وشافعي رحمه الله
لأنهم يوجبون مسح إلى المرفق انتهى من هاهنا انتهى وهو مشهور
مذهب مالك رحمه الله

(٤) قوله ، وكذا الترتيب والموا لاله ، وقيل . لا يجب ترتيب ولا
موا لاله ، واحتاره المجد في شرحه وصاحب الحاوى الكبير ، قال ابن رزق
في شرحه . وهو أصح ، قال الشيخ وهو الصحيح من مذهب أحمد وغيره ،

والمواالة بينهما في حدث أصغر

وتشترط التنية لما ينيم له من حدث أو غيره ، وإن بوى أحدهما
لم يحرمه عن الآخر ، وإن بوى ملاً أو أطاق لم يُضَلَّ به فرضاً ،
وإن بواه صلى كل وقته فرضاً ووافى

وبطل النيم بحروج الوقت ^(١) وبمطلات الوضوء ، وبوجود
الماء ولو في الصلاة ، لانعدامها

والنيم آخر الوقت لراحى الماء أولى

وصحبه ، أن يوى ، ثم يسمي ، ويصرف التراب يديه مفرختي
الأصابع ويمسح وجهه بباطنهما وكفيه براحتيه ^(٢) ونحو أصابعه

قال ابن عقيل رأيت اسم نصرته واحده قد أسقط رتبة مسحها في
الوضوء ، وهو أن يمسح بباطن يديه قبل مسح وجهه ، قال المجدي في
شرحه فاس اندهب عدد أن الترتيب لا يجب في النيم ، وإن وجب
في الوضوء لأن بطون الأصابع لا يجب مسحها بعد الوجه في النيم
بالنصرة الواحدة من يعتد بمسحهما معه ، واحكامه في الفتاوى

(١) وعن أحمد لا يبطل النيم بحروج الوقت فيصلى به إلى حديثه ،
احتاره أبو محمد من الحورى والتسبيح في الدين وهو قول أبي حنيفة ،
من يسحب كما بحث في شرح الإقناع ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى
في الهدى ثم يصح عنه صلى الله عليه وسلم النيم لكل صلاة ولا أمر به
بل أطلق النيم وجعله قائماً مقام الوضوء ، انتهى

(٢) غار المنهى ، ويمسح طاهر كفيه براحتيه ، اهـ

باب إرادة النجاسة

يجرئ في غسل الحشرات كلها إذا كانت على الأرض عسلة^١
واحدة ذهب معين النجاسة وعلى غيرها سبع^٢ إحداهما بالتراب
في نجاسة كلب وحزير^٣ . ويجزئ عن التراب أشنان ونحوه^٤ . وفي
نجاسة غيره سبع بلا تراب^٥ . ولا يظهر متجسس شمس ولا
يح^٦ ولا ذلك ولا استحالة^٧ غير آخرة فإن حلق أو تجس دهن
مائع لم يظهر^٨ . وإن حتى موضع نجسه من ثوب أو غيره غسل
حتى يحرم بر^٩ . أنه^{١٠} . وظهر بول علامة لم يأكل القدم تنجسه^{١١}
. متى في غير مائع ومطعم عن يسير ده نجس من حيوان ظاهر
. عن أناس^{١٢} [نحوه] لا نجس الأدنى بالموت

(١) قوله في نجاسة غيره سبع لا تراب . وعنه ثلاث . وعنه
ركاثر بالماء . وهذه الرواية أحتملها المؤيد في معنى لقوله عليه السلام
في دم الخنثى . فلتقرضه ثم انصبه بالماء . وقوله في آفة الخوس
. إن لم تجدوا سيراها فاعسلوها . ولم يذكر عدده . وبوكا . واجبا ذكره .
ولأنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء . لأمس قوله ولا
من معناه . انتهى من حاشية المقنع . واشترط سبع العسلاب في غير نجاسة الكلب
والخزير من مذاب الذب

(٢) قوله . وعن أناس جاز محله . أو قال بعدى لغير محله لم يعقب .
مثال ذلك . وترطب ثوبه . وقع على عن الاستنجاء لم يعقب عنه هذا

وما لا يقدر له سائنه متولد من صاهر ، ويولد ما يؤكل لحمه
وزوته ومنه ، ومشي الآدمي ورطوبه فرح المرأة ونسور المرأة
وما دونها في الحلقة طاهر ، وسبع البهائم والطير ، الخنازير الأهل
— والبغل منه — نجسة ^(١)

باب الحيض لغة ، إسلامية ، وشرعية

لا حيض قبل سبع سنين ، ولا بعد خمسين سنة ، ولا مع حمل ^{سنة}
وأقله يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر [وما] وعاشته ست أو سبع ، ومنه
وأقل طهر بين حيضتين ثلاثة عشر يوماً ^{سنة} ، ولا حد لأكثره وتقضى
مواظبة على المذهب ، وعن أحمد رواية يعنى عنه وهو مذهب
الشافعي اهـ

(١) وعن أحمد طهاره من واخلار ، واحضاره الموضع وحامه ، وفاته
ملك وشافعي ، قال في الانصاف كتب وهو الأصح والأقوى
دليلاً انتهى

(٢) قوله ، ولا مع حمل ، وعنه يلى واحضاره الشيخ وصاحب
مناشئ ، قال في مروع هذا أطهر ، وفاته للشافعي ، وصوبه في الانصاف
(٣) قوله ، وأقل طهر بين حيضتين ، الخ ، وعنه لاحد لأقل الطهر ،
رواها عن أحمد جماعة ، واحضاره الشيخ بن الدين ، وصوبه في الانصاف ،
وعنه أقله خمسة عشر يوماً وعنه لثلاثة ، وذكر أبو ثور أن ذلك
لا يختلفون فيه

[الحائض] لصوم . لا الصلاة . ولا يصح منها . بل يحرم . ويحرم
وطؤها في الفرج . وفي فعل فعله . دار^(١) أو نصفه كفاره . ويستمتع
منها بما دونه . وإذا انقطع الدم ولم تغسل لم يُبَحَّ غير الصيام . والطلاق
والمستدأة تحبس أقله^(٢) ثم تغسل^(٣) وتُصلي . وفي انقطاع
لأكثره فادونه اعتسلت عند انقطاعه . وإن سكر ثلاثاً فص
ونقص ما وجب فيه . وإن عتأ أكثره فمستحصة . وإن كان
دم من دمها أحمر ونقصه أسود ولم يغسل أكثره ولم ينقص عن
أوله فهو حص^(٤) تجلس في الزور . والأحمر استحاضه . وإن
لم يكن دمه متغيراً جلس . الحائض من كل شهر

والمستحاضة المعادة ولو غير تغسل عادت . وإن سدت عجلت
التميم الصالح . فإن لم يكن لها تيميم فغالب الحائض كالعالمه

(١) قوله دمه . يار . الخ . وعن أحمد لا كفارة . وفاقا لثلاثة .
وعنه يدين عليه . لا البرة . لأنه مثل عن أحمد حديث قيس له في مصك
مه شيء . قال . نعم انتهى من لشرح الكبير

(٢) قوله والمستدأة تحبس أقله . وعنه تغسل عند الحائض وعنه
عادة سبها . وعنه أكثره . أحار في المعنى وفاقا لثلاثة انتهى من عروج

(٣) قوله ثم تغسل . هذا هو المذهب وهو من المفردات وقيل
لا تغسل إلا بعد الانقطاع وفاقا لثلاثة

(٤) في الحصة . وهو حص

بموضعه الثاني عدده ^(١) ، وإن علت عدده ونسبت موضعه من الشهر ولو في صفه جلستها من أوله كمن لا عادة لها ولا تميز ، ومن رادت عاداتها ^(٢) أو تقدمت أو تأخرت في تكرار ثلاثا حيض ، وما نقص عن العادة ظهر وما عاد فيها جلسته . والصفرة والكثرة في زمن العادة حيض ، ومن رأت يوماً دماً ويوماً نقاءً فالدم حيض والنقاء ظهر ما لم يعبر أكثره والمستحاضة ونحوها تعمل قروحها وتعصه وتوصاً لو فت كل صلاة ، وتصلّي فروضاً ، وبأول ، ولا توطأ إلا مع خوف الميت ، ويستحب عليها بكل صلاة

وأكثر مدة النعاس أربعون ^(٣) يوماً ، ومنى طهرت قبله

هم فمرد في ح عتبه لم ٥٠١

- (١) قوله والناسه لعدده ، بأن علت أن شهرها ثلاثون ، وما أن موضع حيضها العشر الوسطى مثلاً وجهلت العدد فتحت غالب الحيض في الوسطى
- (٢) قوله ، ومن رادت عاداتها الخ ، وعنه نصير إليه من غير تكرار أو ما إليه ، وفي رواية من مذكور اختاره جمع ، وعليه العدل ولا يسع البناء العمل بعينه قال في الانصاف وهو نصير قال ابن تيميم : هو أشبه ، قال ابن عدنان ، وهو الصحيح ، قال في العاتق ، وهو المختار ، اختاره المؤلف والشيخ تقي الدين وإليه مبدل الشارح ، انتهى من شرح الافواع
- (٣) قوله ، وأكثر مدة النعاس أربعون يوماً ، وعنه أكثره سون يوماً ، وقال في ذلك وإنشأ في وإن تميز عدده عادت ما تركته

تظهرت وصلت ، ويكره وطؤها قبل الأرمين بعد التطهر ، فإن
 عاودها الدم فمشكوك^(١) فيه تصوم وتصل وتغضي الواجب ،
 وهو كالخص فبا يخل ويحرم ويحب ويسقط غير العدة والبلوغ
 وإن ولدت توأمين فأول الناس وآخره من أولهما ^{مفرا} ^{هف}
^{سنة} كتاب الصلاة

يحب على كل مسلم مكلف ، إلا حائضا ونفساء ، وبقي من
 زال عقله يوم أو إغماء أو سكر ونحوه ولا تصح من يحون
 ولا كافر ، وبصل في مسلم حكما^(٢) ويؤمر بها صغير لسمع ،
 ويصبر عليها لعشر ، فإن بلغ في اثنتي أو بعدها في وقتها عاد
 ويحرم تأخيرها عن وقتها ، إلا لدوى الجمع ولشغل شرطها
 الذي يحصله قريبا ومن حجد وجوبها كفر وكذا ناركها أو نا^(٣)

(١) وعند كثير من العلماء إذا عاودها الدم في الأرمين فهي
 نفاس ، انتهى تقرير

(٢) قوله ، فإن صلى مسلم حكما ، ولا تصح تلك الصلاة طاهرا
 لفقدان شرطها وهو الإسلام فيؤمر بالإعادة إلا إن علم أنه كان قد
 أسلم وأغسل وصلى بنية صحيحة فصحيحة اهـ

(٣) قال ابن رجب ، طاهر كلام أحمد وغيره من الأئمة الذين يرون
 كفر نارك الصلاة أن من تركها يكفر بخروج الوقت عليه ولم يعصوا
 أن يستأنب ولا أن يدعى إليه ، وعليه يدل كلام المتقدمين من أصحاب

ودعاه إمام أو نائبه فأضر وصلى وقت الثانية عنها ، ولا يقتل
حتى يستجاب ثلاثاً فيهما

باب الأذان والإقامة

هما فرض كفاية على الرجال المقيمين للصلوات المكتوبة .
يُقاتِلُ أهل بلد تركوهما ، وتُحرَّم أجرتُهما " ، لا رزق من بيت
المال لعدم متطوع ، ويكون المؤذن صبيئاً أمثلاً بالوقت فإن
تشاح فيه أنان قدم فصلهما فيه ، ثم فصلهما في ديه وعقله .
ثم من يختاره الخيران ، ثم قرأه
وهو خمس عشرة حُملة يُرَتَّلُ على علو متطهراً مسبقاً
الصلاة جاعلاً أصبعه في أذنيه غير مستدير متفتحة في الخيفة يميناً
وشمالاً ، قائلاً بعدهما في أداء الصبح : الصلاة خير من النوم ،
مرتين .

كأخرى وأى تكر وأى موسى ثم سئل بذلك بالاحاديث التي فيها
ذكر كفر ترك الصلاة كقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة .
وحدث أنه عهد الذي بينا وبينهم الصلاة من تركها فقد كفر . اهـ
(١) قوله ، وتُحرَّم أجرتُهما ، أى دفعاً واحداً ، قال في القروع
وليس شرطاً للصلاة فصح بدوهما مع حرمة حيث فرصا انتهى وفي
الإقاع مع الكراهة

وهي إحدى عشرة تحجبها بمرزبان
ويقيم من أدن في مكانه إن سهر
ولا يصح إلا أمرنا موالياً من عدل ولو مدحنا^١ ومحوها .
ويجزي من غير .

ويطلبهما فصل كثير ، ويسير محرم . ولا يجزي قبل الوقت ،
إلا الفجر بعد نصف الليل . ويسن جلوسه بعد أدن معرب
يسيراً . ومن جمع أو قضى فوائت أدن للأولى ثم أقام لكل
فريضة . ويسن لسماعه متابعته سرّاً أو خوفاً في الحَيْمَلَة وقوله
بعد فرأه : اللهم رب هذه الدعوة الباطية والصلاة الفاتحة آت محمدًا
الوسيلة وانصبيه وأنته مقاماً محموداً الذي وعدته^(٢)

(١) قوله وملحناه أي مطرباً به ومنحرباً أي معبر المعنى فالملح يصح
مع السكرانة والمنحربون إن كان يسيراً خشكته مع السكرانة فإن كان معبراً
للحبي فإدائه باطل

(٢) قوله وانته مقاماً محموداً ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى الذي
وقع في صحيح البخاري وأكثر الكتب بالسكبر . وهو الصحيح لأمر
أحدهما اتفاق الرواة عليه ، الذين موافقة القرآن ، الثالث لفظ السكبر
قد يقصد به التعظيم . اهـ

باب شروط الصلاة

شروطها منها الوقت ، والطهارة من الحدث والحسن

وقت الظهر من الزوال إلى مساءة الشئ ، منه تعدى الزوال
وتعجيلها أفضل إلا في شدة حر ، ولو صلى وحده ^(١) أو مع
غيره لمن صلى جماعة ^(٢) وبليه وقت العصر ^(٣) إلى مصير
الشمس منه تعدى الزوال ، والصورة إلى عروها ، ويس
تعجيلها ، وبليه وقت المغرب إلى غيب الحر ، ويس
تعجيلها ، إلا لئلا ^(٤) لمن قصدها محرماً ، وبليه وقت العشاء إلى
المغرب الشئ ، وهو اليأس المعترض ، وتأخيرها إلى ثلث الليل

(١) هو أنه ولو صلى وحده ، ليس المراد أنه يترك الجماعة ويصلي
وحده ، إلا لا يترك واحداً لمسلم ، وإنما مراد هو المعذور عرض وعوه

(٢) قوله : أو مع غيره - الخ ، وعنه لا يؤخر مع الغير ، وهو ظاهر
كلام الخرق وجماعه ، وبليه مثل الموقف والشارح

(٣) هو أنه وبليه وقت العصر - الخ ، وعنه إلى اصفرار شمس ،
اختاره الموفق والمحدث جمع ، وصحها في الشرح ، وإن تميم جزم بها
في الوجيز ، قال في المروع وهو أظهر لما روي مسدوداً عنه وقت العصر
مأم تصفر الشمس ، انتهى من هاهنا المنهى

(٤) لئلا جمع هي ليلة تكون الخسوف المدلعة ، والمراد لئلا يجمع ،
وسميت جمعا لاجتماع الناس فيها

أفضل إن سهل ، وبليه وقت العصر إلى طلوع الشمس ، وتعجيلها
أفضل

وتدرك الصلاة بالإحرام في وقتها ، ولا يصلي قبل غلبة طه
يدحول وقتها إما جهنم أو جبر متفق ، فإن أحرم باحتساب
فإن قبله فعل وإلا فمصر ، وإن أدرك مُكْتَفٍ من وقتها
قدر التحريم ثم زال تكليفه أو حاصت ثم كلف وطهرت قصوها ،
ومن صار أهلاً لوجوبها قبل خروج وقتها ، فإنه وما يجمع إليها
قلها ^(١) ، ويجب فوراً قضاء العوائت مرساة ، ويسقط الترتيب
بسيانته ، وبحشية خروج وقت احتبار الحاصرة .

ومنها ستر العورة ، ويجب بما لا يصفُ كسترها

وعورة رجل وأمة وأمه ولد ومُعْتَقٍ بَعْضُ من السرة إلى الركبة
وكل الحرم عورة إلا وجهها ، وتستحب صلاته في ثوبين .
ويحرئ ستر عورته في الليل . ومع أحد عاتقيه في الفرس ،

(١) يعني أن من رل عورته من خروج وقت العصر وجب عليه أن
يصلي الظهر والعصر . ومن زال عورته من خروج وقت العشاء وجب
عليه أن يصلي المغرب والعشاء لأن الظهر يجمع مع العصر ، والمغرب
يجمع مع العشاء

وصلاتها في درع وحرير وملحفة^١ ويجزئ ستر عورتها ، ومن
 انكشف بعض عورته وخش أو صلى في ثوب تحرم عليه أو نحس
 أساده ، لأنه نحس في محل نحس ، ومن وجد كفاية عورته سترها
 وإلا فالمرجئ ، فإن لم يكفهما دليل^٢ ، فإن أعير ستره لمرءة قبلها
 وبصلى العاري قاعداً بالإيماء استحباباً فيهما ، ويكره لإمامهم
 وسطهم ، وبصلى كل برع وحده فإن شق صلى الرجال واستبرأهم
 النساء ، ثم عكسوا ، فإن وجد ستره فربته في أثناء الصلاة
 ستر وبني ، وإلا ابتدأ

ويكره في الصلاة السدل^٣ واشتغال الصماء^٤ ، وتعطية
 وجهه ، واللثام على فم وأذنه ، وكف كفه ولحمه ، وشده ، وسطه
كَزُّنَارٍ .

(١) الدرع القميص ، وحرير - ربة كتاب - هو ما تضعه المرأة
 على رأسها وتديره تحت حلقها ، والملحفة - ربة مكساة - ثوب تلبس
 به المرأة .

(٢) السدل هو أن يطرح المصلي ثوبه على كعبه ولا يرد طرفه
 على الآخر

(٣) اشتغال الصماء هو أن تصطح ثوب ليس عليه غيره وذلك بأن
 يجعل وسط الثوب تحت عاتقه لئلا يراه غيره على فقه الأسر ، فإذا كان
 تحت ثوب غيره لم يكره ولم يكن من اشتغال الصماء .

والتصوير واستعماله ، ويحرم استعمال الحيلاء في ثوب وغيره ، وللتصوير واستعماله ، ويحرم استعمال مسوح ، أو تموة بذهب من استحالته ، ونسب حرير وماء أو أكثره ظهوراً على الذكور ، لإدخاله استويا أو لصوره أو حكة أو مرض أو جرب أو حشواً أو كان عتياً أربع أصابع فما دون ، أو رقاعاً أو لثة جيب يستحب فرائه .
ويكره المعصر ، المنزعه للرحا .

ومنها اجتناب الحمامات ، فمن تحن نجسة لا تقي عيباً ، أو لا قاه شوبه ، أو دسه لم تصح صلاته ، وإن طهر أرضاً نجسة أو مرشياً طاهراً أكره وصح ، وإن كانت أطرافه صلى متصلاً [به] صححت إن لم يشجر به شبه ، ومن رأى ثوبه غاصه مدخلاته وجهه كونه فيها لم يعد ، وإن علم أنها كانت فيها لكن نسيها أو جهله أعدد ، ومن جبر نظامه بحسن لم يحب قنعه مع الضرر ، وما سجد منه من تصو أو بين فظاهر

ولا تصح الصلاة في مقبره ، وحش^(١) وحش ، وأعطان إبل ، ومعصوب ، وأسطحها^(٢) ، وصح إليها ، ولا تصح

(١) الحش - بضم الحاء وفتحها - المرحاض

(٢) يريد أنه لا تصح الصلاة في أسطح هذه الأماكن إلى هي

المقبرة والحش - الخ

المريضة في الكعبة . ولا فوقها . ونصح النافلة باستئذان
شاخص منها

ومنها استئصال النفس . فلا تصح بدونه . إلا لعاجز ومُسْقِل
راكب سائر في سمر . ويلزمه افتتاح للصلاة إليها . ومشي . ويلزمه
الافتتاح والركوع والسجود إليها . وفرض مَنْ قرب من القبة
إصانة عينها . ومن بُعد جهتها . فإن أخبره ثقة بيقين أو وجد
تخريب لإسلامة عملها . ويستدل عليها في السمر بالقطب
والشمس والقمر ومباركهما . وإن احتد تحتها فاحسب جهة لم
يقع أحدهما الآخر . وينع المفسد أو ثقهما عنه . ومن صي
غير احتداد ولا تقليد قضى إن وحده من يقنه . ويحتد بالارف
أدلة القبة لكل صلاة . ويصلي بالثاني . ولا يقضى ماصلي بالأول
بها . ومنها البينة . فيجب أن يبرى عن صلاة معينة . ولا يشترط
في العرض والآداء والقضاء والقيل والإعادة بينهما . ويبرى
مع التجريم . وله تقديمها عليها بر من يسير في الوقت . فإن قطعها
في أثناء الصلاة أو تردد بطلت . [وإذا شك فيها استأنف] . وإن
قَلَّتْ مُتَعَرِّدُ فرصه مَعْلًا في وقته المتسع جار . وإن انتقل بنية
من فرص إلى فرض تَطَلًا . وتجب نية الإمامة والانتهاج . وإن
نوى المفرد الانتهاج لم يصح فرصا كنية إمامته فرصاً . وإن

انفراد مؤتم بلا عدد ، وتطول صلاة مأوم سطلان
صلاة إمامه ، ولا استعلاف ، وإن أحرم إمام الحى عن أحرم
بم نائه وعاد انائب مؤتمنا صح

باب صفة الصلاة

يُسْتَأْذَنُ اَقِيَامَ عِدَدٍ هـ ، من إقامتها ، وسويبه اصف ، ويقول :
الله أكبر ، رافعاً يديه مصمومى الأصابع ممدودة حساً منكبيه
كاستجود ، ويُسمع الإمام من حقه كقراءته فى أولتى غير
الطهرين ، وغيره نفسه ، ثم يقصر كوع يسراه تحت شترته
، يطر مسجدة ، ويقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك
اسمك ، وعالى جَدُّك ، ولا إله غيرك ، ثم يستعبد ، ثم يسمل ،
سراً ، ولدت من الفاتحة ، ثم يقرأ الفاتحة فإن قطعها بذكر
أو سكوت غير مشروعين وطال أو ترك منها تشديدة أو حرفاً
أو تركها لزم غير مأوم إعادتها ، ويحجر الكل بآمين فى
الجهرة ، ثم يقرأ بعدها سورة تكون فى الصبح من طوال
المفصل وفى المغرب من قصاره وفى الباقي من أوساطه ، ولا
يصح الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان ، ثم يركع مكبراً

رافعاً يديه . ويضعهما على ركبتيه مُقَرَّبَتَيْنِ إِلَى الْأَصَابِعِ ، مُسْتَوِيَّيْنِ
ظَهْرَهُ . ويقول : سجد ربّي العظيم ، ثم يرفع رأسه ويديه قائلاً
إِماماً ومفرداً : سمع الله لمن حمده . وبعد قيامهما ، ربّ ذلك الحمد
مِلْءَ السَّمَاءِ وَمِلْءَ الْأَرْضِ وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ عَدَدُ ، وَمَأْمُومٌ
فِي رَفْعِهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، فقط ، ثم يحترّ مكبراً ساحداً على
سبعة أَعْصَاءٍ رَحْلِيَّةٍ ، ثم رُكْنِيَّةٍ ، ثم يَدِيَّةٍ ، ثم جَنْهَتَيْهِ مَعَ
أَنفِهِ ، ولو مع حائل لَبِيسٍ مِنْ أَعْصَاءٍ تَحْدُوهُ ، وَيُخَفِّى عَصْدِيَّةً
عَنْ جَنْبَيْهِ وَنَظْمَهُ عَنْ خُدْيِهِ ، وَيَهْرَقُ كُنْيَتَهُ ، ويقول : سجد
ربّي الْأَعْلَى ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، ويجلس مفترساً يسراه ناصباً
يَمَانِهِ ، يقول : ربّ اعصر لي . ويسجد الثانية كَالْأُولَى ، ثم
يُفْعِلُ مَكْرَافَةً عَلَى صُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِداً عَلَى رُكْنِيَّةٍ إِسْ
تَهْلُ ، وَيُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ : مَعْدَا الْحَرِيْمَةِ وَالِاسْتِغْنَاءِ وَالتَّعَوُّدِ
وَتَحْدِيدِ الْيَمَنِ ، ثُمَّ يَخْبِسُ مَفْتَرِشاً وَيَدَاهُ عَلَى خُدْيِهِ وَيَقْضِي حَمَصَ
الْيَمَنِ وَيَصْرَهَا وَيُخَفِّى إِبَاهِمَا مَعَ الْوَسْطَى ، وَيُشِيرُ بِيَسْتَيْهَا ، [فِي
تَشْهَدُهَا] ، بِدَسْطِ السَّرِيِّ ، وَيَقُولُ التَّحَدُّثَ اللَّهُ ، وَالصَّلَوَاتِ
وَالطَّلُوبَاتِ ، أَسْلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْيُحْيَى وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ
عَلَيْكَ وَعَلَى عِمَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ
أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . هَذَا التَّشْهيدُ الْأَوَّلُ ، ثم يقول : اللَّهُمَّ صَلِّ

على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنيك حميد مجيد ،
وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنيك حميد
مجيد ، ويستعيد من عذاب جهنم ومن عذاب القبر وفئة الحيا والمات
ومئة المسيح الدجال ، ويدعو بما ورد ، ثم يسلم عن يمينه السلام
عليكم ورحمة الله ، وعن يساره كذلك ، وإن كان في ثلثية أو
رابعة مئة مكرراً بعد التشهد الأول وصلى ما بقى كالثانية فالحمد
فقط ، ثم يجلس في تشهد الأخير مُتَوَرِّكاً والذراع مثله ، لكن
تصمُّ نفسها وتُشدِّل رحاها في حجب يمينها

فصل

ويكره في الصلاة القامه ، ورفع يديه إلى السماء ، وتعميص
عينه [وإفقاؤه ^(١)] ، وإفتراش ذراعيه ساجداً ، وعشه ، وتَحَصُّرُهُ
وترؤُّجَه ، ورفقه أصابعه ، وتشبيكه ، وإن تكبر حافواً أو محصورة
طعام يشفيه ، وتكرار الفاتحة ، لاجمع شورى في فرض كهل ، وله
رد المارء بين يديه ، وعبد الآي ، والفتح على إمامه ، وليس

(١) الإقعاء أن يفرش قدميه ويجلس على عقبه مما يسير أهل
الحديث ، وهو عند العرب أن يجلس الرجل على آله باصاً قدميه مثل
إقعاء الكلب

الثوب ، والعلمامة ، وقتل حية وعقرب ، وقيل : فإن أطب الفعل عرفاً من غير ضرورة ولا تهريب بصلت ، ولو سهواً ، وتباح قراءته أو أحر السور وأساطها ، وإذا باب به شيء سَمَحَ رجل وصَفَقَتْ امرأة بطن كفه على ظهر الأخرى ، ونَضَقَ في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه .

وتسب صلاته إلى ستره قائمة كأحر د الرجل ، فإن لم يجد شاحصاً «إلى حَقْلٍ» ، وظل بمرور كلب أسود بهم فقط ^(١) وله التوضوء عند آية وعيد ، والسؤال عند آية رحمة ولو قرص

فصل

أركانها : القيام ، والتحريم ، والقائمة ، والكوع ، والاعتدال عنه ، والسجود على الأعضاء السبعة ، والاعتدال عنه ، والجلوس بين السجدين ، والصمأ بينة في الكل ، والشهد الأخير ، وجاسته ، والصلاة على أنبي صلى الله عليه وسلم فيه ، والترتيب ، والتسليم ،

(١) لعلهم الذي لا يؤمن به غير السواد ، وإدراك هذا الكلب بين المصلي وسترته أو بين يديه قريباً - وحد القرب ثلاثة أذرع فأقل - من قدمه ، إن لم تكن له ستره ، فإنه يبطل صلاته ، وإلحاحاً حصراً الأسود بهم بهذا الحكم لأنه شيطان ، وقوله : فقط ، المراد به أن مرور المأثرة لا يقطع الصلاة

وواحداً : التكبير غير التخيبة ، والسميع ، والتحميد .
وتسبيحات الركوع ، والسجود ، وسؤال المغفرة مرة مرة ، ونس
ثلاثاً ، والشهادتين ، وحلته

وما عدا الشرائط والأركان ولو احببت المدكورة سنة
من ترك شرطاً ، لم يفسد غير اليه بها لا ينقض محال أو تعمّد
ترك ركن أو ، احب نطأت صلاته ، بخلاف الباقي ، وما عدا ذلك
سنة أقوال وأفعال ، ولا يشرع لسجود لتركه ، وإب سجود
فلا بأس .

باب سجود السهو

نشرع لروادة ، نقص وشك ، لافى عمد ، في العرص والمنافاة .
مضى راد فعلا من جلس الصلاة فاما أو فعوداً أو ركوعاً
أو سجوداً عمدًا نطأت ، وسهواً يسجد له ، وإن راد ركعة فلم يعلم
حتى فرع منها سجد ، وإن علم فيها حاس في الحال فيشهد إن
لم يكن تشهد وسجد وسلم ، وإن سجد به فثقتان فأصتر ولم يحرم
نصواب به سه نطأت صلاته وصلاة من تابعه علماً ، لا جاهلاً
أو ناسياً [لا من طريقه] ، وعمل مستكثراً عادة من غير جسد
الصلاة يخطأها عمدًا وسهواً ، ولا يشرع لسيره سجود ، ولا يبطل

بيسير أكل وشرب سهواً ، ولا يقلُ بغير ضرب عمداً ، وإن
 أتى بقول مشروع في غير موضعه كقراءة في سجود وبعود وتشهد
 في قيام وقراءة سورة في الآخرتين لم تطل ، ولم يحس له سجود
 من يشرع ، وإن سلم قبل إتمامها عمداً بطلت ، وإن كان سهواً
 ثم ذكر قريباً أنتم وسعد ، وإن حال الفصل أو تكلم بغير
 مصدقها بطلت كلامه في صليها ، ولمصلحة إن كان يسيراً لم
 تطل ، وههذه كلام وإن نصح أو انتحب^(١) من غير خشة
 الله تعالى أو تنجح من غير حاجة فإن حرمان بطلت

فصل

ومن ترك ركعة ذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى
 بطلت التي تركها منها ، وقبله يعود وجوباً فيأتي به وما بعده ،
 وإن علم بعد السلام فكترك ركعة كاملة ، وإن نسي التشهد الأول
 وهبص لرمه الرجوع ، ألم ينصب قائماً ، فإن استقم قائماً كره
 رجوعه وإن لم ينصب قائماً لرمه الرجوع ، وإن شرع في القراءة
 حرم الرجوع ، وعليه السجود للكل ، ومن شك في عدد الركعات
 أخذ بالآقل ، وإن شك في ترك ركعة فكتركه ، ولا يسجد لكسبه

(١) انتحب: أي بكى

في ترك واحد أو زيادة ، ولا سجود على مأموم إلا تبعاً لإمامه ،
وسجود السهو لما يُبطل نَحْدَهُ واجب ، وتُطل ترك سجود
أفضليته قبل السلام فقط ، وإن نسيه ومسه سجد إن قرب
منه ، ومن سها مراراً كفه سجدان .

باب صلاة الطوع

آكرها كسوف ، ثم استسقاء ، ثم زوايح ، ثم وترٌ يعمل بين
اعشاء والصبح ، وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة مثنى مثنى
ويوتر واحدة ، وإن أوتر بحمس أو سجع لم يخلص إلا في آخرها
وتسبع بحس عقب الثامنة ، ويشهد ولا يسلم ، ثم يصلي التاسعة
وتشهد ويسلم ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات بسلام يقرأ في الأولى
سُبح وفي الثانية بالكاغور وفي الثالثة بالإحلاص ، ويقف
فيها بعد الركوع ، فيقول : اللهم اهدني في من هديت ، وعافني
في من عافيت ، وتولني في من توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ،
وقي شر ما قصدت ، إني تقي ولا يقضي عليك ، إنه لا يدل
من واليت ولا يعر من عادي ، تباركت ربنا وتعاليت ، اللهم
إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوباتك ، وبك
ميت . لا تحصي ثناء عليك ، أنت كما أئمت على نفسك ، اللهم

صل على محمد وآل محمد ، ويمسح وجهه بديه ، ويكره قنونه في غير
الوتر ، إلا أن نزل بالمسلمين مائة غير الطاعون فبقت الإمام
في الفرائض

والتراويح عشرون ركعة ، تفعل في جماعة مع الوتر بعد
العشاء في رمضان ، ويوتر المتهجد بعده ، فإن تبع إمامه شفعه
بركعة ويكره أن يفعل ذلك ، لا بد من ركعتيها في جماعة
ثم السنن الرواية ركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ،
وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل
العصر ، وهما آكداهما ، ومن فاته شيء منها سأل له قصوه

وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار ، وأفضلها ثلث الليل
بعد نصفه ، وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى ، وإن تطوع في النهار
بأربع كالظاهر فلا بأس ، وأحر صلاة قاعد على نصف أجر صلاة
قائم ؛ وتس صلاة الصبح ، وأقلها ركعتان ، وأكثرها ثمان ،
ووقتها من خروج وقت التهي إلى قبيل الزوال ، وسجود التلاوة
صلاة ، ويس للقارئ والمستمع دون السامع ^(١) ، وإن لم يسجد
القارئ لم يسجد ، وهو أربع عشرة سجدة في الحج منها اثنتان ،

(١) المستمع الذي يقصد الاستماع ، والسامع هو الذي لم
يقصد الاستماع ولكن فصل القراءة إليه

ويكبر إذا سجد وإذا رفع ، ويحس ويسلم ، ولا يشهد ، ويكره للإمام
قراءة سجدة في صلاة سريّة وسجدة فيها ، ويلزم المأموم متابعتها في
غيرها ، ويستحب سجود الشكر عند تحجّد النعم والنداء بالنعمة ،
وتنطّل به صلاة غير جاهل وبأس

وأوقات النهي خمسة : من طلوع الصبح لدى إلى طلوع الشمس ،
ومن طلوعها حتى ترتفع قيد ريش ، وعند قيامها حتى نزولها ومن
صلاة العصر إلى غروبها ، وإذا شرع فيه حتى يتم ، ويجوز
قضاء الفرائض فيها وفي الأوقات الثلاثة فعل ركعتي طواف
وإعادته جماعة ، ويحرم تطوع بغيره ، في شيء من الأوقات الخمسة ،
حتى ماله سبب

باب صلاة الجمعة

تلىم الرجال للصلوات المسكوبة ، لا شرطاً ، وله فعلها في سنة
وتستحب صلاة أهل الثغر في مسجد واحد ، والأفضل أعبرهم في
المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره ، ثم ما كان أكثر
جماعة ، ثم المسجد العتيق ، وأبعد أوّل من أقرب ، ويحرم أن
يؤتم في مسجد قل إمامها الراتب إلا بذنه أو عذره ، ومن صلى
ثم أقيم فرض سن له أن يعيدها ، إلا المعرب : ولا تكره

إعادته الخعة في غير مسجدى مكة والمدينة : وإذا أقيمت لصلاة
فلا صلاة إلا المكثوبة ، وإن كان في نافله أتمها : إلا أن يحشى
قوات الجماعة فيقطعها ، ومن كثر قبل سلام إمامه لحق الجماعة ،
وإن لحقه راكعاً دخل معه في الركعة وأجرأته التحريم ، ولا قراءة
على مأموم ، وتسحفت في إمرار إمامه وسكوته وإذا لم يسمعه
لبعد لا طرش ، ويستفتح ويعود فيها يحجر منه إمامه ، ومن ركع
أو سجد قبل إمامه فعليه أن يرجع ليأتى به بعده ، فإن لم يفعل عمداً
بطلت ، وإن ركع ورفع فسر ركوع إمامه عالماً عمداً بطلت ،
وإن كان جاهلاً أو ناسياً بطلت الركعة فقط ، وإن ركع ورفع
قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه ، بطلت إلا الجاهل والناسي ، ويصلى
تلك الركعة قضاءً ، ويسر للإمام التحفيف مع الإتمام ، وتطويل
الركعة الأولى أكثر من الثانية ، ويستحب انتظار داخل إن لم
يشق على مأموم ، وإذا استأذنت المرأة إلى المسجد كره معها ،
وبيتها خير لها

فصل

الأولى بالإمامة الأقرأ العالم بفقته صلاحته ، ثم الأفقه ، ثم
الأسير ، ثم الأشرف ، ثم الأقدم هجرةً ، ثم الأنسب ، ثم من

قَرَعَ " وسَاكُنَ الْبَيْتَ وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ أَحْوَجُ إِلَا مِنْ دِي سُلْطَانٍ ،
 وَخُرُوجُ وَحَاصِرٍ وَمَقِيمٌ وَنَصِيرٌ وَتَحْتَوُونَ وَمَنْ لَهُ نِيَابَ أُولَى مِنْ
 صَدَمٍ ، وَلَا تَصْخُحْ خَلْفَ نَاسِي كَكَافِرٍ ، وَلَا أَمْرَةٌ وَحَتَّى ،
 لِلرِّجَالِ ، وَلَا صَبِي لِبَالِغٍ ، وَأَحْرَسُ ، وَلَا عَاجِرٌ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ
 سُجُودٍ أَوْ قُعُودٍ أَوْ قِيَامٍ إِلَّا إِمَامٌ الْحَى الْمَرْحُومُ زَوَالِ عِلَّتِهِ ،
 وَيَصَلُّونَ وَرَأَاهُ حُلُوساً بَدَنًا ، وَإِنْ ائْتَدَأَ هُمْ قَائِمًا ثُمَّ اُعْتَلَّ
 ثَلَاثَ أَتَدْرَأَ حَلَعَهُ قِيَامًا وَحُومًا ، وَتَصْخُحْ حَلْفٌ مِنْ يَهْ تَسَاسُ
 الْوَلِّ بِمَثَلِهِ ، وَلَا تَصْخُحْ حَلْفٌ تُحْدِثُ وَلَا مَتَحَسُّ بِمَعْلَمٍ ذَلِكَ ،
 فَإِنْ جَهَلَ هُوَ وَمَأْمُومٌ حَتَّى انْفَصَتْ صَحَّتْ لِمَأْمُومٍ وَحْدَهُ ، وَلَا
 إِمَامَةٌ إِلَّا مَعَهُ ، وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَامَّةُ أَوْ يَدْعُمُ فِيهَا مَا لَا يُدْعَمُ
 أَوْ يَنْدَلُ حَرْفًا أَوْ يُلْحِصُ فِيهَا لِحَاءً بِحِيلِ الْمَعْنَى ، إِلَّا بِمَثَلِهِ ، وَإِنْ
 قَدَّرَ عَلَى إِصْلَاحِهِ لَمْ تَصْخُحْ صَلَاتُهُ ، وَتَنَكَّرَ إِمَامَةُ النَّحْلِ وَالْعَافَاءِ
 وَالتَّمَتَّامِ وَمَنْ لَا يُفْصَحُ بَعْضَ الْحُرُوفِ ، وَأَنْ يَوْمَ أَجْنَبِيَّةٍ
 فَأَكْثَرُ لَارِجَلٍ مَعَهُنَّ أَوْ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ يَكْرَهُهُ بَحْوٍ ، وَتَصْخُحُ إِمَامَةُ
 وَلَدِ الزَّوْنِ وَالْجُنْدَى إِذَا سَلِمَ دِيهَا ، وَمَنْ يُوْدَى الصَّلَاةَ مِنْ

(١) تقول : قَارَعَ الرِّجْلَ عَصَاهُ فَقَرَعَهُ . إِذَا كَانَا قَدْ أَحْرَيَا بَيْنَهُمَا

قِرْعَةً خَرَجَتْ لَهُ ، وَالْمُرَادُ مِنْهَا مَنْ خَرَجَتْ الْقِرْعَةُ لَهُ عِنْدَ انْشِاخِهَا

يقضيها ، وعكسه ، لا مفرس ينشئ . ولا من يصلي الظهر بمن
يصلي العصر أو غيرها

فصل

يقف المأمومون خلف الإمام ، ويصنع معه عن يمينه أو
عن جانيبه ، لا قدامه ، ولا عن يساره فقط ، ولا القُدَّ حذوه أو
خلف الصف ، إلا أن تكون امرأة وإمامه النساء تقف في
صهم ، ويليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء ، كترهم ، ومن لم
يقف معه إلا كافر أو امرأة أو من علم حدثه أحدهما أو صبي
في فرض فعدَّ ، ومن وجد درجة دخلها ، وإلا عن يمين الإمام ،
فإن لم يمكنه فله أن يسبَّه من يقوِّم معه ، فإن صلى فدا ركعة لم
تصح ، وإن ركع فدا ثم دخل في الصف أو وقف معه آخر
قبل تحوُّد الإمام صحَّت

فصل

يصح افتداء المأموم بالإمام في المسجد وإن لم يره ولا سَمَّ
وراه إذا سمع التكبير وكما خارجه إن رأى الإمام أو
المأومين ؛ وتصح خطبة إمام عليَّ عنهم ، ويكره إذا كان العلويُّ
دراعا فأكثر كإمامته في الطاق ، وتطوعه موضع المكتوبة إلا

من حاجة ، وإطالة فعوده بعد السلام مستقبل القلعة ، فإن كان
ثم نساءً ست قبلاً لبصره ، ويكره وفوقهم بين السوارى^(١)
إذا قطعن

فصل

ويعد ترك جمعة أو جماعة مريض ومدايع أحد الآخرين
ومن يحصره طعام محض إنه ، وحائف من صاع ماله أو هوانه
أو ضرر فيه أو موت قريبه أو على نفسه من ضرر أو سلطان أو
ملازمة عزيز ولا شيء معه أو من هوات رفقته أو عبه نكاس أو
أدى غطر أو دخل أو بريح ماردة شديدة في بيلة مطربة

باب صلاة أهل الأعدار^(٢)

تلم المريض الصلاة قائماً ، فإن لم يستطع فمقعداً ، فإن عجز
فعلى جنبه ، فإن صلى مستلقياً ورجلاه إلى القبلة صح ، ويومئ
راكماً وساجداً ويحمله عن الركوع ، فإن عجز أو ما يعينه ، فإن
قدر أو عجز في أنائها انتقل إلى الآخر ، وإن قدر على قيام وقعود
دون ركوع وسجود أو ما يركع قائماً وسجوداً قاعداً والمريض

(١) السوارى جمع سارية وهو عمود المسجد

(٢) أهل الأعدار ثلاثة المريض والمساقر والحائض

الصلاة مستلقيا مع العذرة على القيام لداواد يقول طيب مسلم ،
ولا تصح صلاته في السفيه قاعداً وهو قادر على القيام : ويصح
الحرص على الراحة خشية التأذى بالوَحَل لا للحرص

فصل

من سافر سراً ما حارثه برد نس له قصر رابعة ركعتين إذا
فارق عامر قريته أو حمام قومه ، وإن أحرم حصرأ ثم سافر أو سهرأ
ثم أقام أو ذكر صلاة حصر في سفر أو عكسها أو انتم بمقيم أو بمن
يشك فيه أو أحرم بصلاته بدمه إنهما مفسدت وأعادها أو لم يبر
المصير عند إحرامها أو شك في بيته أو بوى إقامة أكثر من أربعة
أمام أو ملاحامه أهله لا بوى الإقامة سد لومه أن يتم ، وإن كان
له طريقان فسلك أحدهما أو ذكر صلاة سفر في آخر قصر ، وإن
حسن ولم يبر الإقامة أو أقام لقضاء حاجة بلا سنة لم يقصر أبداً

فصل

يجوز الجمع بين الظهرين وبين العشاءين في وقت أحدهما ، في سفر
قصر ، ولمريض يلحقه تركه مشقة ، وبين العشاءين بطريق الشيا
أو لو حل وريح شديدة باردة ، ولو صلى في وقت أو في مسجد طريقه
تحت سباط ، والأصل فعل الأرفق به من تأخير أو تهديم ، فإن

جمع في وقت الأولى اشترط بقاء جمع عند إحرامها ، ولا يهرق بينهما
إلا بمقدار إقامة ورضوء حبيب ، ويظل راسه بينهما ، وأن
يكون العدو موجودا عند امتاحهما وسلام الأولى ، وإن جمع في
وقت الثانية اشترط بقاء الجمع في وقت الأولى ، إن لم يصب عن فعلها ،
واسمرا العدو إلى دخول وقت الثانية

فصل

وصلاة الخوف " صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفت
كلها " جازمه ، ويستحب أن يحمل معه في صلاتها من السلاح ما يدافع
به عن نفسه ولا يشقه كسيف ونحوه

- (١) ثم قد صلاه الخوف أن يكون العدو مدح المال ، سواء
أكان ذلك في شهر أم في حصر
- (٢) روى عن أنس أنه قال قلت لأبي عبد الله تفرون بالأحاديث
كلها أو تختار واحدا منها ، قال أما قول من ذهب إليها كلها حسن
وأما أحاديث حديث سهل ، حديث سهل الذي أشد إليه هو صلاته
صلى الله عليه وسلم يداب الرقاع ، صفهم طائفتين صدقة صفت معه ، وطائفة
وفت نجاه العدو ، فصلى بالناس معه ركعة ، ثم ثمت قائموا وأنموا لأنفسهم ثم
انصرفوا وضعوا أيديهم للعدو ، وحادث الأخرى فصلى بها امركة التي
بقيت من صلاته ثم ثمت جالسا وأنموا لأنفسهم ثم سلم بهم ، رواد
البخاري ومسلم

باب صلاة الجمعة

تبرم كل ذكر حر مكاتب مسلم مسوطن بناء الله واحد ولو
تفرق ليس بيه وبين المسجد أكثر من فرسخ، ولا تحب على مسافر
سفر قصر ولا عذر ولا امرأة. ومن حضرها معها أجر أنه ولم تعتقد
به، ولم يصح أن يؤم فيها، ومن سقطت عنه بعد وحت عليه
إذا حضرها واعتقدت به، ومن صلى الظهر من عليه حضور الجمعة
قل صلاة الإمام لم تصح، وتصح من لا تحب عليه، والأفضل حتى
يصلي الإمام، ولا يجوز لمن معه السفر في يومها بعد الروال

فصل

بشروط لصحتها شروط خمس منها إذن الإمام
أحدها: الوقت، وأوله أول وقت صلاة العيد، وآخره آخر
وقت صلاة الظهر، فإن خرج وقتها قبل النجاسة صلوا ظهرا،
والأخيرة

الثاني: حضور أربعين من أهل وجوبها

الثالث: أن يكونوا بقربة مستوطنين، وتصح فيها فارب البيان
من الصحراء، فإن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهرا، ومن
أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعه، وإن أدرك أقل من ذلك

أتمها طهراً إذا كان نوى الطهر.

و يشترط تقديم خطتين من شمس صحتها حمد الله تعالى
و لصلاه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقراءه آية ، واثوبه
بقوى الله عز وجل ، و حضور العدد المشترط ، ولا يشترط لها
الصفاء ، ولا أن يكون لهما من يتولى الصلاة ، ومن سبهما أن
يخطب على مسر أو موضع عال ، ويسد على المأمومين إذا أهل عليهم
ثم يجلس إلى فراغ الأذان ، ويجلس بين الخطتين ، ويخط قائماً ،
ويحمد على سب أو فور أو غصاً ، ويقصد تلقاء وجهه ، ويقصر
الخطبة ، ويدعو للسنيين

فصل

والجمعة ركعتان تسن أن يقرأ جهراً في الأولى بالجمعة وفي الثانية
بالمناقصين ، وتحرم إقامة فيها في أكثر من موضع من البلد إلا الحاجة ،
فإن فعلوا بالصحيحة مباشرة الإمام أو أذن فيها ، فإن استويا في
إذن أو عدمه فالثانية باطنة ، وإن وقعتا معاً أو جهلت الأولى
بطلتا ، وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان ، وأكثرها ست ، ويسن
أن يغتسل لها ، وتقدم ، ويتطيب ، ويتطيب ، ويسن أحسن ثيابه
وذكر إليها ما شيا ، ويدنو من الإمام ، ويقرأ سورة الكهف في

يومها ، ويكثر الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يتخطى رقاب الناس إلا أن يكون إماماً أو إلى فرجة ، وحرم أن يقيم غيره فجلس مكانه إلا من قدم صاحباً له فجلس في موضع يحفظه له ، وحرم رفع مصلى مفروش ما لم تحضر الصلاة ، ومن قام من مكانه لعارض لحقه ثم عاد إليه قريباً فهو أحق به ، ومن دخل والإمام يخطب لم يحس حتى يصلي ركعتين يوجز فيهما ، ولا يجوز الكلام والإمام يخطب إلا له أو لمن يكلمه ، ويجوز قبل الخطبة وبعدها

باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية ، إذا تركها أهل بدعاتهم الإمام ، ووقتها كصلاة الصبح ، وآخره الزوال ، فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من بعد ، ونسأ في صحراء ، وتقديم صلاة الأضحية ، وعكسه الفطر ، وأكلها ، وعكسه في الأضحية إن صحت ، ونكره في الجامع إلا عذر ، ويس تكبير مأموم إليها ماشياً بعد الصبح وتأخر إمام إلى وقت الصلاة على أحسن هيئة إلا المعتكف في ثياب اعتكافه ، ومن شرطها استيطان وعدة الجمعة ، لا إحدن إمام ، ويسن أن يرجع من طريق أخرى ، ونصاها ركعتين قل الخطبة : يكبر في الأولى بعد الاستفتاح وقبل العود والقراءة ستاً ، وفي الثانية قل

القراءة خمسا ، يرفع يديه مع كل تكبير ، ويقول الله أكبر
 كثيرا والحر لله كثيرا وسبحان الله تكرة وأصيلا وصلى الله على
 محمد النبي وآله وسلم نيلها [كثيرا] وإن أحب قال غير ذلك ، ثم
 يقرأ جهرا بعد الفاتحة بسبح في الأولى وبالعاشية في الثانية . فإذا
 سلم حطب حطتين كحطتي الجمعة يستفتح الأولى بسبع تكبيرات
 والثانية بسبع يحتم في المطر على الصدقة وبين لم ما يخرجون
 ويرغبهم في الأصحى في الأصحية وبين لم حكمها ، والتكبيرات
 الروائد والذكر ، بها والحطنان سنة ، ويكره التمثل قبل الصلاة
 وبعدها في موضعها ، وبين لم فاته أو دعصها فصاؤها على صفتها ،
 وبين التكبير المطلق في ليلتي لعبد ، وفي قطر آكد ، وفي كل
 عشر دى الحجة ، والمفيد عقب كل راحة في جماعة من صلاة فجر
 يوم عرفة ، والمنع من صلاة الظهر يوم الحر إلى عصر آخر
 أيام التشريق ، ومن سبه فساه ، ما لم يحدث أو يخرج من المسجد ،
 ولا يس عقب صلاة عيد وصعته شعما : الله أكبر الله أكبر
 لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله أحد

باب صلاة الكسوف

تسن جماعة وفرادى إذا كسف أحد النيرين ركعتين يقرأ في

الأولى جهراً بعد الفاتحة سورة طويلة ، ثم يركع طويلاً ، ثم يرفع
وَيُسَمِعُ (١) ويحمد ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة طرية دون الأولى
ثم يركع فطيل وهو دون الأول ، ثم يرفع ، ثم يسجد سجدة
طويلة ، ثم يصلي الثانية كالأولى لكن دونها في كل ما يفعل ثم
يتشهد ويسلم ، فإن تحق الكسوف فيها أتمها حقيقة ، وإلا عات
الشمس كاسفة أو طلعت والقمر حاسب أو كانت آية غير الزلزلة
لم يصل ، وإلا أي في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع
أو خمس جاز

باب صلاة الاستسقاء

إذا أحْدَثَ الأرض وجحد انظر صلوها جماعة وفرادى ،
وصفها في موضعها وأحكامها كغير . وإذا أراد الإمام الخروج
لها ونظ الناس وأمرهم بالتوبة من المعاصي والخروج من المظالم
وترك الشاحن وبالصيام والصدقة ويعذهم بما يخرجون فيه
ويتطف ولا يتطت ويخرج متواصلاً متحشعاً منذاً متضرعاً
ومعه أهل الدين والصالح والشيوخ والصبيان المميزون ، وإن

(١) يسمع أي يقول سمع الله لمن حمده ، ويحمد أي يقول
ربنا ولك الحمد .

حرج أهل الدمة مقردين عن المسلمين لا يوم لم يمتعوا ، فيصل
 ٢٠ ثم يحط واحدة يفتحها بالتكبير كخطبة العيد ويكثر فيها
 الاستعمار وفراشه الآيات التي فيها الأمر به ، ويرفع يديه يدعو
 بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنه ، اللهم اسق غثا مُعِثا إلى
 آخره ^(١) وإن سقوا قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد
 من فضله ، ويأدى لها : الصلاة جامعة ^(٢) ، وليس من شرطها
 إذن الإمام . وليس أن يقف في أول المطر ويخرج رحله وثيابه
 ليصيبها ، وإن رادت المياه وحفت منها س آب يهول . اللهم
 حوالينا ولا علينا ، اللهم على الصراب والآكام ^(٣) وتجاوز الأودية

(١) و ٤٠٠ م . هـ . مرتباً عدداً عظيماً عاماً طقفاً دائماً اللهم
 اسق العيث ولا تجعلنا من القابضين اللهم سقنا رحمة ، لاسقيا عذاب
 ، لا إله ولا هدم ولا عرق ، اللهم لا تعدد وسائلك من الأولاء والخدم
 والصك ما لا تشكوه إلا إليك ، اللهم أنت لنا الرزق ، أدرك لنا صرخ
 واسقنا من بركات السماء وأزل علينا من ركانك ، اللهم ارفع عنا الخزع
 والجهم والعري واكشف عنا من السلاء عما لا يكشفه غيرك . اللهم إنا
 نستعمرك وبك كنت عمداً فادرس السماء علينا مدراراً .

(٢) الصلاة جامعة ، نصيبها جميعاً ، أما نصيب الصلاة فعلي أنه
 معمول لمفعول محدود . وأما نصيب جامعة فعلي الخيال أي احصروا
 الصلاة حال كونها جامعة . وكذا يبدأ في صلاة يسكوف والخسوف
 (٣) الصراب الزواقي الصغار ، والآكام الجبال الصغار

وماءات الشجر ، رما ولا تحملها مالا طاقة لها به

كتاب الجنائز

تُسْرُ عيادة المريض ، وتذكيره التوبة والوصية ، وإذا نُزِلَ به
سُتْ تعاهد بَلْ حلقه بماء أو شراب ويُسَدَّى شفتيه وتلقينه :
لا إله إلا الله ، مرة ، ولم يرد على ثلاث إلا أن يتكلم بعده فيعيد
تلقينه يرفق وقرأ بعده يس . ويوجهه إلى القبلة ، فإذا مات سُتْ
تغميضه وشد لحْيَيْه وتلى معاصده وحلق ثيابه وسننه ثوب
ووضع حديدته على نطه ووضع على سريره غسله متوجهاً محذراً
نحو رحله وإسراع تجهيزه إن مات غير حياً وإعداد وصته
وفي قضاء دينه

فصل

عسل الميت وتكفبه واتصله عليه ودنه فرص كفاية ،
وأولى الناس بعسله وصيه ثم أبوه ثم جده ثم الأقرب فالأقرب
من مصنفه ثم ذؤو أرحامه ، وبأشئ وصنفها ثم القربى فالقربى
من نسائها ، ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه ، وكذا سيد
مع سريه ، ولرحل وامرأة غسل من له ذؤو سبع سين فقط ،
وإن مات رجل من نسوة أو عكسه يُنَمَّ كَحَنَى مشكل ، ويحرم أن

يعسل مسلم كافراً أو زانية ، بل يواريه لعدم من يواريه ، وإذا
أحد في غسله ستر عورته وخرّده وستره عن العيون ، ونكره لغير
مُعين في غسله حصوره ، ثم يفع رأسه إلى قرب جلوسه ونعصر
بطه برفق ، وكنز صلب الماء جيد ، ثم يلف على يده حرقة فيسجيه
ولا يخل مَسَّ عورة من له سبع سنين ويستحب أن لا يمس سائر
إلا بحرقة ، ثم يوصيه سباً ، ولا يدخل الماء في فيه ولا في أنفه
ويدخل أصميه مبلول بالماء بين شفتيه فيمسح أسنانه وفي
مخبريه فسطمهما ولا دخلهما الماء ، ثم يوى غسله ، ويسمى ،
ويعسل برعوة الصدر رأسه ولحيته فقط ، ثم يمسك شقه الأيمن
ثم الأيسر ، ثم كله ثلاثاً يُمر في كل مرة يده على بطه فإن لم
يؤثر ثلاث ريد حتى يبقى ، ولو جاور اسع ، ويحمل في العسنة
الأخيرة كافراً ، والماء أحار والأشياء والخلال يستعمل إذا
أصبح إليه ، ويقص شاربه ويقلم أظفاره ولا يسترح شعره ،
ثم ينشف ثوباً ، ونعصر شعرها ثلاثة فرون ، ويسدل وراها ،
وإن حرج منه شيء بعد سبع حتى يقطر ، فإن لم يستمسك
عطائين خيراً ، ثم يعسل محل ويوعى ، وإن حرج منه بعد فكعبه
لم يعد الغسل

ومحرّم ميت حتى غسل بماء وسدر ولا يقرب طيباً ، ولا

يلتس' دكر' محيطا ولا يغطي رأسه ولا وجهه أنثى
 ولا يغسل شهيد معركة إلا أن يكون حسنا ، ويدفن يده في
 ثيابه بعد رفع السلاح والخنو . عنه . وإن سلبهما كفن في غيرهما ،
 ولا يُصلى عليه ، وإن سقط عن دابته أو وجد ميتا ولا أثر له أو
 حمل فأكل أو طال نقاؤه عرفا غسل وصلى عليه
 والسقط إذا سح أربعة أشهر غسل وصلى عليه
 ومن تعدد غسله يوم ، وعلى العاسل سنن ما رآه إن لم يكن حسنا

فصل

بحسب نكفسه في ماله مقدما على دبره وغيره ، فإن لم يكن له مال
 على من تلزمه هفتة ، إلا الروح لا يلزمه كفن امرأته ، ويستحب
 نكفين رجل في ثلاث لعائف يبص تحمر ثم تنسط بعصا فوق
 نعص ، ويجعل الخوط فيما بينها ، ثم يوضع عليها . مستلقيا ، ويجعل
 منه في قطر من أليتيه ويشد فوقها حرقه مشقوقة الطرف كالتيان^(١)
 تجمع أليتيه ومثاقه ويجعل الباقي على مفاظ وجهه ومواضع سجوده ،
 وإن طُلب كله خسر ، ثم يرد طرف اللقافة العليا على شقه الأيمن
 ويرد طرفها الآخر فوقه ، ثم الثانية والثالثة كذلك ، ويجعل أكثر

العاصِل على رأسه ، ثم يعقدها ، وتُحَنّ في القبر ، وإن كفن في
 قَبِص ومثَرر ولُعاقة جاز
 وتكفن المرأة في حِمة أنواب : إزار وحمار وقَبِص ولِعاقتين
 والواجب ثوب يستر جميعه

فصل

السنة أن يقوم الإمام عند صدره وعند وسطها ويكبر أربعاً
 يقرأ في الأولى بعد النمود الفاتحة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 في الثانية كالتشهد ، ويدعو في الثالثة فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا
 وشاهداً وعائناً وصغيراً وكبيراً ودكراً وأنثانا إنا نسئلك تعمي مُنْقَلَبَتَنَا
 ومَثْوَانَا وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحبيته منا فأحبه
 على الإسلام والسنة ومن توفيته فتوفّه عليهما ، اللهم اغفر له
 وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم زله ووسع مُدْخَلَه وأعسله
 بالمساء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب
 الأبيض من الدّاس ، وأبدله داراً خيراً من داره وورثاً خيراً
 من زوجه وأدخله الجنة وأعدّه من عذاب القبر وعذاب النار
 وأفسح له في قبره ومور له فيه ، وإن كان صغيراً قال ، اللهم اجعله
 دحر الوالديه ورطاً وأجراً وشقيعاً مُخْتاراً ، اللهم ثقل به موارينهما

وأعظم به أحورهم وأخفه صالح المؤمنين واحده في كفالة
 إبراهيم ، وفي رحمتك عذاب الجحيم ، ويقف بعد الرابعة قليلا ،
 ويسلم واحدة عن يمينه ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة
 وواحدا في أيام وتكبيرات والمناجاة والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم ودعوة البيت والسلام
 ومن فاته شيء من لتكبير قضاء على صفته ، ومن فاته الصلاة
 عليه صلى على قبره ، وعلى غائب عن البلد بالنية إلى شهر ، ولا يصلي
 الإمام على لعال ^(١) ولا على قاتل نفسه ، ولا رأس باصلاة عليه
 في المسجد .

صل

يس التربع في حمله ، وبياح بين العمودين ويس الإسراع
 بها ، وكون المشاة أمامها والركام خلفها ، ويكره جلوس تأمها
 حتى توضع ، ويستحب قبر امرأة فقط ، واللحد أفضل من الشق ،
 ويقول مَدَحْله اسم الله وعلى منه رسول الله ، ويضعه في الحده
 على شقة الأيمن مستقل لقده ، ويرفع القبر عن الأرض قدر شعر
 مَسْنًا ، ويكره تخصيصه والساء والكتانة والخلوص والوطء عليه

(١) العال الذي يحيى شئنا من غنائم المسلمين

والانكاء إليه ، وبحرم فيه دهر اثنين فأكثر إلا لصرورة ، ويجعل
 بين كل اثنين حاجر من تراب ، ولا تكره القراءة على القبر ، وأى
 قرينة فعلها وجعل ثوابها لحي مسلم أو ميت معه ذلك ، وليس أن
 يصنع لأهل الميت طعام يبعث به إليهم ، وكره لهم فعله للرس

فصل

تسن ريادة القور ، إلا للنساء ، ويقول إذا رارها أو مر بها :
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون يرحم
 الله المستقدمين منكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم
 لا تتجرمنا أحرم ولا نهتنا معدم واعمر لنا ولهم ، وتس تعزية
 المصاب بالميت ، ويجوز الكاء على الميت ، ويحرم السب والياحة
 وشق الثوب ولطم الحد وبحره

كتاب الزكاة

تحب بحمسة شروط : حرية ، وإسلام ، ومالك نصاب ،
 واستقراره ، ومضى الحول في غير المعشر ، إلا نتاج السائمة وريح
 التجارة ، ولولم يباع نصابا ، فإن حولها حول أصديهما إن كان نصابا ،
 وإلا فن كاله ، ومن كان له دين أو حق من صدق أو غيره على
 من أو غيره أدى زكاته إذا قصه لما مضى ، ولا زكاه في من من

عليه دين بقص الصاب . ولو كان المال طاهراً^(١) . وكفارة
كذابين ، وإن ملك نصاباً صغيراً انعقد حوله حين ملكه ، وإن بقص
النصاب في بعض الحول أو باعه أو أبدله غير خمسة . لا قراراً من
الركاة . انقطع الحول ، وإن أبدله بخمسة بنى على حوله . وتحب الركاة
في عين المال ، ولها تعلق بالذمة ، ولا يعرف في حوزها إمكان
الاداء . ولا بقاء المال ، والركاة كالدين في التركة

باب زكاة مهيمة الأتعام

تحب في إيل وقير وعنم إذا كانت سائمة الحول أو
أكثره . ويجب في خمس وعشرين من الإبل بنت نحاص^(٢) .
وفيما دونها في كل خمس شاة ، وفي كل ست وثلاثين بنت لبون^(٣) .
وفي ست وأربعين حقة^(٤) ، وفي إحدى وستين
(١) كالأتعام والحبوب والثمار .

(٢) بنت النحاص هي التي تم لها سنة ، سميت بذلك لأن أمها حينئذ
قد حملت ، والنحاص أحامس . وليس كون أمها ماحصاً شرط .
وإنما ذكر ذلك تعريفاً لها تعال أحوالها .

(٣) بنت اللبون هي التي تم لها سنتان ، سميت بذلك لأن أمها حينئذ
قد وضعت غالباً فهي ذات لبن .

(٤) الحقة هي التي تم لها ثلاث سنين ، وسميت بذلك لأنها استنحقت
أن يطرأها الفحل ، أن تحمل عليها وتمك

جَدْعَةٌ^(١) ، وفي ست وسعين بنتا لئون ، وفي إحدى وتسعين
 حِقْطَانِ ، فإذا رادت عن مائة وعشرين واحده ثلاث بنات
 لئون ، ثم في كل أربعين بنت لئون ، وفي كل خمسين حمه

فصل

ويجب في ثلاثين من الفِرْتَبِيعِ أَوْ تَبِيعِه^(٢) وفي أربعين مُسَبَّةً^(٣)
 [وفي ستين تَبِيعًا] ثم في كل ثلاثين تبع ، وفي كل أربعين مسبة ،
 ويُخْرَى الذَّكَرُهَا وَارِ لَوْنُ مَكَانِ بَنَاتِ بَحْصٍ وَالذَّكَرُ إِذَا كَانَ
 النَّصَابُ كُلُّهُ ذَكَورًا

فصل

ويجب في أربعين من العَمِّ شَاذٌ وفي مائة وإحدى وعشرين
 شَاتَانِ ، وفي مائتين وواحدة ثلاث شاة ، ثم في كل مائة شه
 وَالْحُنْطَةُ تُصَيَّرُ الْمَالِينَ كَالْوَاحِدِ

(١) الجدعة ما تم لها أربع سنين وسميت بذلك لأنها حينئذ تجدد
 أسنانها . أو تسقط أسنانها .

(٢) التبيع هو ما بلغ سنه ، والتبعية أنثاء .

(٣) المسبة : لى بلغت ستين

باب زكاة الحبوب والثمار

يجب في الحبوب كلها ، ولو لم تكن قونا ، وفي كل ثمر يُكال
ويُدحر كتمر ، ورييب ، ويعتبر بوع نصاب قدره ألف وستمائة
رطل عراقي ، وتضم ثمره العام الواحد مصفا إلى بعض في تكميل
النصاب لا جالس إلى آخر ، ويعبر أن يكون النصاب بموكاله
وقت وجوب الزكاة ، فلا تع فيما يكسبه الملقط أو يأخذه
بعصاده ، ولا فيما يخفيه من لحاح كالظم والرغل وزر تقطونا
ولو بنت في أرضه

فصل

يجب عشر فيما سقى لا مؤنه ، ونصه معها ، وثلاثة أرباعه بهما
إن تفاوتتا فأكثرهما معا ، ومع الجهل العشر ، وإذا اشتد الحب
وبدا صلاح الثمر وحدث الزكاة ، ولا يستقر الوجوب إلا بجماعها
في البذر ^(١) ، فإن تلفت [قلته] بعير تعديه سقطت ، ويجب العشر
على مستأجر الأرض ، وإذا أحد من ملكه أو موات من العسل
مائة وستين رطلا عراقيا فعنه عشره

(١) البذر . موضع تجدد الحبوب ونشئها ، وهو المسمى

في لغة عوام مصر (الجرن)

والزكاة ما وجد من دفين اخلية . وفيه احسن فليده وكثيره

باب زكاة التقدين

يجب في الذهب إذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة إذا بلغت مائتي درهم رُئِعُ العشر منهما . ويصم الذهب إلى الفضة في تكميل الصاب . وتضم قيمة العروص إلى كل منهما ويباح لذكر من الفضة الخاتم . وقيمة السيف ^(١) وحية المبطقة . ونحوه . ومن اذهب قسعة السيف وما دعت إليه ضرورة كأهف ونحوه . ويباح بفساء من الذهب والفضة ما حارب عاتقهن بالنسب ولو كثر . ولا زكاة في حليهما المتعد للاستعمال أو العارية . وإن أعد للكرام أو المقة أو كان مخزما فيه أو كاذ

باب زكاة العروص

إذا ملكها معه بنية التجارة وبلغت قيمتها بصا ماركي فمعتها . وإن ملكها باريث أو جعله عير بنية التجارة ثم نواها لم تضرب لها . وتقوم عند الحول بالاحتط للفقراء من عتي أو وبق ^(٢) . ولا يعتبر

(١) قيمة السيف ما جعل على طرف الفضة . وهو روى الاثرم أنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم قسيعة من فضة
(٢) لورق - صبح الواو وكسر الراء - الفضة .

ما اشتريت به ، وإن اشترى غَرَصًا نصاب من أثمان أو عروض
بني على حوله ، وإن اشتراه سائمة لم يبر

باب زكاة الفطر

تجب على كل مسلم قَصْلَ له يوم العيد وليسكنه صاع عن قوته
وقوت عياله وحواله الأصلية ، ولا يجمعها الدين إلا لطله ، ويخرج
عن نفسه ومسلم يَمُونَه ولو شَهْرَ رمضان ، فإن غر عن البعض بدأ
بمنه فأمر أنه مرفعه فأه ، وأبيه فولده فأمر في ميراث ، والعبد
بين شركاه عليهم صاع ، ويستحب عن الحيين ولا تجب لباشر
ومن لامت غَيْرَه فطرته فأخرج عن نفسه بغير إداره أجراته ، وتجب
بعروب الشمس ليلة الفطر ، من أسلم بعده أو ملك عبداً أو تزوج
زوجة أو ولد له أو ولد له ثم لم تمره فطرته ، وقبله لم تمره ، ويجوز إخراجها
قبل العيد يومين فقط ، ويوم العيد قبل الصلاة أفضل ، وتكره في
بقية ، ويقصها بعد يومه أثماناً

فصل

ويجب صاع من بُرٍّ أو شعير أو دقيقهما أو سويقهما أو تمر

أو زبيب أو أفيط " فإن عدم الخمسة أجر أكل " حب وتمر يفتات ،
لامعيب ، ولا خمر ، ويجوز أن يعطى الجماعة ما يدبر الواحد ، وعكسه

باب

إخراج الزكاة يجب على الفور مع إمكانه ، إلا لصرة . فإن معها
تخذ أو لو حو بها كقر عارف بالحكم ، وأجذب منه وقتل أو بحلا
أحدث منه وعُزِّر ، ونجس في مال صبي ومحب ، ويخرجها وليهما ،
ولا يجوز إحراقها إلا بنية ، والأفضل أن مرقه نفسه ، ويقول
عند دفعها هو وأحد ما ورد ، والأفضل إحراق كافة كل مال في
هرأه الله ، ولا يجوز نقلها إلى ما ينصرف فيه الصلاة . فإن فعل
أجرات ، إلا أن يكون في يد لا فقراء فيه مفرقه في أقرب البلاد
إليه ، فإن كان في يد وماله في آخر أخرج زكاة المال في الله
وفطرته في الله هو فيه ، ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فأقل ،
ولا يستحب .

باب

أهل الزكاة ثمانية : الفقراء ، وهم من لا يجدون شئ أو يجدون
نقص الكفاية [دون نصفها] والمساكين يجدون أكثره أو نصفها ،

والعامون عليها ، وهم حاتها وحفظها ، والرابع : المثلثة قلوبهم ،
 من يرتضى إسلامه أو كف شره أو يرعى بعطية قوة إيمانه .
 الخامس : ارقاب ، وهم المكاسون . ويكسها الأسير المسلم ،
 السادس : العارم لإصلاح ذات السبل ولو مع غنى أو لفقه مع
 الفقر السابع . في سبيل الله . وهم العراة المتطوعة . أى لا ديوان
 لهم ، لئلا يسئل المسافر المقطع نه دون المثلثي لسفر من
 الله . ويعطى قدر ما يوصله إلى بلده . ومن كان داعيا لأحد
 ما يكفهم ، ويجوز صرفها إن صف واحد . ويسد إلى أهله
 الذين لا تلزمه مؤنتهم

فصل

ولا تدفع إلى هاشمي ومطفي ومواليهما . ولا إلى فقيرة تحت
 غنى متفق ، ولا إلى فرعه وأصله . ولا إلى عبد وروح وإن
 أعطاهما لمن طمعه غير أهل فان أهلا أو بالعكس لم يجزئ . إلا لعي
 ظه فقيرا .

وصدقة الطوع مستحبة وفي رمضان وأوقات الحاجة أفضل ،
 وتسبب بالفاصل عن كفايته وكفاية من يمونه . وبأثم مما يقصها

كتاب الصيام

يجب صوم رمضان برؤية هلاله ، فإن لم يُرَ مع فتولية الثلاثين
أصبحوا معطرين ، وإن حال دونه عيم أو قتر فظاهر المذهب يجب
صومه ، وإن رُؤي نهراً فهو لليلة المُقبلة ، وإذا رآه أهل البلد لم
التمس كلهم الصوم ، ونصاء برؤية عدل ولو أنشئ ، فإن صاموا شهادة
واحد ثلاثين ، وما قلَّ من الهلال أو صاموا لأجل عيم لم يعطروا
ومن رأى وحده هلال رمضان ورُدَّ قواه أو رأى هلال شوال
صام ، ويأثم الصوم لكل مسلم مكلف قادر ، وإذا قامت الية في أثناء
النهار وجب الإمساك والقضاء على كل من صار [في أثناءه] أهلاً
بوجوبه ، وكذا حائض ، ونفساء طهرت أو مسهر قدمه معطراً ، ومن
أفطر لكبر أو مرض لا يُرْخى برؤيه أطعم لكل يوم مسكياً ،
ونس مرص بصره ، ولمسهر يقصر ، وإن نوى حصر الصوم يوم
ثم سهر في شدة بهه افطر ، وإن أنطرت حامل أو مرصع خوفاً
على أنفسهما ففته فقط ، وعلى ولديهما فصتا وأطعما لكل يوم
مسكياً ، ومن وى الصوم ثم حن أو أعى عليه جميع النهار ولم
يُفق جزءاً منه لم يصح صومه ، لا إن نام جمع النهار ، ولم
المعنى عليه القضاء فقط ، ويجب تعيين الية من قبل لصوم كل يوم

واحِب ، لا بية الفريضة ، ويصح العمل بنية من النهار قبل الزوال
وبعدده ، ولو وى إذ كان عند من رمضان فهو فرض لم يجزئه ، ومن
بوى الإفطار أفطر

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

مَنْ أكل أو شرب أو استعص أو احتقر أو اكنحل بما يصل
إلى حلقه أو أدخل إلى حرقه شيئاً من أى موضع كان غير إحداه
أو استقاء أو استنقى أو ماثر فدى أو أمدى أو كره الطير فأرل
أو ختم أو احتجم ، وظهر دمه عامداً ، كرا الصومه فسد ، لا ناسياً أو
مكرهاً أو طارياً ، وحلقه دت أو عار أو فكر فأرل أو احتلم أو
أصبح فى فيه طعاماً فلفسه أو اغتسل أو تيمص أو استنثر أو راد
على ثلاث أو بالغ ودخل الماء فى حلقه لم يفسد صومه ، ومن أكل
شكناً فى طلوع الفجر صبح صومه ، لا إرأ كل شاكاً فى غروب
الشمس أو عتداً أنه ليل فبان بهراً

فصل

ومن جامع فى سائر رمضان قبل أو دُرِ منه اقضاء وانكفارة ،
وإن جامع دون الفرج فأرل أو كانت المرأة معدودة أو جامع
من بوى الصوم فى سفره أفطر ولا كفارة ، وإن جامع فى يومين

أو كرهه في يوم ولم يكفر فكفارة واحدة في ثمانية، وفي الأولى
ثم، إن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فكفارة ثمانية، وكذلك
من لومه الإمام إذا جامع، ومن جامع وهو مدعي ثم مرض أو
حس أو سافر لم تسقط ولا تحب الكفارة، وبغير الجمع في صيام
رمضان، وهي عتق فيه، فإن لم يجد فصد شهرين متتابعين، فإن لم
يستطيع فأطعم مائة مسكيناً، فإن لم يجد سقطت

باب ما يكره ويستحب، وحكم القضاء

كره جمع ربه فيمناء، ويحرم أن يجمع شجره، وسقطها فقط،
إن وصلت إلى حلقه، ويكره دوق طعام لا يحل فيه، ومقتنع بالك
موى، وإن وجد طعامهما في حلقه أفطر، ويحرم الدنك المتحلل إن
مع ربه، ونكره انقلبه لمن يحرم شجره، يجب احتساب كذب
وعية وشتم، ونسب لمن شتم قوله إلى صانعه، وتأخير تسجود
وتعجيل فطر على رطب، فإن عدم فطر فإن عدم فداء، وقول
ما ورد، ويستحب القضاء متتابعاً، ولا يجوز إلى زعفران آخر من
غير عدد، فإن فعل فعليه مع لقضاء إطعم مسكين لكل يوم، وإن
مات ولو بعد رمضان آخر، وإن مات، عليه صوم [أر ح] أو
اتكاف أو صلاة نذر استحب لوليه فصوّه

باب صوم التطوع

تس صيام أيام، ليص، ولاثنين وأربعين، وست من شوال،
 وشهر المحرم، وآكده، عاشر ثم سبع، ويقع دي الحجة، ويوم
 عرفه، غير حاج، وأفضله صوم يوم وفطار يوم، ويسكره أفراد
 رجب وأحمه والسمت واشك [وعد الكفار] لصوم، ويحرم
 صوم أميدس ولوف فرص، وأيام مشريو إلا عن دم متة وقرآن،
 ومن دخل في فرص مؤسع حرم قطعه، ولا يوم في لعل ولا
 قصه فاسده، إلا الحج، ويرجى إليه قدر في العشر الأخير، أو ثاره
 آكد، ربيبة سبع وعشرين ألمع، ويدعو فيها تساو.

باب الاعتكاف

وهو يوم مسجد اذغة الله تعالى، مسون، ويصح الا صوم،
 ولرمان بالدر، ولا يصح إلا في مسجد يجمع فيه (١) إلا المراه
 ففي كل مسجد سوى مسجد بيتها، ومن نذر أو الصلاة في مسجد غير
 الثلاثة - وأفضلها الحرام مسجد المدينة - لا يصح - لم يلزمه فيه، وإن
 غيّر الفصل لم يجر فيها دونه، وعكسه بعكسه، ومن نذر زماناً
 معيناً دخل معتكفه قبل لئله الأولى وخرج بعد آخره، ولا يخرج

(١) يجمع فيه أو نصي فيه جماعة

المعتكف إلا لما لا بد له منه ، ولا يعود مريضاً ، ولا شهد جنازة ،
إلا أن يشترطه ، وإن وطئ في فرج بعد اعتكافه ، ونسحب
اشتعاله بالقرز واحتساب مالا يعيه

كتاب المناسك

الحج والعمرة واحسان على المسلم الحر المكلف القادر في عمره
مرة على الفور ، باب ال الرق والحصى ، القضا في الحج بعرفة وفي
العمرة قبل طوافها تصح مرصاً ، وفعلها من الصبي والعبد هلا ،
والقادر من أمكه ابركوب ، وحد راداً وراحته صالحين لمثله بعد
قضاء الواحبات والعققات لشرعية والخواخ الأصلية ، وإن أعمره
كثيراً أو مرص لا يرتجى برؤيه لزمه أن يقيم من يتخج ويعتمر
عه ، من حيث وحاً ، ويحترئ عه وإن عوفى بعد الإحرام ،
ويشترط لوجوبه على المرأة وحود تحرّمها ، وهور وحها أو من تحرّم
عليه على التأيد بدس أو سد مباح ، وإن مات من لزمه أخرجنا
من تركته

باب المواقيت

وميقات أهل المدينة : ذر الحنفة ، وأهل الشام ومصر والمغرب :
الحنفة ، وأهل اليمن يتسلم ، وأهل نجد قرن ، وأهل المشرق ذات

يعرق ، وهي لأهلها ولمن أمر عليها من غيرهم ، ومن حَجَّ من أهل
مكة فمنها ، وعمرته من الجَلِّ ، وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر
من ذي الحجة

باب الإحرام

نية النكاح

سن للمريده غسل أو تيمم لعمده ، وتططف وتطيب وتجرد من
تحيط ويحرم في إزار ورداء أبيصين نظيفين ، وإحرام عقبر كعتين ،
وبتة شرط ، ويستحب قوله : اللهم إني أريد نكاحك كذا فيسره لي وإن
حاشني حائض فمحلي حيث حسنتي ، وأفضل الأساك (١) التمتع ،
وصفته أن يحرم بالمعمدة في أشهر الحج ويعرع منها ثم يحرم بالحج
في عامه ، وعلى الألفي دم ، وإن حاصت المرأة فحشيت فوات الحج
أحرمت به وصارت قارئة ، وإذا استوى على راحلك قال : كَتَبْتُكَ
اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ، لك ، إن أهد والسعة لك
والملك لا شريك لك ، بقصوت بها الرجل ونحفها المرأة

باب محتورات الإحرام

وهي تسع : خلق الشعر ، وتقليم الأظفار ، من حلق أو قلم

(١) الأساك جمع نكاح ، مثل عو وأعاق

ثلاثة فعليه دية ، ومن عتقى رأسه علاصق قدى ، وإن لئس ذكر
 تحيطاً قدى ، وإن طيب بدنة أو ثوبه أو آذنه بطيب أو شم
 طيباً أو تسخر بعود ونحوه قدى ، وإن قتل صيداً ما كولا برياً
 أخلاً ولو تولد منه ومن غيره أو تلف في يده فعليه جراؤه ، ولا
 يحرم حيوان البهي ، ولا صيد البحر ، ولا قتل محرم الأكل ، ولا
 الصائل ، ويحرم عقد سكاح ، ولا تصح ، ولا فدية ، وتصح الرجعة ،
 وإن جامع [المحرم] فقل التحلل الأول فسد لهما وينصيان فيه ،
 وينصيان في عام ، وتحرم الماشية ، ومن فعل فأرل لم يفسد حجه
 وعليه دية ، لكن يحرم من أجل لطواف القصر ، وإحرام
 المرأة كالرجل إلا في اللباس ، ويختص الرفع والفقار بنى وتعطية
 وحهما ، وبإباحة التحلى .

باب الفدية

بحيرة فدية تحلق وتقليم وتعطية رأس وطيب ونس يحيط
 بين صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبر
 أو نصف صاع [مر] نمر أو شعير أو ذبح شاة ، وبراءة صيد بين
 مثل إن كان أو تقويمه بدراهم يشترى بها طعاماً فيطعم كل مسكين
 مداً أو يصوم عن كل مد يوماً ، وبإباحة مثل له بين إطعامه وصيامه ،

وأما دم مُتَعَة وقرآن فيحب الهدى . فإن عذمه فسياء ثلاثة أيام
والأفضل كون آخرها يوم عرفة وسعة لإدراج حج إلى أهله والمخضر
إذا لم يجد هدياً صام عشرة ثم أحل ويحب وطء في روح في الحج
بذنه وفي العُمرة شاة ، وإن صار عنه ، حته لزمها

فصل

ومن كرّر محطوراً من حبس ، ثم يقبض في مرة بخلاف
صيد ، ومن فعل محطوراً من أحس هدى لكل مرة . فص إجماعه
أولاً ، ويسقط ببيان هدية لئس وطئ وتغطية أس ، دور
وطء وصيد وتقليم وحلق ، وكل هدى أو إطعام فليسا كين
الحرم ، وهدية الأذى واللئس يحوم ودم الإحصار حيث وجد
سبه ، ويجزئ لقوم كل مكان ، ولذم شاة أو شئع دية وتجرى
عنها بقره .

باب جراء الصيد

في العامة بدنة ، وحمار الوحش ومهرته والإبل والثيئل
والوعل مرة ، والصَّعْر ككش ، والعرال عُنُر ، والوبر
والصب جدى ، واليربوع حَفَرَة ، والأرنب عاق ، والحمام شاة

باب صيد الحرم

يحرم صيده على المحرم والحلال ، وحكم صيده كصيد المحرم ،
ويحرم قطع شجره وحشيشه الأحصير ، إلا الإذخر ، ويحرم
صيد الملية ، ولا حزاه فيه ، ويباح الحشيش للعلف وآلة الحرث
ونحوه ، وتحريمها ما بين نية إلى رد

باب دخول مكة

يسمى أعلاه ، والمسجد من ابن نبي شية ، فإذا رأى البيت
رفع يديه وقال ما ورد ^(١) ، يصوف مضطجعا ^(٢) يتندى المعتمر
بغواف لعمره والقارن والمفرد للقدوم ، فيحادي الحجر الأسود

(١) مما ورد : اللهم أنت السلام ومليك السلام ، حيدر السلام
اللهم رد هذا البيت تعظيما ونشرا بقاء وتكريما ومهابة وبرأ ، ورد من عظمه
وشرفه عن حجه واعتزله تعظيما ونشرا بقاء وتكريما ومهابة وبرأ ، الحمد لله
رب العالمين كثيرا ، كما هو أمته وكما يسمى لكرم وجهه وعز جلاله ،
والحمد لله الذي ملأني بيته ورأى لذلك أملا والحمد لله على كل حال ،
اللهم إني أدعوك إلى حج بيتك الحرام وقد جئتكم لذلك ، اللهم قبل
مني وأعظم عني وأصلح لي شأني كله ، لا إله إلا أنت ،

(٢) الاصطاع ، أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وطرفه
على عاتقه الأيسر

نكته ، ويستند ، ويقفه . فإن شق قس يد ، فإن شق اللبس أشار
إليه ، ويقول ماورد (١) ويحمل لست عن سائر ، وبطوف سعا
يرمى إلى الآتي في هذا الطواف ثلاثاً ثم معنى أربعاً ويستتم الحجر
والركن الباقى كل مرة ، ومر ترك شيء من لطواف أو لم يوه
أو نسكه أو طاف على الشاذروان (٢) أو جدار الحجر أو عرباتنا
أو نجساً لم يصح . ثم يصلى ركعتين خلف المقام

فصل

ثم يسلم الحجر ويخرج إلى الصفا من به فرقة حتى يرى البیت
ويكبر ثلاثاً ، ويقول ماورد (٣) ثم ينزل مشياً إلى المنى الأول ،
ثم يسمى شديداً إلى الآخر ، ثم يمشی ويرى المروة ، وقول

(١) مما ورد في هذا الموضع : بسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً بك
وتصديقاً بكلماتك ووفاء بعهودك وإيماناً بك بنبينا محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم .

(٢) الشاذروان - مفتاح الدال المعجمة - هو ما فصل عن جدار الكعبة
(٣) مما ورد في هذا الموضع : اخذ الله على ما عهدنا لا إله إلا الله
وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت ،
بيده الحير وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له .
صلق وعده ، ونصر عده ، وهزم الأحزاب وحده ،

ما قاله على الصفا ، ثم ينزل فيمشي في موضع شيه ، ويسعى في موضع سعيه ، إلى الصفا ، يفعل ذلك سبعاً ذهاباً وسعيّاً ورجوعه سعيّاً ، فإذا بدأ بالمرؤة سقط الشوط الأول ، وتسفيه الطهارة والستارة والموا الالة ، ثم إن كان متمتعاً لا هذى معه قصر من شعره وتحلل ، وإلا حل إذا صح ، والمستمع إذا شرع في الطواف قطع التلبية

باب صفة الحج والعمرة

يسر بالمحليين بمكة الإحرام بالحج يوم لعوية قبل الوردال منها ، ويخرج من مكة الحرام ، ويدبر بمنى ، فإذا طلعت الشمس سار إلى عرفة ، وكلها موافق إلا نظر عزته ، ويسر أن يجمع بها بين الظهر والعصر ، ويقف راکباً عند الصخرات وجبل الرحمة ، ويكثر من الدعاء بما ورد " " ومرت وقف ولو لحظته من فجر يوم عرفة إلى فجر الحرة وهو أهل له صح حجه ، وإلا فلا ، ومن وقف نهاراً ودفع قبل الغروب ولم يعد

(١) مما ورد في هذا الموضع ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً وفي سمعي نوراً ويسر لي أمري ،

فقله فعليه دم ، ومن وقف ليلا فخط فلا ، ثم يرفع بعد العروب
إلى مُرْدَلَهة يسكنة ، ويُشرع في القحوة ، ويجمع بها بين العشائين
وبيت بها ، وله الذفع بعد نصف الليل ، وقله فيه دم كوصوله
إليها بعد الفجر لأقله ، فربا على الصبح أو المشعر الحرام فبرأه
أو يقف عنده ويحمد الله ويكبره ويقرأ (بأداء أقتسم من عرفات
فأذكروا الله عند المشعر الحرام - الآتين) و - عمر حتى تُسفر
فإذا رجع يُحْتَمَرُ أَسْرَعُ رَمِيَّةً حَجْرًا ، وأحد الحصى - وعدده
سبعون بين الخمسين والستين - فربا وصل إلى مَيٍّ وهي من وادي
محسر إلى حرة العقبة رماها تسع تحصيات متعاقبات يرفع يده
أيما حتى يرى بياض إصبعه ، ويكبر مع كل حصاة ، لا يحق
الرمي ثم يهازل بها ثانيا ، ولا يقف ، ويطعم ابتليه فلها ، ويرمي
بعد طلوع الشمس ، ويحرق بعد نصف الليل ، ثم حجر هديا إن
كان معه ، ويحلق أو يقصر من جميع شعره ، ويُقَصِّرُ منه المراه
قَدْرَ أُنْمُوهِ ، ثم قد حلَّ له كل شيء إلا الدماء ، والحلاق
والتقصير نسك ، ولا يلزم تأخير دم ، ولا تقديمه على الرمي والمحر

فصل

ثم يُفَيِّصُ إِلَى مَكَّةَ ، ويطوف القرون والمقرود مدة المرضة

طواف الرباره ، وأورفتة نصف ليه البحر ، ويس في
يومه ، وله تأخير ، ثم يسعي من الصها والمروه إن كان
متعب أو غيره ولم يكن شغل بعد طواف القدوم ، ثم قد حل
له كل شيء ، ثم يشرب من زمزم لما أحب ، وينصع منه ،
ويدعو بما ود ، ثم يرجع ويست نبي ثلاث ل ، يرمى
الحجرة الأولى وبلى مسجد حذف سبع حصا ، ويحمله عن
يساره ، وأحر قفلا ، ويسعو طويلا ، ثم إن سقط مثاقها ، ثم
حمره معه ، ويحمله عن يمينه ، ويسقط ما يرى ، ولا يقف
عنده ، محل هذا في كل يوم من أيام الحذ من بعد الروال
مسقى الله من ماء ، وإن رماه كاه في اثلاث حراة ، ويرنه
نية ، وإن أحره عنه أو لم يبها فعليه رة ، ومن يعجن في
يوم من حرج قبل الحرب ، ولا لرمه لمعت ، الرثي من العد ؛
فإذا أراد الخروج من مكة ثم يجرح حتى يطوف الوداع ، فإن
أقام أو أحر بعده أعاده ، وإن كره غير حافض رجع إليه ،
فإن شئ أو لم يرجع فعليه دم ، وإن أحر طواف الرباره وطافه

(١) ثم ورد في هذا الموضع ، اللهم جعله لنا عبداً دوماً
ورزقاً واسعاً ورزقاً وشعاً وشعاً من كل داء ، وأحسن به علي وأهله
من خشيتك ،

عند الخروج أحراً عن وداع ، ويقف غير الخاقص بين
الركن والباب داعياً بما ورد " وتقف الخاقص بانه وتدعو
بالدعاء .

وتستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه
وصفة العمد أن يحرم بها من المنصب أو من أي الخلل من
مكي ونحوه ، لا من الحرم ، فإذا صافى وجهه و [حتى أو] قصر
حل ، وتباح كل وقت ، يحرق عن الحرص
وأكل المح الإحرام ، والوقوف ، تنواف الزيارة ،
والسعي .

وواحده لإحرام من دعوت بعمره ، والوقوف لعرفة
إلى العروب ، أحببت لكم أهل السعي ، الرعدة بمنى ومرحلة إلى
(١) عند ورود في هذا الموضع ، اللهم هذا منك وأنت عندك وإن
عددا وإن أمك حمى عن ما حثرت لي من حلقك وسيرتي في البلاد
حتى سمعتي نعمتك من منك ، وعسى على أداء نسكي بين كتب رحمت
على عاردي رصاً وإلا فليس لأ ، فل أن تنادي عن يمينك ، أي ، وهذا
أول الصراخ إن أنت أدت لي ، غير مستدل بك ولا بملك ولا راغب
عك ولا عن منك ، اللهم فاصحبي تدفئة في دنو والصحة في جسمي
والعصمة في ديني وأحسن مغلي وارزقني طاعتك ما أفييني : واجمع لي
بين حيرى الدنيا والآخرة ، إنك على كل شيء قدير ،

بعد نصف الليل ، وأرمى ، والخلاق ، والوداع
والنابق سنن

وأركان العمرة ، حرام ، وطواف ، وسعى
رواحلتها ، الخ ، والإحرام من مفاها

من ترك الإحرام لم يعق ، كما ، ومن ترك ركاعه أو
لم يتم نسكه ولا ، ومن ترك ، واحداً فعليه دم ، أو سنة
لا شيء عليه

باب المواقف والإحصار

من فاته الوقوف فيه لم يجز ، ويقتضى ويهدى
إن لم يكن اشتراط ، ومن صد عنه غير عن البيت أهدى ثم حل
وبفقده صد عشره أيام ثم حل ، وإن صد عن عرفة تحلل
بعمرة ، وإن أحصره مرض أو رهاب بفقده بقى محرماً إن لم
يكن اشتراط

باب الهدى والأضحية والعقيقة

أصلها من ، ثم نقر ، ثم غنم ، ولا يجزئ إلا خدع الضأن
وثقى سواء ^(١) للإبل خمس ^(٢) ولقرد سمان ولعز سنة واصلان

(١) يرى أن النس المعبر في إجراء هذه الأشياء هو هذا

نصفها ، وتجرئ الشاة عن واحد ، والدبه والبقرة عن سبعة ،
ولا تجرئ العجفاء والعرجاء والهناء والجذاء والمريضة والمضباء
بل البراء خلقة ، والجماء والخصى غير المحبوب ، وما أذنه أو
قرنه قطع أقل من النصف

والسنة تحرُّ الإبل قائمة ممقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة
في الوهدة التي بين أصل الحنق والصدر ، ويدمخ غيرها ، ويجور
عكسها ، ويقول : بسم الله ، والله أكبر ، اللهم هذا منك ولك ،
ويتولاها صاحبها أو يوكل مسلماً ، ويشهدها

ووقت الذبح بعد صلاة العيد أو قدره إلى يومين بعده ،
ويُكره في لينهما ، فإن فات قضى واجبه

فصل

وبتعباب بقوله : هذا هدي ، أو أضحية ، لائالية ، وإذا
تعينت لم يحز بيعها ولا هبتها إلا أن يُبدلها بحير منها ، ويجز
صوفها ويحويه إن كان أنفع لها ، ويتصدق به ، ولا يعطى
جائزها أجرته منها ، ولا يبيع جلدها ولا شيئاً منها ، بل ينتفع
به ، وإن تعينت ذبحها وأجراته ، إلا أن تكون واجبة في ذمته
قل التعيين

والأضحية سنة ، وذبحها أفضل من الصدقة بشمها ، ويسن أن

يأكل ويهدي ويتصدق أثلاثاً ، وإن أكلها إلا ربه تصدق بها
 جاز ، وإلا صلتها ، ويحرم على من يصحى أن يأخذ في العشر
 من شعره أو بشرته ^(١) شيئاً

فصل

تس العقيقة عن العلام شاتان ، وعن الحارثية شاة ، تذبح
 يوم سابعه ، فإن فات في أربعة عشر ، فإن فات في إحدى
 وعشرين ، وتبرع حدوداً ^(٢) ولا يكسر عظمها ، وحكها
 كالأصحية ، إلا أنه لا يحرق فيها شرك في دم ، ولا تس المرعة ^(٣)
 ولا العتيرة ^(٤)

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية ، ويجب إذا حضره أو حصر بلد عدو

(١) الحديث مسلم عن أم سلمة مرفوعاً ، إذا دخل العشر وأراد
 أحدكم أن يصحى ، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يصحى ،
 والمراد بالعشر عشرة الأيام الأولى من ذي الحجة

(٢) جدول . الأقسام ، واحدتها جدول

(٣) المرعة - يصح إعدامه والراء - بحر أول ولد لداقه

(٤) العتيرة - دية رحب ، وقد روى البخاري ومسلم من حديث

أبي هريرة مرفوعاً : لا فرغ ولا عتيرة .

أو استنفره الإمام ، ونعم الرباط أربعون ليلة ^(١) وإذا كان
أبواه مسلمين لم يجهد تطوعاً إلا بإذنهما ، ويتفق الإمام جيشه
عند المسير ، ويجمع المحدث والمُرْجِف ، وله أن ينقل في بدايته
الربع بعد الخمس ، وفي الرحلة الثالث بعده ، ويلزم الجيش
طائفة والصبر معه ، ولا يجوز العزو إلا بإذنه ، إلا أن يفتأهم
عدو يحافون ككفه ، وتملك العسمة بالاستيلاء عليها في دار
الحرب ، وهي لمن شهد الوقعة من أهل القتال ، فيخرج الخمس ،
ثم يقسم باقي العسمة للأراجل منهم ، وللعارس ثلاثة : سهم له
وسهمان لفرسه ، ورشاش الجيش سراياه فيها عمت ، وبش كونه
فيما عم ، وأما من العسمة يخرق رخله كله ، إلا السلاح
والمصحف وما فيه ربح ، وإذا عموا أرضاً فتحوها بأسيف
تخير الإمام بين قسمها وبيعها على المسلمين ويضرب عليها حراجاً
مستمراً يؤخذ من هي يده ولهم سهم في الحراج والحرية إلى
اجتهاد الإمام ، ومن عمر عن عمارة أرضه أجبر على إيجارها
أو رفع يده عنها ويجرى فيها الميراث ، وما أخذ من مال مشرك
كحرية وخراج وعُشِير وما تركوه قرعاً وحمس خمس العزيمة
ففي يُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ

(١) في نسخة ، أربعون يوماً ،

باب عقد الذمة وأحكامها

لا يعقد لغير المجوس وأهل النكاح ومن تبعهم ، ولا يعقدها إلا الإمام أو نائبه ، ولا حرية على صبي ولا امرأة ولا عبد ولا فقير يعجز عنها ، ومن صار أملاها أحدث منه في آخر الحول ، ومضى بدلوا الواجب عليهم لرم قوله وأحرم قتلهم ، ويمتثلون عند أخذها ويطلق وقوفهم وتحرر أيديهم

فصل

ويلزم الإمام أحدكم بحكم الإسلام في النفس والمال والعرض وإقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه دون ما يعتقدون حله ، ويلزمهم التمييز عن المسلمين ، ولهم ركوب غير حيل لغير مخرج يأكف ، ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا القيام لهم ، ولا بدأفتهم بالسلام ، ويمتنعون من إحداث كائنات ويتعربوا ما أنهدم منها ولو ظلما ، ومن تغلبه ببيان على مسلم ، لا مساواته له ، ومن إظهار خمر وخمر و قوس وجهر بكتاتهم ، وإن شهود نصراني أو عكسه لم يُقر ولم يُقَل منه إلا الإسلام أو دينه

فصل

وإن أبى الذي بدل الجزية أو الذمام أحكام الإسلام أو

تعدى على مسلم بقتل أو رفق أو قطع طريق أو تحسس أو آوى
جاسوساً أو ذكر الله أو رسوله أو كتابه سواء التقض عهده أو
نسائه وأولاده ، وحل دمه وماله

كتاب البيع

وهو ، مَمْلُوكٌ مَالٍ لَوْ فِي الدِّمَةِ أَوْ مُنْفَعَةٍ مُنَافِعَةٍ كَثَرَتْ فِي
دَارٍ بِمِثْلِ أَحَدِهِمَا عَلَى التَّأْسِدِ غَيْرِ رِبَاً وَقَرْصٍ
وَيَعْقِدُ بِإِجَابٍ وَمَوَلٍ بَعْدَهُ وَقِلَّةٌ مُتَرَاخِيَا عَهْدِهِ فِي مَجْلِسِهِ ،
وَإِنْ أَشْعَلَا بِمِثْلٍ يَفْطَعُهُ بَطْلٌ ، وَهِيَ الصِّيغَةُ الْقَوْلِيَّةُ ، وَتُعْطَاةٌ ،
وَهِيَ الْمَعْلِيَّةُ

وَيُشْتَرَى أَرْضٌ مِنْهُمَا ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ مَكْرِهِ وَلَا حَقِّقٍ
وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ صَاحِبِهِ وَسَعْيِهِ
بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ

وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُمْلَكَةً لِمَنْ يَبْعُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، كَالْعَمَلِ وَالْحَارِ
وَدُرْدِ الْقَرْ وَبِزْرِهْ وَلِقْلِ وَسَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ ، إِلَّا
الْكَلْبَ وَالْحَشْرَاتِ وَالنَّصَحَفَ وَالْمَتْنَةَ وَالسَّرْحِينَ لِحُجْسِ الْأَدِهَانِ
الْحَمْسَةِ وَالْمُتَنَجِّسَةِ ، وَيَحْزُزُ الْأَنْصَاحُ بِهَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِكَ أَوْ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ ، فَإِنْ بَاعَ مَالَكَ غَيْرَهُ
أَوْ اشْتَرَى بَعْدَهُ مَالَهُ لَا إِدْبَهُ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ اشْتَرَى لَهُ نَذَمَتْ

بلا إذنه ولم يسمّه في العقد صح له بالإجارة ، ولم المشتري
بعدمها ملكا ، ولا يبيع غير المساكن مما فتح عوة كأرض الشام
ومصر والعراق ، بل تؤجر ، ولا يصح بيع قطع النهر ولا ما يمت
في أرضه من كلب ، وشوك ، ويملكه أحده

وأن يكون مقصودا على تسليمه ، فلا يصح بيع اقي وشاد
وطبرقي هواء وسبك في ماء ، ولا معصوب من غير غاصبه أو قادر
على أخذه .

وأن يكون معلوما برؤيه أو صفة ، فإن اشترى ما لم يره أو
رآه وجهه أو وصف له بما لا يكفي تسلمه لم يصح ، ولا باع
تحت في بطن ، لأن في صريح معمرين ، ولا مسك في فأنه روى
في نمر وصريف على ظهر رطل وبحر من دفعه ، ولا يصح بيع
الملائكة^(١) والمادة^(٢) ، ولا عدد من عبيد وبحر ، ولا استأجره
إلا ممتسا وإن استثنى من حره أو كل رأيه وحده وأطراه صح ،
وعكسه شحم ، ونصح بيع ما ما كره له في جوفه كرماد وطين

(١) كأن يقول الدائع بعك ثوب مد على أمك متى حسنه فهو
عليك بكذا ، أو يقول أي ثوب لمسته فهو لك بكذا

(٢) كأن يقول الدائع أي ثوب مدته إلى (أي طرحه) فهو
عليك بكذا

والباقي ونحوه في قشره والحب المشتد في سنبله

وأن يكون الثمن معلوماً ، وإن باعه برأيه أو بألف درهم ذهباً
وقصة أو بما يقطع به لسعر أو بما يباع به ريد وتجهلاً أو أحدهما
لم يصح ، وإن باع ثوباً أو صنيرة أو قطيعاً كل دراع أو قصير أو
شاه بدرهم صح ، وإن باع من صنيرة كل قمير بدرهم أو بمائة
درهم إلا دبراً وعكسه أو باع معلوماً ونحوه ولا يبعد عليه ولم
يقن كل منهما ذهباً لم يصح ، وإن لم يتعد صاع في المعلوم بقسطه ،
ولو باع مثلاً يديه ويد غير كعد أو مديهم عليه ثمن بالأحرار
صح في بقية القسطه ، وإن باع عبده وعبد غيره بغير إيداه أو
عبداً وحرّاً أو حرّاً وحرّاً صفقة واحدة صح في عبده وفي الحل
بقسطه ، ومشتد الخيار إن جهل الخوف

فصل

ولا يصح البيع من ثلثه أربعة بعد ثلثه ، ولا يصح السكاح
وسائر المعوضات ، ولا يصح بيع تصدير من يتحدده حرّاً ولا سلاح في
فتنة ولا عدد مسد لكافر إذا لم يعتق عليه ، وإن أسلم في يده أجبر
على إزالته ملكه ، لا تنكح مكاتبته وإن جمع بين بيع وكتابة
أو بيع وصرف صح في غير الكتابة ، ويقسط العوض عليهما ،

ويحرم بيعه على بيع أحيه ، كأن يقول لمن اشترى سلعة بعشرة :
 أنا أعطيك مثلها بتسعة ، وشراؤه على شرائه ، كأن يقول لمن باع
 سلعة بتسعة ، عدي بها عشرة ، ابيع بعقد معه ، ويظل لعقديهما ،
 ومن باع روبا بدسنة واعتاص عن ثمنه مالا يباع به بسنة أو
 اشترى شيئا مقدماً بدينار مائة مائة بسنة لا يملكه كس ، وإن
 اشتراه غير جسده أو بعد قص ثمنه أو بعد تغير صفته أو من غير
 مشتريه أو اشتراه أوه أو اسه جار

باب الشروط في البيع

منها صحيح ، كالراء ، المدين ، وتأجل الثمن وكون لعدد كائناً أو
 خصياً أو مديناً والأمة كراً ، ونحو أن يشترط المانع سكنى الدار
 شهراً أو حملان البعير إلى موضع معين ، أو شرط المشتري على المانع
 تحمل الخطب أو مكسره أو حياطة الثوب أو تفصيله ، وإن جمع
 بين شرطين بطل البيع

ومنها فاسد ، يُقْطَلُ لعقد ، كاشتراط أحدهما على الآخر عقداً
 آخر كسلف أو قرص أو بيع أو إجارة أو صرف ، وإن شرط
 ألا حسارة عليه أو متى نفق المبيع وإلا رده أو لا يبيع ولا يهب
 ولا يعتق أو إن عتق فالولاء له أو أن يفعل ذلك بطل الشرط

وحده ، إلا إذا شرط العتق ، وعتك على أن تقذفني القم إلى ثلاث
وإلا فلا بيع ، يشا صبح ، وعتك إن جئتني مكدا أو رصو ريد ، أو
يقول لدرتني . إن جئتك بحقك وإلا فلهن لك لا يصح البيع ،
وإن باعه وشرط البراءة من كل عيب مجهول لم يبرأ ، وإن باعه
داراً على أنها عشرة أذرع فمات أكثر أو أقل صح ، ولمن جهله
وفات عرصه الخيار

باب الخيار

وهو قسمان

الأول : خيار المجلس . يثبت في البيع والصالح بمعناه ، والإجارة
والصرف والسلم ، دون سائر العقود ، ولكل من المتبايعين الخيار
ما لم يتفترقا عرفاً أو أدانهما ، وإن باع بنيه أو أسقطاه سقط ، وإن
أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر . وإذا مضت مدته لزم البيع
الثاني : أو بشرطه في العقد مدة معلومة ، ولو طويته ، واستداؤها
من العقد ، وإذا مضت مدته أو قطعه بطل ، ويثبت في البيع والصالح
بمعناه والإجارة في الدمة أو على مدة لا تلي العقد ، وإن شرطه
لأحدهما دون صاحبه صح ، وإلى العد أو التليل يسقط بأوله ، ولمن
له الخيار الفسخ ، ولو مع عيبة الآخر وسقطه ، والمالك مدة الخيارين

المشتري ، وله تناؤ المفصل وكسبه ، ويحرم ولا يصح تصرف
أحدهما في المبيع وعوضه المبيع فيها غير إذن الآخر غير تجربة المبيع ،
إلا عتق المشتري ، وتصرف المشتري ببيع خياره ، ومن مات
منهما بطل خياره

الثالث : إذا عيب في المبيع عدا يخرج عن العادة ، بزيادة
الناقص^(١) والمشتري^(٢)

الرابع : خيار العيب ، كمن اشترى ثوبا به عيب ، وجع
ماء الرحي وإرساله بعد عرصها

الخامس : خيار العيب ، وهو ما يخص عيبا لم يصره ، وقد
عصو أو س وزياتهما ويركن إلى بوق وسرقة وإتاقه ويؤله في
الهراش ، فإذا علم المشتري العيب بعد أمسكه أرشيه ، وهو قسط
ما بين قيمة الصحة والعيب ، أو ثلثه ، وإن تلف المبيع
أو عتق بعد تعيين الأرش ، وإن اشترى من يعلم عيبه دون كسره
كحجر شند ويصنع ماء مكسره ، وحده في رأ وأمسكه أرشيه ،
وإن رده دأرش مكسره ، وإن كان كيصح ج جمع كل الثمن وخيار

(١) الناقص : الرجل الذي لا يريد أن يشتري شيئا ، ولكنه يريد
في أمشي ليغير المشتري توهمه إناء أنه يريد شراء المبيع

(٢) المشتري : الرجل الذي يجهل قيمة المبيع ولا يحس المبالغة

عيب متراج - م يوجد دليل لرضى ، ولا يقهر إلى حكم ولا رضى ؛
 ولا حضور صاحبه ، وإن احتكما بعد من حدث العيب فقول المشتري
 مع يمينه ، وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما قيل قول المشتري لا يمين
 السادس حيا في البيع تنجيز الثمن متى بان أقس وأكثر ،
 ويئت في النواة في الشركة والمرابحة والمراسعة ، ولابد في جميعها
 من معرفة المشتري رأس المال ، وإن اشترى ثمر مؤجل أو من
 لأصل شيئا به له أو أكثر من ثمنه حبه أو باع بعض الصمقة
 مسطها من ثمن ولا يمتن ذلك في تنجيز الثمن ويشتر الحيار بين
 الإمداد والاداء وما يراد في ثمن أو يخلف منه في مدة حيار أو
 يزجج أو شأ غير أو حياه عليه يدعى برأس ماله ويحجر به ، وإن كان
 ذلك بعد لزم البيع لم يباحق به ، وإن أجز مال الحار حسن

السابع حذر في اختلاف المساعين فإذا اختلفا في قدر الثمن
 تخالفا ، ويجوز المانع أن لا مانعته يكدا وإنما بعته بكدا ، ثم يخلف
 المشتري ما اشترى به ككدا وإنما اشترى به ككدا ، ولكل المصح إذا لم
 يرص أحدهم بقول الآخر ، فإن كانت السلعة تالفة رجعا إلى قيمة مثلها
 وإن اختلفا في صفاتها فقول مشتر وإدا فسح انعقد انفسح طاهرا
 وباطلا ، وإن اختلفا في أحد أو شرط فقول من يمينه ، وإن اختلفا
 في عين المبيع تنجيزهما بطلان البيع ، وإن أت كل منهما تسليم ما بيده

حتى يقضى العوض . الثمن عين نُصبتَ كَعْدْلٍ يقضى منهما ويسمى
المبيع ثم الثمن ، وإن كان ديناً ، لا أجبر فم ثم مشتر إن كان
الثمن في المجلس ، وإن كان غائباً في لده حرج عليه و المبيع وثيقة
ماله حتى يحضره ، وإن كان عائناً بعدا عنها والمشتري مُعَيَّر
فالتع المسح ، و شدة الخيار للحدود في الصفة والتعير ما تقدمت
رؤيته .

فصل

ومن اشترى تمكيلاً ونحوه صحح ولم بالعقد ولم يصح تصرفه
فيه حتى يهضمه ، ومن تلف قبل قبضه من صمان النافع ،
وإن تلف آفة مماوينة بجان المبيع ، وإن أُلْغِيَ أرى خير مشتر
بين مسح وإمضاء ومطالته مثله بدله ، وما عداه يحوز تصرف
المشتري فيه قبل قبضه ، وإن تلف ما عدا المبيع ، ككيل ونحوه فمن
صمانه ما لم يجمعه ياتع من قبضه ، ويحصل قصص ما بيع ككيل أو وزن
أو عدد أو دَرْعٌ فذلك ، وفي صُبْرَةٍ وما يُثْقَلُ ثقله ، وما يُتَنَاقَلُ
بتناوله ، وغيره تحليته ، والإقالة مسح تجوز قبل قبض المبيع
بمثل الثمن ، ولا خيار فيها ولا شفعة

باب الربا والصرف

يحرم ربا الفصل في مكيل وموزون بيع بحسنه ، وبحسن فيه
الخلول والقصر ، ولا يتأع مكيل بحسنه إلا كيلاً ، ولا موزون
بحسنه إلا وزناً ، ولا بعضه بعضاً جراًفاً ، فإن اختلف الحسن
جازت الثلاثة ؛ والحسن ماله اسم خاص يشتمل أنواعاً كبيراً ونحوه ؛
وفروع الأجناس أجناس كالأدفة والأحبار والأدهان ، والاسم
أجناس باختلاف أصوله ، وحكدا اللس والشحم والكبد
أجناس ، ولا يصح بيع لحم بحیوان من جنسه ، وبصح نغير جنسه ،
ولا يجوز بيع تحت بدقيقه ولا سويقه ، ولا يبيته مطبوحة ، وأصله
بمعصيره ، وخالصة بمشوبه ، ورطبه يبابسه ، ويجوز بيع بدقيقه
بدقيقه إذا استويا في العمومة ، ومطبوحة مطبوحة ، وخيزه بخيزه ،
إذا استويا في التشاف ، وعصيره بمعصيره ، ورطبه برطبه ، ولا يباع
بروى بحسنه ومعه أو معهما من غير جنسهما ، ولا تمر بلا نوى
عما فيه نوى ، ويأع النوى تمر فيه نوى ، وابن وصوف بشاة
ذات لبن وصوف ، وتمر الكيل لعرف المدينة والورن لعرف
مكة ومن النبي صلى الله عليه وسلم . وما لا عرف له هالك اعتبر عرفه
في موضعه

فصل

ويحرم ربا المبيته في بيع كل جاسين اتفقا في غنة ربا الفصل
ليس أحدهما نقداً ، كالمكيلين والموردين ، وإن تفرقا قبل القبض
بطل ، وإن باع مكبلاً بموردين جاز التفرق قبل القبض والسماء ،
وما لا كيل به ولا وزن كاشيات والحيوان يحور فيه النساء
ولا يجوز بيع الدين بالدين

فصل

ومتى افترق المتصارفان قبل قص الكل أو العص بطل العقد
في مالم يقض ، والديراهم والدينارين تعين ، التعيين في العقد فلا تبدل
وإن وَّحَدَّها معصوفة بطل ، ومعينة من حفسها أمسك أو رده ،
ويحرم الربا بين المسلم والحرى ، وبين المسلمين مطابقاً في دار
إسلام أو حرب

باب بيع الأصول والثمار

إذا باع داراً شمل أرضها وساءها وسقفها وأبواب المنصوب
والسلم والرف المسورين والخاية المدفونة ، دون ما هو مودع
فيها من كنز وحجر ، ومفصل منها كحبل ودلو وسكرة وقفل
وفرش ومفتاح ، وإن باع أرضاً ولو لم يقل بحقوقها شمل غرسها

وبناءها ، وإن كان فيها زرعٌ كبيرٌ وشعرٌ فلتنع مقي ، وإن كان يحز أو ينقص مرارا فأصوله للمشتري ، والحرّة والألفظة الطهرتان عند البيع لذائع ، وإن اشترط المشتري ذلك صح

فصل

ومن دافع نخلا تشقق طنعه فلتنع مقي إلى الحذاد ، إلا أن يشترطه مشتر ، وكذلك شجر العنب والتوت والرمان وغيره ، وما ظهر من ثورده كالشمش والسماح وما حرج من أكماء كالورد والقطر ، وما قبل ذلك والوردى مشتر ، ولا يباع ثمر قبل تدو صلاحه ، ولا يزرع قبل اشتداد حبه ، ولا رطبة وتفل ولا قناء ونحوه دون الأصل إلا بشرط القطع في الحال أو حرّه حرّه ، ولقطة لقطة ، والحصاد والسطح سبي للمشتري وإن ، مطلقا أو بشرط النقاء أو اشتري ثمره لم يند صلاحه بشرط القطع وتركه حتى بدا أو جرة أو لقطة منها أو اشتري ما بدا صلاحه وحصل آخر واشتمها أو عربة فأثمرت بطل ، والسكل لذائع ، وإن بدا ماله صلاح في الثمرة أو اشتد الحب جار بيعه مطقة ، وبشرط التقيّة ، وللمشتري تقيّة إلى الحصاد والحذاد ، ويلزم البائع سقيّه إن احتاج إلى ذلك ، وإن تضرر الأصل ، وإن تنعت آفة سماوية

رجع على الدئع ، وإن ألقه آدمي حياً مشتر بين الفسخ والإمضاء
ومطالبة المشتري ، وصلاح بعض الشجرة صلاح لها وأساير النوع
الذى فى البستان ، وسؤ الصلاح فى ثمر النخل أن تحمر أو تصفر
وفى العنب أن يَتَمَوَّه حلواً ، وفى بقية الثمرات أن يبدو فيه الضمغ
ويطيب أكله ، ومن باع عبداً له مال له لئانه ، إلا أن يشترطه
المشتري ، فإن كان قصده المال اشترط عليه وسائر شروط البيع
وإلا فلا ، وثياب الأعمال للدائع والعادة للمشتري .

باب السلم

وهو عقد على موصوف فى الدمة مؤجل ثمن مقصود
بمجلس العقد .

ويصح بألفاظ البيع والسلف والسلم . بشروط سبعة .

أحدها : انصاط صفاته بمكيل ومورون ومذروع ، وأما
المعدود المختلف كالهواكة والقول والجلود والرؤوس والأواني
المختلفة الرؤوس والأوساط كالثياب والاسطال الصيقة الرؤوس
والجواهر والخوامل من الحيوان وكل معشوش : ما يجمع أخلاطاً
غير متميزة كالدبة والمعاجين فلا يصح السلم فيه ، ويصح فى
الحيوان والثياب المنسوجة من نوعين ، وما خلطه غير مقصود

كالخبث وحل التمر والسككين ونحوها

الثاني : ذكر الجنس والوع وكل وصف يختص به الثمر طاهرا
وحداثته وقدمه ، ولا يصح شرط الأردأ والآحود ، بل جيد
وردي ، فإن جاء بما شرط أو أجود منه من نوعه ولو قبل
بعله ولا ضرر في قصه لزمه أخذه

الثالث . ذكر فده مكيل أو ورسه درع نعلم ، وإن أسلم
في المكس وزنا أو في الموردون كيلا لم يصح

الرابع . ذكر أحد معبوه له وقع في الثمن فلا يصح حالا ولا
إلى الجداد والحصاد ، ولا إلى يوم إلا في شيء مأخوذ منه كل يوم
كتمر ولحم ونحوهم

الخامس . أن يوحى على في محله ومكان الوفاء لا وقت العقد
فإن تعذر أو نعسه فله الفسخ أو فسخ الكل أو انقضاء واحدائهن
الموجود أو عوصه

السادس . أن يقص الثمن تماما معلوما قدره ووصفه قبل
التفرق ، وإن قص البعض ثم افرقا نظر فيما عداه ، وإن أسلم
في جنس إلى أحدهن أو عكسه صح إن بين كل جنس وثمنه
وقسط كل أجل

السابع . أن يسد في الدمة ، فلا يصح في عين

ويجب الوفاء ، موصغ العقد ، ويصح شرطه في غيره وإن
عقد برّ أو بحر شرطاه ، ولا يصح بيع المُسَدَّر فيه قبل قبضه ،
ولا هتبه ، ولا الحوثة به ، ولا عليه ، ولا أحد عوصه ، ولا يصح
أحد الرهن والكفيل به

باب القرض

وهو مدون ، وما صنع بيعه صنع قرصه ، إلا بني آدم ،
ويملكه بقضه ، فلا يلزم دعيه ، بل يثبت بذله في دمه حالاً ولو
أخذه ، فإن ردّه المقرض لزم وقوله ، وإن كانت مكسرة أو ألفاً سا
فمع السلطان المعامدة ، فله القيمة وقت انقراض ، ويرد المثل في
المثليات والقيمة في غيرها ، وإن أعور المثل فقيمة إداً ، ويحرم كل
شرط حر نقداً ، وإن بذّ به بلا شرط أو أعطاه أجود أو هدية
مدد الوفاء حار ، وإن تبرع لمقرضه قبل وفائه شيء لم تجز عاقبته
به لم يجز ، إلا أن يسوى مكافئة أو احتساباً من ذيبه ، وإن
أقرضه ثمناً فطاه به ، بلد آخر لزمته ، وفيها لحنه مؤنة قيمته
إن لم تكن بلد القرص أنقص

باب الرهن

يصح في كل عين بحور معها حتى المكاتب ، مع الحق وبعده ،

سنتين ثلاث ، ولزم في حق الراهن فقط ، ويصح رهن المشاع ،
ويحوز رهن المبيع عند المكيل ، المور ، ب على ثمنه وغيره ،
وما لا يجوز بيعه لا يصح حقه ، إلا انخره والروع الا حصر قس ،
صلاحيهما بدون شرط القطع ، ولا يلزم الرهن إلا القصر ،
واستدامته شرط ، فإن أخرج به إلى الراهن باختياره رال لروحه ،
فإن رده إليه عا لروحه إليه ، ولا يعد تصرف واحد منهما فيه بغير
إذن الآخر إلا نحو الراهن فيه صح مع الإلزام ، وتؤخذ منه
رهنها مكانه ، ومنه الراهن بركه ، وأثن الحسية عليه ملحق به ،
ومؤنه على الراهن ، وكفه وأجمد محقه ، وهو أمانه في يد المرتهن
إن تلف بغير تدمر فلا شيء عليه ، ولا يسهط بهلاكه شيء من
دينه ، وإن تلف بعضه فدفعه رهن بجمع الدين ، ولا يملك بعضه
مع بقية بعض الدين ، ويجوز الرادة فيه دون دينه ، وإذا رهن عند
اثنين شيئا فوفى أحدهما أو رده شيئا فاستوفى من أحدهما املك
في نصيبه ، ومتى حل الدين وانبع من وفاته فبر كان الراهن أدين
للمرتين ، أو العادل في بيعه بانه ، وفي الدين ، وإلا أجبره الحاكم على
وفاته أو بيع الرهن ، وإن لم يفعل باعه الحاكم ووفى دينه

فصل

ويكون عند من اتفقا عليه ، وإن أدن له في لبع لم يبع إلا

بقدر البلد ، وإن قص انش نصف في يده من صيان الراهن ، وإن
 ادعى دفع الثمن إلى امرئ فأسكره ولا يئنه وهم يكن بحصور
 الراهن صم ، كوكيل ، وإن شرط ألا يبعه إذا حل الدين أو
 إن جاءه بخفه في وقت كذا ، وإلا ورهن له لم يصح الشرط وحده ،
 ويشن قول رهن في قدر الدين ، والرهن وردده وكونه عاصراً
 لأحرار ، وإن أقر أنه ملك غيره ، وأنه حتى قل على نفسه وحكم
 بقراره بعد فكه ، إلا أن يصدقه المرئ

فصل

ولس من أن يركب ما يركب ويحب ما يحب ، هدر ماله
 لا يدن ، وإن أشفق على الرهن بعد إيدان الراهن مع إمكاه لم يرجع
 وإن تعد رجوع ولو لم يستأذن الحاكم ، وكذا ودعة وعارية ودواب
 مستأجرة هرب بها ، ولو حارب برهن ففقره ، لا يدن رجوع آتته
 فقط .

باب الضمان

لا يصح إلا من جاز انتصرف ، ولرب الحق مضالمة من شاء
 مهما في الحياة والموت ، فإن رنت دمة المضمون عنه يرى الصامن
 لا عكسه ، ولا تعتبر معرفة الصامن للمضمون عنه ولا له ، من رضى

الصمم ، ويصح صماه المجهول إذا آل إلى العُصم ، والعواري
والمعصوب والمفروض نسوم وعهدة مسيح لاصمان الامانات بل
التعدي فيها .

فصل

وتصح الكفالة بكل عين مضمونة ، وسدر من عليه دين ، لا حد
ولا قصاص ويعتبر رضى الكفيل لا المكفول به ، فإن مات أو تلفت
العين ، فمن الله أو سلم نفسه رضى الكفيل

باب الحوالة

لا تصح الا على دين مستقر ، ولا يعتبر استقرار الحال به ،
وشروط انقاي الدين حسدا ووصفا ووقتا وقدرآ ، ولا يؤثر
الفاصل ، وإذا صحب من الحق إلى دمة الحال عليه وبرئ المحيل ،
ويعتبر رضاه ، لا رضى الحال عليه ، ولا رضى المحتل على ملى ،
وإن كان مقيماً ولم يكن رضى رجع به ، ومن أحيل بثمن مسع
أو أحيل عليه به فإن البيع باطلا فلا حوالة ، وإذا صح البيع لم
تطل ، ولها أن يحللا

باب الصلح

إذا أقر له بدين أو عين فأسقط أو وهب البعض وترك الباقي

صح إن لم يكن شرطاه ، ولا يصح تبرعه ، وإن وضع بعض
الحال وأجل باقيه صح الإسقاط فقط ، وإن صالح
عن المؤجل بعضه حالا أو بالعكس أو أقر له بنت مصالحة على
نكاحه سنة أو بنى له دوقه عرفة أو صالح مكنه ليقر له بالعمودية
أو امرأة لتقر له بالزوجه نعوص لم يصح ، وإن بدلاهما له
صالحا عن دغواه صح ، وإن قال أقر لي بدني وأعطيت منه
كذا فعمل صح الإفراز لا لصح

فصل

من ادعى عليه بهين أو دير مكنت أو أنكر وهو يجهله ثم
صالح بمال صح ، وهو للبدعي مع : برد معيه ، وبمسح الصلح ،
ويؤخذ منه شفعة ، وللآخر إرأه : فلا رد ولا شفعة ، وإن
كذب أحدهما لم يصح في حقه باطلا ، وما أحده حرام ، ولا
يصح نعوص عن حد سرقه وقذف ولا حتى شفعه وترك شهادة ،
وتسقط الشفعة والحد ، وإن حصل عص شجرته في هواه غيره
أو قراره أرأله ، فإن أبي لواه إن أمكن ، وإلا فله قطعه ، ويجوز
في الدرب الباطل فتح الأبواب للاستطراق ، لا لإحراج روضي
وسباط ، ذك ومبراب ، ولا يفعل ذلك في ملك جار ودرب

مشترك فلا إذن المستحق ، وليس له وضع حشبة على حائط
جاره إلا عند الضرورة إذا لم يتمكن التسقيف إلا به ، وكذلك
المسجد وحجرة ، وإذا أهدم حدارهما أو حيف ضرره فطلب
أحدهما أن يعمره الآخر معه أحرر عليه ، وكذلك أهل
والدولاب والقناه

باب الحجر

من لم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب به وحرم
حسبه ، ومن ماله قدر دينه أو أكثر لم يحجر عليه وأمر بوفائه ،
فإن أرى حسن لطلب ربه ، فإن أصر ولم يبع ماله باعه الحاكم
وقضاه ، ولا يطلب بمؤجل ، وقدر ماله لا يبيع بما عليه حالا
وجب الحجر عليه بسؤال عزمائه أو بعضهم ، ويستحب إظهاره ،
ولا بعد نصرته في ماله بعد الحجر ، ولا إقراره عليه ، ومن
باعه أو أقرضه شيء بعده رجع فيه إن جهل حجره ، وإلا
فلا ، وإن تصرف في ذمته أو أقر بدين أو جأبه توجب قوداً
أو مالا صحيح ، ويطالب به بعد فك الحجر عنه ، ويبيع الحاكم
ماله وينقسم ثمنه بقدر ديون عزمائه ولا يحل مؤجل بنفس ولا
يموت إن وثق الورثة برهن أو كفيل مليء ، وإن ظهر غريم

بعد القسمة رجع على الغرماء قسطه ، ولا يفت حجره إلا حاكم

فصل

ويحجر على السفية والصمير والمخون خطهم ، ومن أعطاهم ماله تمعا أو مرصا رجع نفعه وإن ألتفوه لم يصمنوا ، ويلزمهم أرش الحذية وصمان مال من لم يدفعه إليهم ، وإن تم لصعير خمس عشرة سه أو بنت حول فصله شعر حش أو أرل أو عقل مجنون أو رشد سفية رال حجرهم ، ولا قضاء ، وتريد الجارية في السلوع بالخص ، وإن حمت حكم بلوعها ، ولا يملك قبل شروطه ، والرشد الصلاح في المال بأن يتصرف مراراً فلا يمس عالماً ، ولا يملك ماله في حرام أو في غير فائدة ولا يدفع إليه ماله حتى يُختَصَر قبل بدوعه بما يليق به ، ووليهم حال الحجر الأب ، ثم وصيه ، ثم الحاكم ، ولا يتصرف لأحدهم وليه إلا بالاحط ، ويحجر له تخاناً ، وله دفع ماله مصارعة بجره من الرمح ، وبأكل الولي الفقير من مال مؤله الأقل من كفايته أو أحرته تخاناً ، ويُقتل قول الولي والحاكم بعد فك الحجر في النعقة والعبطة والضرورة والتف ودفع المال ، وما استدان العمد لرم سيده إن أذن له ، وإلا ففي رقبته ، كاستيداعه وأرش جانيه وقيمة متلفه

باب الوكالة

تصح بكل قول يدل على الإذن ، ويصح العود على العود
 والتراخي بكل قول أو فعل دال عليه ، ومن له انتصاف في
 شيء فله التوكيل والتوكل فيه ، ويصح التوكيل في كل حق آدمي
 من العقه دو العسوح والعنق والطلاق والرجعة ، وتملك المباحات
 من القصد والحشيش وبحره ، لا انظار ، اسنان والايمان ، في
 كل حق لله تعالى ندخله اليانة من العادات والحدود في إثباتها
 واستيفائها ، وليس للتوكيل أن يوكل فيما وكل فيه ، إلا أن
 يعمل إليه ، والوكالة عقد جائز متصل يصح أحدهما أو موته
 وعزل الوكيل وحجر السفيه ، ومن وكل في بيع أو شراء
 لم يبع ولم يشتر من نفسه وولده ، ولا يبيع بقرض ولا نساء
 ولا بغير بقية البدن ، وإن باع بدون ثمن المثل أو دون ما قدره
 له أو اشترى له بأكثر من ثمن المثل أو بما قدره له صح ،
 وصح النقص والزيادة ، وإن باع بأزيد أو قال : بكذا
 مؤجلاً ، فباع به حالاً ، أو اشترى بكذا حالاً ، فاشترى به مؤجلاً ،
 ولا صرد فيهما - صحح - وإلا فلا

فصل

وإن اشترى ما يعلم فيه لزمه إن لم يرص موثقه ، وإن جهل
 رده ، ووكيل اسع يديه ، ولا يقص انشئ تغير قريته ، ويسلم
 وكيل الشراء انشئ ، فلو أخره لا عذر وتلف صمته ، وإن وكله
 في بيع فاسد فباع صحيحاً أو وكله في كل فدين وكثير أو شراء
 ما شاء أو عيأ بما شاء ولم يمين لم يصح ، والوكيل في المصومة
 لا يقص ، والمكس بالعكس ، واقص حتى من ريد لا يقص
 من ورثته ، إلا أن يقول ، ائدي قبلي ، ولا بصمن وكيل الإبداع
 إذا لم يشهد

فصل

والوكيل أمين لا يقص ما تلف يده ولا تعمر بط ، ويقص
 قوله في نفسه والهلاك مع يمينه ، ومن ادعى وكالة ريد في قص
 حقه من عمرو لم يلزمه دفعه إن صدقه ولا اليمين إن كذبه ،
 فإن دفعه وأمر ريد الوكالة حلف وصحه عمرو ، وإن كان
 المدعوع وديعه أحدهما ، فإن تلف صم أيهما شاء

باب الشركة

وهي اجتماع في اسحق أو نصرف . وهي أنواع :
 شركة غناى أن يشترك ثلث في مديهما المصروف ولو متفقوا
 ليعملا فيه مديهما ، فبعد تصرف كل منهما فيهما ، يحكم الملك في
 نصيبه ، وبالوكالة في نصيب شريكه . ويشترط أن يكون رأس
 المال من التقدير المصروفين ، ولو معشوشين يسيراً ، وأن
 يشترط لكل منهما جزءاً من الربح مشاعاً معلوماً ، فإن لم يذكر
 الربح أو شرط لأحدهما جزءاً محضاً أو دراهم معلومة أو ربح
 أحد الثوابين لم يصح ، وكذا مساهمة ومراصة ومصارعة ،
 والوصية على قدر المال ، ولا يشترط حفظ المالين ، ولا
 كونهما من جنس واحد

فصل

الثاني : المصارعة المتحررة ، بعض ربحه ، وإن قال . والربح بينهما
 فصفاً ، وإن قال : ولى أو لك ثلاثة أرباعه أو ثلثه صح ،
 والباقي للآخر ، وإن احتلها من المشروط ببيعها ، وكذا مساقاة
 ومراصة ، ولا تصار بمالٍ لآخر إن أصر الأول ولم يرص ،
 فإن رجع رد حصته في الشركة ، ولا يقسم مع بقاء العقد إلا

باتفاقهما ، وإن تلف رأس المال أو بعضه بعد التصرف أو
خسر جبراً من الريح قبل قسمته أو تصبیه

فصل

الثالث شركة الوحوة . أن يشتريا في دمتيهما بحاهما قوما
ربحاً فبينهما ، وكل واحد منهما وكيل صاحبه وكامل عنه باتم .
والمالك بينهما على ما شرطاه ، والوصيفة عن قس . فكيفهما ، والريح
على ما اشترطاه

الرابع شركة الأبدان . أن يشتركا فيما يكتسبان بأبدانها قوما
تفله أحدهما من عمل يلهيهما فعله وتصح في الاحتماش
والاحتطاب وماز المداخات ، وإن مرض أحدهما فاسكت
بينهما ، وإذ طله لصحيح أن يقيم مقامه لزمه

الخامس شركة المفاوضة . أن يفاوض كل منهما إلى صاحبه
كل تصرف مالي ودني من أنواع لشركة ، والريح على ما شرطاه ،
والوصيفة بقدر المال ، فإن أدخلها فيها كسب أو عرامة مادين
أو ما يلزم أحدهما منه صمان غصب أو نحوه فسدت

باب المساقاة

تصح على كل شجر له ثمر يؤكل . وعلى ثمرة موجودة ، وعلى

شجر يعرسه ويعمل عليه حق يثمر ثمرة من الثمرة
وهي عقد جائز ، وإن فسح المالك قبل ظهور الثمرة ولم يعامل
الآخره ، وإن فسحها هو فلا شيء له ، ولم يمل كل ما فيه
صلاح الثمرة من حرث وبقي ورمار^(١) وتلفح وتشميس
وإصلاح موضعه وطرق الماء وحصاد ونحوه ، وعلى رب
المال ما يصلحه كسد حائط وإجراء الأنهر وإمداد لاب ونحوه

فصل

وتصح المراجعة حرة معلومة نسبه بما يخرج من الأرض لربها
أو للعامل والذوق الآخر ، ولا يشترط كون النسب والعراض من
رب الأرض ، وعليه عمل الناس

باب الإجارة

تصح ثلاثة شروط معرفة المفعة كسكنى دار وخدمة آدمى
وتعليم علم ، الثاني معرفة الأجرة وتصح في الأخير والظئر
نظامهما وكسوتهما ، وإن دخل حاماً أو سفينة ، أو أعطى ثوبه
قصيراً أرحباط ، لا عقد صح بأجرة العادة ، الثالث : الإباحة في
في العين ، فلا تصح على بيع عجرة كاتون والأمر والعاء وجعل داره

(١) الزباد بره كتاب - قطع الأعصان اريد به من السكرم

كيسه أو لبيع آخر ، وتصح إجارة حائط لوضع أطراف حشيه عليه ، ولا تؤجر لمراه نعم بعد إيدان روجها

فصل

وشرط في العين ، مؤخره معرفتها رؤية أو مصة ، في غير البدار ونحوها ، وأن يعتمد على نعمها ، وإن أحرثها ، ولا تصح إجارة الطعام لأكل ، لا اشبع يشبع ولا حوا ، وإن لبأ حوا ، إلا في الطئر ونعم البئر وماء الآسن سحلاب سماً ، وإعارة على التسليم ، ولا تصح إجارة الآلة والأثاث ، واشتغال العين على المصعة ، ولا تصح إجارة بهيمة من غير لحمل ، ولا آسن لاستلزامه ، وإن تكون المصعة مؤجر أو مأبوما له ، وتؤجر إحداهما من يقوم مقامه لأنما أكثر منه ضرراً ، وتصح إجارة ابوقف ، بين باب مؤجر فاسق ، في أمر بعده لم يمسح ، ولكل حصصه من الأجرة ، وإن أجز الدار ونحوها مدة معلومة ، بوطولها يعاب عن الطن نقاء العين فيها صح ، وإن أتاخرها ضمن كدنه لركوب ، في موضع معين أو مقر خرب أو ديس ، ع أو من بدله على طريق ، اشترط معرفة ذلك وحفظه بما لا يختلف ، ولا تصح على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ، وعلى مؤجر كل ما يتمكن به من النفع

كرفاج احسن ، راحة وحرارة ، والشدة عليه وشدة الاحمال والمحمل
والرفع والحصول للروم للغير ومعاييح للدار وعمارها ، فأما تفريق
اللوحة والكييف فيلزم المستأجر ، بالنسبة فارعة

فصل

وهي عقد لازم ، إلا آخره شيئاً ، معه كل أداة أو بعضها
فلا شيء له ، إلا بدأ لا حرق قبل انقضاء الفسخ الآخره ، وتفسخ
تلف العين المؤخره ، ثوب المرفوع والراكب إن لم يحلف
بدلاً وانقضاء صر من أو ثمنه ونحوه ، لا ثوب المتعاقدين أو
أحدهما ، لا تصيح معه المسأجر ونحوه ، إلا أكثرى داراً
فاهدمت أو أَرْضاً لربح فانقطع مدة ، أو حرف فمستح الإجارة
في الدق ، وإردو حد العين معينة أو حدث بها عيب فله الفسخ وعليه
أجرة ما مضى ، ولا يصمن أحير حاص ما حلت يده خطأ ،
ولا حجام وصفت وينظر لم نحن أندهم من عرف حدتهم ،
ولا راع لم ينعقد ، ويصمن المشترك ما عت بفعله ولا يصمن
ما تلف من حرره أو لغير فعله ، ولا أجره له ، ونحو الإجره بالعقد
إن لم تؤجل ، وتستحق بتسليم العمل الذي في الدمة ، ومن تسب
عيها بإحارة فامدة ومرت المدة لزمه أجرة المثال

باب السق

يصح على الأقدام وسائر الحيوانات وليس على المراكب ،
ولا تصح لغوص ، إلا في بئر وحيل وسهام ، ولا من تعيين
امرئ كمين واتخاذها لرمي وإساقه ، ولا معاد ، وهي جمالة
لكل واحد فسح ، وتصح المخاصمة على معين يحسبون لرمي

باب العارية

وهي إباحة مع من تعين عند استيعابه ، مباح إباحة كل ذي نفع
مباح إلا لصع ، وعند أمسا ككبار ، صدأ ، ونحوه المحرم وأمة
شاة لغير امرأه ونحوه ، ولا أحرد لم أعار حذوا حتى يسقط
ولا يرد إن سقط إلا بربه ، وبصم إباحة بصم يوم نالت ،
ولو شرط بغير صاحبها ، وعليه مؤنة ردها ، ولا أمزجده ، ولا يغيرها ،
فإن نالت عند الثاني استقرت عليه قيمها ، وعلى معيرها آخرتها
وبصم أيها شاء ، وإن أركب مقطوع ثواب ثم بصم ، وإذا قال :
أجرتك ، قال : بل أعرتني ، أو بعكس عقب لعنه ، وقيل قول
مدعي الإعارة ، وبعد مصي مدة قول المالك أجرة المثل ، وإن
قال : أعرتني ، أو قال : أجرة ، قال : بل عصفني ، أو قال : أعرتك ،
قال : بل أعرتني ، والبهيمة دابة ، أو احتلها في رد ، بقول المالك

باب الغصب

وهو: الاستيلاء على حق غيره فغير حق من عقار ومنقول
 وإن غصب كل ما يقتنى أو حر دميّ ردهما، ولا يرد جلد
 ميتة، وإن لاف الثلاثة هدر، وإن استولى على حر لم يصمه،
 وإن استعمله كرها أو حسه فعليه أحرته، ويدرم رد المعصوب
 بزيادته، وإن عرم أصعافه، وإن بنى في الأرض أو عرس
 لرمه القلع وأرشد نفسه وأسويتها والأجرة، ولو غصب حارحا
 أو عبداً أو فرسا حصل بذلك صيد فذلكه، وإن صرب المصوغ
 وسح العزل وقصر الثوب أو صعه وبجر الخشب ونحوها
 أو صار الخبث ررعا والتفتة فرحا والنوى عرسا رده وأرشد
 بقصه، ولا شيء للأماص، ويدرمه صمان بقصه، وإن حصى
 الرقيق رده مع قيمته، وما نقص سعر لم يصم، ولا يبرص
 عاد ببرئه، وإن عاد شليم صعة صم القص، وإن تعلم أو
 صم مرادت قيمته ثم سى أو هرل فقصد صم الزبدة، كما
 لو عادت من غير حدس الأول، ومن جسد لا يصم إلا أكثرها

فصل

وإن حاط بما لا يتمير كرت وحطه بمثله أو صغ الثوب

أولت سويقاً بدهن ونكسه ولم تنقص القيمة ولم تزد ههما
 شريكاً بقدر ملكيهما^(١) فيه ، وإن نقصت القيمة صفها ، وإن
 رادت قيمة أحدهما فصاحبه ، ولا يجبر من أبي قلع
 الصنع ، ولو قلع غرس المشتري أو شأه لاحتفاظه الأرض
 رجع على بائنها بالعرامة ، وإن أطعمه لعالم بعصه فالصائب
 عليه ، وعكسه بعكسه ، وإن أطعمه لمالكه أو رده أو أودعه
 أو أجره إياه لم يبرأ إلا أن يعلم ، ويبرأ بإعارته ، وما تلف
 أو تعيب من معصوب مثلي عرم مثله إذا ، وإلا فقيمته يوم
 تعذر ، وبضمن غير المثلي قيمته يوم تلفه ، وإن تحمر عَصِيرُ
 فالمثل ، فإن انقلب حلاً دفعه ومعه نقص قيمته عَصِيراً

فصل

وتصرفات العاصب الحكيمة باطلة ، والقول في قيمة التلف
 أو قدره أو صفته قوله ، وفي رده وعدم عيه قول ربه وإن جهل ربه
 تصدق به عنه مضموناً ، ومن أتلف مخزوماً أو فتح قفصاً أو باباً أو
 حل وكاء أو رباطاً أو قيداً فذهب ما فيه وأتلف شيئاً ونحوه
 صممه ، وإلّا ربط دابة بطريق صيق فعثر به إنسان صممه ،
 كالكلب العقور لمن دخل بته يده أو عقره خنرج منزله ، وما

(١) في نسخة « بقدر ما بينهما » ،

أتلعت الهيمة من الزرع لئلا يمس صاحبها ، وعكسه النهار .
 إلا أن ترسل بعرب ما تشاء عادة ، وإن كانت بيد راكب أو
 قائد أو سائق ضمن جبينها بئذمه . لا تؤجرها ، وبافي
 جباياتها هدر . كفضل الصائل عليه ، وكسر مرمار و صليب وآية
 ذهب ونصه وآية حمر غير محترم

باب الشفعة

وهي : استحقاق انتفاع حصة شركة من أسقطت إليه عوص
 مالي شبيهة بأسى استقر عليه العقد . فإن أسقط بعير عوص أو
 كان عوصه صداء أو حمداً أو صلحا عن دم عمد فلا شفعة ،
 ويحرم التحيل لإسقاطها ، وثبتت لشريك في أرض نجب فسمتها ،
 وبقدها لجزائر والساء . لا الثمة والروع فلا شفعة لحار ،
 وهي على الفور وقت عبه . فإن لم يطلبها إذا بلا عذر نطقت ،
 وإن قال للشئري يعني أو صالحى أو كذب العدل أو طالب
 أحد المعص سمعات . والشفعة لائس بقدر حقيهما ، فإن عني
 أحدهما أحد الآخر اكل أو ترك ، وإن اشترى اثنا حق واحد
 أو عكسه . أو اشترى واحد شفعين من أرضين صفقة واحدة
 والشفيع أحد أحدهما ، وإن باع شفعاً وسبقاً أو تلف بعض

المسح فبالشمع أحد اشققص بحصته من اثمن ، ولا شفعة لشركة
وقف ، ولا يعبر منه ساق ، ولا لكافر على مسلم .

فصل

وإن تصرف مشتري بوقعه أو هنته أو دمه لا بوصية
سقطت الشفعة ، وسام قد أحده بأحد البيعين ، ولدشترى الغلة
ولتماء المفضل والروع واثرة الظاهرة ، وإن بنى أو عرس
وبالشمع تملكه بضمته وقعه ويعمره بفضه ، ولربه أحده بلا ضرر ،
وإن مات الشميع فإن الطاب سقطت ، وبعدده لوارثه ، وبأحذه
كل الثمن ، وإن عمر عن بعضه سقطت شفعه ، والمؤجل بأحذه
بمى به ، وصده بكفين ملى ، ويقبل فى الخلف مع عدم اليمة
قول المشتري ، وإن قال اشتريته بألف ، أحد الشميع به ، ولو
أثمت النافع أكثر ، وإن أقر النافع بالبيع وأسكر المشتري
وجبت ، وعهدة الشمع على المشتري ، وعهدة المشتري على النافع

باب الوديعة

إذا تلفت من دين ماله ولم يتعد ولم يقرط لم يصمن ،
ويلزمه حفظها فى حرر مثلها ، وإن عيه صاحبها وأحزها بدونه
صمن ، ومثله أو أحرر فلا ، وإن قطع العلف عن الدابة بغير قول

صاحبها صحت ، وإن عثر خشفه فتركتها في كفه أو يده صحت ،
وعكسه بعكسه ، وإن دفعها إلى من يحفظ ماله أو مال ربه لم
يصح ، وعكسه الأحبي ، الحاكم ، ولا يصح إن جهلا ، وإن
حدث خوف أو سهر رده على ، فإن مات خله [معه] إن كان
أحر ، وإلا أودعه ثقة ، ومن ادعى رتبة فركه لغير دفعها أو
نواقدسه أو دأه فأحرجه من مخرجه ثم ادعى رده فمع الحتم
ونعوه عنها أو حطها من متعين فضع الكال صدر

فصل

ويقبل قبل المودع في دعاه إلى ، أو غيره يده ، وفي آتية
وعدم التصريط ، فإن قال له تودعي ثم شئت رتبة أو إقرار
ثم ادعى رداً أو نقداً بعد حجوده به فلا يلو رتبة ، بل في
قوله ، هالك عدى شيء ، نحوه ، أو عدى به ، وإن أثنى وارثه
الرؤم أو من موثقه لم يقبل إلا رتبة ، وإن طلب أحد المودعين
نصيبه من مكيل أو موثوب يقسم أحده ، وللمستورع والمصارف
والمرتبن والمستأجر مطالبة غاصب العين

باب إحياء الموات

وهي الأرض المفقدة عن الاحتصاصات ومثل تعصوم ،

من أحداها ملكها ، من مسلم وكافر ، يادن الإمام وعدمه ، في دار
الإسلام وغيرها ، والعنوة كغيرها ، وبمكث بالإحياء ما قرب من
عامر إسم لم يتعلق بمصلحته ، ومن أحاط مواتاً أو حفر فيه ، ثم
وصل إلى الماء أو أحرأه إليه من عين ونحوها أو حمسه عنه
ليزرع فقد أحيأه ، وبملك حریم النثر العادية حسين دراعا من
كل جانب ، وحریم الدبة^(١) نصفها ، والإمام إقطاع موات لمن يحويه ،
ولا يملكه ، وإقطاع الخلوس في الطرق الواسعة ، ما لم يصير
بالناس ، وبكوب أحق بخلوسها ، ومن عبر إقطاع لمن سبق
بالخلوس ما بقى فمأشبه فيها ، وإن طال ، وإن سبق اثنان اقتسما ،
ولم في أعلى الماء المباح السبق وحسن الماء إلى أن يصل إلى
كعبه ثم يرسله إلى من يليه ، والإمام دون غيره حتى مرعى
لدواب المسلمين ، ما لم يصرم

باب الجعالة

وهي : أن يجعل شيئاً معلوماً لمن يعمل له عملاً معلوماً أو مجهولاً مدة
معلومة أو مجهولة ، كدعد ، ولقطة ، وجبلة ، وساء حائط ، فن
فعله بعد عليه بقوله استحقه ، وأخاعة بقوله سمونه ، وفي أشائه يأخذ قسط

(١) البئر الدية : هي المحدثه

تمامه ، ولكل مسجها ، فمن العمل لا يستحق شيئا ، ومن الجاعل بعد الشروع للمعامل أجرة [مثل] عمله ، ومع الاختلاف في أصله أو قدره يقل قول الجاعل ، ومن رد لفظه أو صالته أو عمل لغيره عملاً بغير حمل لم يستحق عوضاً ، إلا ريباً أو اثني عشر درهماً عن رد الآتي ، وراجع مفعته أيضاً

باب اللقطة

وهي : مال أو مختص صل عن ربه وتنتفعه همه أو ساط الناس ، فأما الرغيف والسوط ونحوهما فيملك بلا تعريف ، وما امتنع من سمع صغير كنور وحمل ونحوهما حرم أحده ، وله النفاط غير ذلك من حيوان وغيره ، إن أبى نفسه على ذلك ، وإلا فهو كما صلب ، ويُعرف الجميع بأبداء في محامع لباس غير المساجد خوفاً ، وبملكه بعده حكماً لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها ، فمن جاء طالبها فوصفها لزم دفعها إليه ، والسفيه والصبي يُعرف لقطتهما ويثبتهما ومن ترك حيواناً في فلاة لا تقطاعه أو عجز ربه عنه ملكه أحده ، ومن أخذ نعله ونحوه ووجد موضعه غيره فلقطه

باب اللقيط

وهو : طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نذ أو صل ، وأحده فرص

كفاهيه ، وهو حر ، وما وجد معه ، وتحت طاهرا أو مدفونا طريا
 أو متصلا به كحيوان وعبره أو قربا منه فله ، ويحق عليه منه
 وإلا فمن بيت المال ، وهو مسلم ، وحصانته لو أجدته الأيمن ،
 ويحق عليه غير إذن حاكم ، وميراثه وسرته لبيت المال ، ووليه
 في العمد الإسم ، يختار بين الفصاض والدية ، وإن أقر رجل أو
 امرأة ذات زوج مسلم أو كافرا أنه ولده لحقه ، ولو بعد موت
 الشقيق ، ولا يقع الكفر في دية ، إلا نكسة تشهد أنه ولد على
 فراشه ، وإن اعترف ، ربي مع سبق ماف ، أو هل ، إنه كافر ،
 لم يقرب منه ، فإن ادعاه جماعة فقدمه في البيت ، وإلا فمن أخفى
 القافة به ^(١)

كتاب الوقف

وهو : تخمس لأحد وتسير المذمعة

ويصح القول وبالعقل الدال عليه ، كمن حجر أرضه مسجدا
 وأذن للفس في الصلاة فيه ، أو مقبرة وأذن بالدفن فيه ،
 وصريحه : وقف ، وحنت ، وسئلت ، وكنايته : تصدقت ،

(١) القافة : جمع فاتف وهو الذي يقف شبه لونه فيحقه بآيه .
 وقد كان ذلك من معارف العرب

وخرمت ، وأنتب ، فنشترط البينة مع الكفاية أو اقتران أحد
الانقاط احسة أو حكم الوصف

ويشترط فيه اشفعة دائما من معين^(١) يتمتع به مع ققاء عبه
كعقار وحيوان وحرره ، وأن يكون على ر كالمساحد والقطاير
والمساكين والأقارب ، من مسلم ودني غير حر في وكيسة ، نسخ
التوراة والإنجيل وكتب رده ، وكذلك الوصية والوقف على
نفسه ويشترط في غير المسجد وحرره أن يكون على معين يملكه
لا نك و - وان وقبر وحمل ، لا قومه ولا إخراجا عن يد

فصل

ويجب العمل بشرط اواف في جمع وصميم وصدد دلا
واعسار وصف وعده ، وانه تب ، وطر ، وغير ذلك ، وان
أطوب ولم يشترط اسوي المعنى ولد كمر ، عدهم ، ولطر لدوه وف
عليه ، وإن رده على ورده أو رده غيره ، ثم على المساكين وهو
لولده الذكور والإناث ، لتسوية ثم ولد غيره دون سته ، كما لو
قال على ولد ولده ودر بته بصله ، ولو قال ، على بيه أو ي
فلان ، احتص بذكورهم : إلا أن يكونوا اسلة فيدخل النساء دون

أولاده من غيرهم ، والقراءة وأهل بيته وقومه يشمل الذكر
والأنثى من أولاده وأولاد بنيه وجده وجد أبيه ؛ وإن وجدت
قرينة تقتضى إرادة الإناث أو حرمانهن عمل بها ، وإذا وقف على
جماعة يمكن حصرهم وجب نعيمهم وانسائهم ، والإجار
التفضيل والاختصار على أحدهم

فصل

والوقف عقد لازم لا يحور مسجه ، ولا يباع إلا أن تعطل
مافعه ، وبصرف ثمنه في مثله ، ولو أنه مسجد وآلته وما اتصل
عن حاجته جار صرفه إلى مسجد آخر والصدقة به على فقراء
المسلمين .

باب الهبة والعطية

وهي : التبرع بتعديك ماله المعلوم الموجود في حياته عزة ،
إلا شرط فيها عوضا موهوبا مبيع ، ولا يصح مجهولا إلا ما نعد
عنه ، وتمنع بالإنجاب والقبول والمعاطة الدالة عليها ، وتبرم
بالقبض بإذن راجب إلا ما كان في يد مُتَهَب : ووارث الواهب
يقوم مقامه ، ومن أبرأ عرجه من دسه بلفظ الإحلال أو الصدقة

أو الهبة ونحوها برئت منه ، ولو لم يقل ونحو هبة كل عين
قباع وكلب يقتل

فصل

ويجب التعديل في عطية أو لاد بقدر إرثهم فإن فضل نصفهم
سوى رجوع أو زيادة ، فإن مات قبله ثلث

ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبة اللارمة ، إلا الأب ،
وله أن يأخذ ويملك من مال ولده مالا يصرفه ولا يحتاجه ،
فإن تصرف في ماله ولو فيما وهبه له ، بيع أو عتيق أو إبراء أو
أراد أحده قبل رجوعه أو تمككه ، بول أو بنية وقصص معتبر لم
يصح ، بل بعده ، وأبى الولد مطاعه أب يسير أو نحوه ، إلا
نمقته الواحدة عليه ، فإن له معالته بها وحفصة ، إليها

فصل

في تصرفات المريض

من مرضه غير مخوف كوجع صرس وعين وصداع
يسير فتصرفه لارم كالصحيح ، ولو مات منه وإن كان
نحوه كبرئسام وداء خب ووجع قلب ودوام فم ورتغاف
وأول فاع وآخر سأل والحنى المطقة والرتع وما قال

طبيبات مسلمات عدلان إنه يحوف ومن وقع الطاعون
ببلده ومن أحدها أطلق لائيم تبرعه لوارث بشيء ، ولا بما
فوق ثلث ، إلا إحارة الورثة له إن مات منه ، وإن عوفي
فكصحح ، ومن أئتم مرصه بجدام أو سل أو فاح ولم يقطعه
بمراش في كل حاله ، والعكس بالعكس ، ، يعتبر الثلث بعد
موته ، يسوى بين المتقدم ، متأخر في الوصية ، ويبدأ بالأول
والأول في العطية ، ، لا يثبت الحرج فيها ، ويعتبر القول له
بعد وجودها ، ، يثبت الميراث إذا ، الوصية خلاف ذلك

كتاب الوصايا

يسر من تركه أحد ، وهو الميراث الكثير ، أب ، وصى
، خمس ، ولا يجوز بأكثر من ثلث لأحبي ، ولا لوارث
شيء ، إلا إحارة الورثة مما بعد الموت فصيح تنقيدها وتذكر
وصيته فقير ، ، أنه يحج ، ، يجوز بالكل لمن لا وارث له ،
وإن لم يثبت الثلث بالوصية ، بعض بالتقط ، وإب أوصى
لوارث ، أو بعد الموت غير وارث صحت ، والعكس ، بالعكس ،
ويعتبر القول بعد الموت ، ، وإن طُل لافله ، ويثبت الميراث
به عقب الموت ، ومن قدها ثم ردها لم يصح الرد ، ويجوز

الرجوع في الوصية ، وإن قال : إن قدم ريد فله ما وصيت به
 لعمره ، فقدم في حياته : فله ، ونعدها لعمره ، ويخرج الواجب
 كله من ذين وجمع وغيره من كل ماله بعد موته ، وإن لم
 يوص به ، فإن قال : أدوا الواجب من ثلثي ما بقى به ، فإن بقى
 منه شيء أحده صاحب التبرع ، وإلا سقط

باب الموصى له

تصح لمن يصح تملكه ولعده بمشاع كملكه ، ويبقى منه
 قدره وبأخذ الماض ، وبماتة أو معين لا تصح ، وتصح بحمل
 وحمل تحقق وجوده فلها ، وإذا أوصى من لاجع عليه أن
 يبيع عنه بألف صرف من ثلث مؤنه حصة مد أخرى حتى
 تنفذ ، ولا تصح لملك وبهيمة وميت ، فإن أوصى غني وميت
 يعلم موته فالكل للحي ، وإن جهل هل صف ، وإن وصى بماله
 لأبنته وأجبي فردا وصيته فله الدرع (١)

باب الموصى به

تصح بما يعجز عن تسليمه كآبق وطير في هواه ، وبالمعدوم
 كبما يحمل حيوانه وشجرته أبدا أو مدة معينة ، فإن لم يحصل
 منه شيء بطلت الوصية ، وتصح بكتاب صيد وبحوه وزيت

(١) يريد له تسع ماله

متنجس . وله شهيد ، ولو كثر المال . إن لم تجز الورثة .
وتصح مجهول كعد وشاة ، وتعطى ما يقع عليه الاسم العرفي ،
وإذا أوصى بثلاثة فسحقت مالا ولودية ، وحصل في الوصية .
ومن أوصى له بمعين فثلف بطلت ، وإن أنكر المال غيره
فهو لدوصى له إن حرج من ثنت المال الحاصل للورثة

باب الوصية بالانصاء والأحرار

إذا أوصى بمثل نصيب وارث معين فله مثل نصيبه مضموما
إلى المسألة ، فإذا أوصى بمثل نصيب أمه وله ابن فله الثلث ،
وإن كانوا ثلاثة فله الربع ، وإن كان معهم ^(١) بنت فله النصفان ،
وإن وصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يمين كان له مثل
مالها لهم نصيباً ، فمع ابن ونصف ربع ، ومع زوجة وابن تسع ،
ونسهم من ماله فله سدس ، وشيء أو جرم أو حظ أعطاه
الوارث ماشاء

باب الموصى إليه

صح وصية لمسلم إلى كل مسلم مكلف غذل رشيد ، ولو
عبداً ، ويقل بادن سيده ، وإذا أوصى إلى ريد ونعده إلى

(١) في نسخة ، فإن كان معه ، وهي مصحفة عن أمسا

عمرو ولم يرل ريذا اشتراكا ، ولا ينفرد أحدهما بتصرف لم يجعله له ، ولا نصح وصية إلا في تصرف موقوف يملكه الموصى كفصاء دينه وتفرقه ثلثه ، والطر لصقاره ، ولا نصح بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة بالطر في حق أولادها الأصغر ونحو ذلك ، ومن وصى في شيء لم يصر وصيا في غيره ، فإن طهر على الميت دين يستغرق بعد تفرقة الوصى لم يصح ، وإن قال ، صم ثلثي حنث شئت ، لم يحل له ولا لولده ؛ ومن مات بمكان لا حاكم فيه ولا وصى حار لمصر من حصره من المسلمين تولى تركه وعمل الإصلاح حيث يشاء فيها من بيع وغيره

كتاب الفرائض

وهي العلم بقسمة الموارث

أسباب الإرث : رحم ، وبكاح ، وولاء

والورثة : دو عرض ، وعصبة ، ورحم

فدوا الفرض عشرة : الزوجان ، والأولاد ، والجد ، والجدة ،

والسباة ، وبنات الابن ، والأخوات من كل جهة ، والإخوة

من الأم

فلزوج الصف - ومع وجود ولد أو ولد ابن وإن نزل الربع

والروح فأكثر نصف حاليه فيها

ولكل من الآب والجد سدس بالعرض مع ذكور الولد
أو ولد الابن ، وبرتان بالعصب مع عدم تولد وولد الابن
و بالعرض والتعصيب مع إناثهما

فصل

• الجد لأب - وإب علا - مع ولد أبوين أو أب كأح
هم ، فإن نقصته المقاسمة عن ثلث المال أعطيه ، ومع دى عرض
نصفه الآخر من المقاسمة أو ثلث ما في أو سدس الكل ؛ فإن
لم يبق سوى السدس أعطيه وسقط الإحوة إلا في الأكدرية^(١)
ولا إمول ، ولا يعرض لأخت معه إلا فيها ، وولد الآب إذا
انفردوا معه كولد الأبوين ، فإن اجتمعوا فقاموه أخذ نصبة

(١) الأكدرية روح وأم وأخت وجد للروح النصف ، وللأم
الثلث ، بعض سدس يأخذه الجد ، ويعرض للأخت النصف ، فتعول
لنصفه ، ثم يرجع الجد والأخت للمقاسمة ، وسبهما أربعة على ثلاث
عشر وهما سهم ، فتصح من سبعة وعشرين للروح تسعة ، وللأم ستة ،
والجد ثمانية ، وللأخت أربعة ، سميت الأكدرية لتكديرها لأصول
رب في الجد والإحوة

ولد الأبوين ما يسد ولد لأب وأتاهم تمام فرضها وما بقي
لولد الأب

فصل

وللأم السدس مع وجود ولد أو ولدان أو اثنين من
إحوة أو أخوات ، والجد مع ستمهم ، والسدس مع روح
، أبوين والرابع مع روحه وأبوين ، والأب مثلهما

فصل

رث أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب وإن سوان أمومة
السدس ، فإن تحاذين فدهن ، من قرنت فيها وحدها ، وترث
أم الأب والجد منهم كعم أم وترث الحدة قرانتين ثلثي
السدس ؛ فلو تزوجت حاته حدة أم ثم أم ولدتها ، وأم أم
أبيه ، وإن تزوج بنت عمته حدة أم أم وأم أبي أبيه

فصل

والنصف فرض بنت وحدها ثم لست ابن وحدها ، ثم
لأخت لأبوين أو لأب وحده
والثلثان لثنتين من الخج فأكثر ، إذا لم يعصين بذكر

والسدس لبنت ابن فأكثر مع بنت ولاحت لآب فأكثر
مع أخت لأبوين ، مع عدم معصية فيهما ، فإن استكمل الست
الثلاثين أو هما سقط من دونهن إذا لم يعصيهن ذكر بإذن
أو أنزل عنهن ، وكذا الأخوات من الآب مع أخوات لأبوين
إذا لم يعصيهن أخوهن ، والأخت فأكثر ترث بالتعصيب ما فصل
عن فرض البنت فأريد ، ولذا ذكر أن الأنثى من ولد الأم
السدس ، ولأثنين فأريد الثلث بينهم بالسوية

فصل في الحجب

نسقط الأجداد بالآب ، والأعمد بالأم ، والجداات
بالأم ، وولد الآب بالآب ، وولد الأم بالأم ، وابن
ابن وآب ، وولد الآب بهم وبالأخ لأبوين ، وولد الأم
بأنول وبولد الآب وبالأب وأبيه ، ويسقط به كل ابن أخ وعم

باب العصبات

وهم ، كل من لو انفرد لأخذ المال عهدة واحدة ، ومع
ذي فرض يأخذ ما بقى

فأقربهم ابن ، فسه وإبن نزل ، ثم الآب ، ثم الجد وإن
علا ، مع عدم أخ لأبوين أو لآب ، ثم هما ، ثم سوهما أبدأ ،

ثم عم لأبوس ، ثم عم لأب ، ثم هوها كذلك ، ثم أعمام أمه
 لأوس ، ثم لأب ، ثم هوهم كذلك ، ثم أعم حدهم ، ثم هوهم
 كذلك ، لا يرث سو أب أعني مع بني أب أقرب وإن نزلوا ، ولا ح
 لأب أولى من عم وده وإن أح لأبوس ، وهو أو إن أح لأب
 أولى من ابن ابن أح لأبوس ، ومع الاستواء يقدم من لأبوس ، وإن
 عدم عصه النسب ، وثالث المسمى ثم عصه

فصل

ثالث الأبن وأمه والأخ لأبوس ولأب مع أحدهم مثليها ، وكل
 عصه غيرهم لا يرث أحته معه شئ ، وإن عم أحدهما أح لأم أو
 روح له فرضه وأبناؤه طما ، وبدأ بالعروض ، وما بقي للعصه ،
 ويسقطون في الخارية (١)

(١) الخارية : زوج وأم ، أحوه لأم ، وأحوه أشقاء ، للروح
 الصف ، وللأم السدس ، وللأحوه من الأم الثلث ، وتسقط الأشقاء
 لاستعراق العروض الذكوة ، وروى عن علي وإن مسعود وأن من كعب
 وإن عباس وأن موسى ، وهن هذا عمر أولا ، ثم وقعت ثانياً فأسقط
 ولد الأبوس فقل بعضهم يا أمير المؤمنين ، عت أن أمانا كان حمارا
 ألت أمتا واحدة ، فقتلهم ، ولذلك سميت الخارية

باب أصول المسائل

المروض ستة : نصف ، ورع ، وثمن ، وثلاث ، وثلاث وسدس
والأصول سبعة : نصفان أو نصف وما بقى من اثنين ،
وثلاث أو ثلث وما بقى أرخم من ثلاثة ، ورع أو ثمن وما بقى
أر مع النصف من أربعة ومن ثمانية ، هذه أربعة لا تقول
والنصف مع اثنين وثلث أو لدرس أو هر وما بقى من
ستة ، وتقول إلى عشرة نعوماً ويزن ، والرابع مع الثلاثين أو
الثان أو السدس مر اثني عشر ، وتقول إلى سبعة عشر ورا ،
والثمن مع السدس أو ثلث من أربعة وعشرين ، وتقول إلى
سبعة وعشرين ، وإذا بقى بعد المروض شيء ولا تَصْنَعُ رُدَّ
على كل فرض فخره غير الروح

باب التصحيح والمناسخات وقسمة التركات

إذا انكسر مهم فريق عليهم ضربت عددهم إن باين مهامهم
أو وفقه إن وافقه بجزء كسك ونحوه في أصل المسألة وعولها
إن عالت فاعلمت صحت منه وتصير للواحد ما كانت لجماعته
أو وفقه

فصل

إذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات موص ورثته
باب ورثته كالأول كبحرمة وسمها على من في . وإن كان
ورثة كل ميت لا يرثون غيره كبحرمة لم يورث وصحح الأولى
واقسم سهم كل ميت على مسأله . وصحح المأكل كما سبق .
وإن لم يرثوا الثاني كالأول صححت الأولى وقسمت أمهم الثاني
على ورثته ، وإن انقسمت صححت من أصهارها . وإن لم تقسم
صرت كل الثانية أو وقعها بسهم في الأولى . ومن له شيء
منها فاصره فيها صرته فيها . ومن له من الثانية شيء فاصره فيها
تركة الميت ، أو وقفه فهو له . وتضمن في ثلث فأكثر عملك في
الثاني مع الأول

فصل

إذا أمكن نسف سهم كل ، ارث من المشقة بحره فصله من
التركة كلسبه

باب ذوى الأرحام

يرثون بالتريل الذكر والأنثى سواء . فولد الست وولده

طبيان مسلمان عدلان إنه يخوف ومن وقع الطاعون
 سنده ومن أحدها الصالح لا يلزم تبرعه لوارث شيء ، ولا بما
 فوق الثلث ، إلا بإحارده الورثة له إن مات منه ، وإن عوفي
 فكصحح ، ومن أمتد مرضه بخدم أو سل أو فاح ولم يقطعه
 مراثي من كل ماله ، ولعكس بالعكس ، ويعتبر الثلث عند
 موته ويسوى بين المتقدم والمأخر في الوصية ، ويبدأ بالأول
 فالأول في العطية ، ولا يملك الرجوع فيها ، ويعبر القول على
 عند رجوعها ، ويثبت الملك إذا ، والوصية بخلاف ذلك

كتاب الوصايا

يسر لمن ترك حياً - وهو المدين الكثير - أن يوصي
 بنفس ولا يجوز بأكثر من الثلث لأحى ، ولا لوارث
 شيء ، إلا بإحارده الورثة لها بعد الموت فتصح سقيداً وسكراناً
 وصحة فقير وارثه محتاج ، ويجوز بالكل لمن لا وارث له ،
 وإن لم يبق الثلث بالوصية ولقص بالعص ، وإن أوصى
 لوارث - أرى عند الموت غير وارث صحته ، والعكس بالعكس ،
 ويعتبر القول بعد الموت ، وإن طال ، لافسده ، ويثبت الملك
 به عقب الموت ، ومن قلها ثم ردها لم يصح الرد ، ويجوز

باب ميراث الحمل والحنث المشكل

مَنْ حَنَفَ وَثَمَّةٌ فِيهِ حَمْرٌ يَطْلُوهُ الْقِسْمَةُ وَقَفَ لِأَحَدٍ مِنَ
 الْإِثْمِ مِنْ إِرْثٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى فَإِذَا وَلَدَ أَحَدٌ حَقَّهُ وَمَا
 بَقِيَ لَهُوَ لِمُسْتَحَقِّهِ ، وَمَنْ لَا يَحْجِجُهُ بِأَحَدٍ رُثُهُ كَالْحَدَّةِ ، وَمَنْ يَنْقُصُهُ
 شَيْئًا الْيَقِينُ ، وَمَنْ سَقَطَ لَهُ لَمْ يَعْزُ شَيْئًا ، وَيُورِثُ وَيُورِثُ إِنْ
 اسْتَهْلَ صَارَ حَافً أَوْ عَطَسَ أَوْ نَكَى أَوْ رَصَعَ أَوْ تَعَسَّ وَطَارَ زَمَنُ
 النَّفْسِ أَوْ وَجَدَ دَلِيلًا عَلَى حَيَاتِهِ عَنِ حَرَكَةٍ وَاحْتِلَاحٍ ، وَإِنْ طَهَرَ
 بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ مَاتَ وَحَرَجَ لَمْ يَرِثْ ، وَإِنْ جَهَلَ الْمُسْتَهْلُ
 مَرَّ التَّوَهُُّمِ وَاحْتَفَ بِرُثَيْهَا يَحْيَى بَقَرَتُهُ

والحنث المشكل يرث نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى

باب ميراث المفقود

مَنْ حَيَّ حَبْرُهُ ، أَمِيرًا أَوْ سَهْرَ عَاجِبِهِ السَّلَامَةُ كَعَجَارَةِ السُّطُرِ ،
 تَمَامُ تِسْعِينَ سَنَةً مَدَّ وَلَدٌ ، وَإِنْ كَانَ عَالِيهِ الْهَلَاكُ كَمَنْ عَرِقَ فِي
 مَرَكَبٍ فَسَلِمَ فَوُتُّمْ دُونَ قَوْمٍ أَوْ نَقِدَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ فِي مَعَاذِهِ
 مَهْلِكَةٌ أَنْتَظِرَ لَهُ تَمَامُ أَرْبَعِ سِنِينَ مَدَّ فَقَدْ ، ثُمَّ يَنْقَسِمُ مَالُهُ فِيهِمَا ،
 بَابُ مَاتَ مَوْرُثُهُ فِي مَدَّةِ التَّرْبِصِ أَحَدُ كُلِّ وَارِثٍ إِذَا الْيَقِينُ
 وَوَقَفَ مَا بَقِيَ فَإِنْ قَدِمَ أَحَدٌ نَصِيْبُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ حُكْمُهُ حَكَمَ

ماله ، والماقي اورثة أر يصطلحوا على ماراد عن حق المفقود
فيقتسمونه

باب ميراث العرقى

إذا مات موارثان كأحور لأب بهيم أو عرق أو عرة
أو نار وجهل السابق بالموت ولم يحلفوا به ورث كل واحد
من الآخر من ثلاث مائة دون ماورثته منه دفعا فلدور

باب ميراث أهل الملل

لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم إلا بالولاء ، ويتوارث
الحرى والدمى والمسنأمر ، وأهل الدمه يرث بعضهم بعضاً مع
اتفاق أديابهم ، لا مع اختلافها ، وهم ملل شتى ، والمرتد لا يرث
أحد ، وإن مات على رذته فله فيء ويرث المحوسى بقراطين
إن أسلموا أو تحاكموا إليها قبل إسلامهم ، وكذا حكم المسلم
بطأ ذات رحم محرم منه شبهة ، ولا يرث سكاح ذات رحم
محرم ، ولا بمقد لا يقر عليه لو أسلم

باب ميراث المطلقة

من أبان زوجه في صحته أو مرضه غير الخوف ومات به

أو المحرف ولم يمت به لم يتوارثا . بل في طلاق رجعي لم تنقض عده ، وإن أبابها في مرض موته المحرف متهما بقصد حرمانها أو علق إبانها في صحته على مرضه أو على فعل له بعده في مرضه ومحوه لم يرثها ، وترثه في العدة وبعدها ، ما لم تزوج أو ترتد .

باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر كل الورثة ولو أنه واحد ، وارث للبيت وصديق أو كان صغيراً أو محمواً والمقر به محمول السب ثبوت به وإرثه ، وإن أقر أحد أبيه بأخ مثله له ثلث ما يده ، وإن أقر بأخت^(١) فلها خمسة

باب

ميراث القاتل والمبعض والولاء

من أهرق دماً بغير حق أو شارك فيه مباشرة أو سبباً بلا حق لم يرثه إن لزمه قود أو دية أو كفارة ، وبالكف وغيره سواء وإن قتل بحق قوداً أو حداً أو كفراً أو بغير أو صيلة أو حرمة أو شهادة وارثه أو قتل العادل الناعي وعكسه ورثه .

(١) في نسخة : بنت ،

ولا يرث الوفيق ولا يرث ، ويرث من بعضه حرث ، ويرث
ويحجب بقدر ما فيه من الخرية ، ومن عتق عبداً فله عليه الولاء ،
وإن احلف ديهه ، ولا يرث منه بالولاء إلا من أعتق أو
أعتقه من عتق

وأحكام أم الولد أحكام الأمة من وطء وحده وإحارة ونحوه
لا في من أمة في زنتها . ولا نكاح له كوفف ويبيع ودهن
ونحوه

كتاب السكاح

وهو ستة ، وفصله مع الشهوة أقوال من . أول المقدمة .
ويجب على من يخاف الزنى تركه . وليس سكاح واحدة دقة
أحديه . كز ولود بلا أم . له نظر ما يظهر عاينا مرارا فلا حلوه .
ويحرم التصريح بحقيقة اعتداه . وده وأد به
وساكن لمن أبانها مدون ثلاث كم حمة
غير روحها
عك . فإن أحبت ولي أخبيرة أو أحابت غير أخبيرة المسلم حمة
على غير حصةها . وإن رد أو أدن أو جهل الحال حارة . وليس
العقد يوم الجمعة مساء بحصة ابن مسعود ^(١)

(١) حطبة ابن مسعود هي الحمد لله ، بحمده ويستعبد به ، ويستعقره
وتتوب إليه ، ولعمد بالله من شرور أنفس وسينات أعمالها ، من يهتد
الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . أشهد أن لا إله إلا الله ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ،

فصل

وأركانه : الروحان الحاليان من الموانع ، والإيجاب والقبول
ولا يصح من يحبس العرية بمير نطق روجت أو أسكحت
وقلت هذا السكاح أو تروحتها أو تروحت أو قلت ، ومن خيبتها
لم يبرمه نعلها ، وكماها معاهما الخص بكل لسان ، فإن تقدم القبول
لم يصح ، وإن تأخر عن الإيجاب صح مادام في المحلس ولم
يتشاعلا بما يقطعه ، وإن تفرقا قبله فصل .

فصل

وله شروط : أحدها تعيين الزمان ، وبأنشأ الولي إلى
الروحة أو ستمها أو وضعها بما تمير به أو قال زواجك متى
وله واحدة لا أكثر صح .

فصل

الثاني ، رصاهما إلا البائع المتعوه والمجونة والصغيرة والسكر
ولو مكلمة ، لا ثيب ، فإن الأب ورصيه في السكاح بزواجهم
يعير إدينهم ، كالسيد مع إمامته وعنده الصغير ، ولا يزوج باقي
الأولياء صغيره دون تسع ولا صغيراً ولا كبيرة عاقلة ولا ثيب
تسع إلا إدينهما ، وهو صدمات السكر ونطق الثيب .

فصل

الثالث . الولي . وشروطه . التكليف ، والدكورية ، والحرية ،
والرشد في العقد ، واتفاق الدين سوى ما يذكر ، والعدالة ، فلا
تروح امرأة نفسها ولا غيرها ، يقدم أبو المرأة في إزكاها ،
ثم وصيه فيه ، ثم جدّها لأب وإن علا ، ثم أمها ، ثم سواه وإن
زولوا ، ثم أحوها لأبوين . ثم لأب ، ثم سواهما كذلك . ثم عمها
لأبوين ، ثم لأب ، ثم سواهما كذلك . ثم أقرب نسبه نسب
كالإرث ، ثم المولى المسمّى . ثم أقرب عصته نسبا . ثم ولاءه .
ثم السلطان . فإن غُضِّلَ الأثر أو لم يكن أهلا أو عاب عنه
مستقلة لا تقطع إلا بكافة ومشقة روح الأبعد . وإن روح
الأبعد أو أحجب من غير عذر لم يصح .

فصل

الرابع . الشهادة ، فلا تصح إلا شاهدين غزليين ذكّرين
مكّامين سمعيين ناطقين وإيست الكفاءة وهي دين ومصب وهو
النسب والحرية شرطاً في صحته . ولو روح الأب عفيفة بقاجر
أو عرية بعجى فليس لم يرّض من المرأة أو الأولياء الفسخ

باب المحرمات في السكاح

تحرم أدا الأثم وكل جدة وإن سكت ولست ولست وإن
وبقاهما من حلال وتحرام وإن سكت وكل أخت وبنتها ولست
إنها ولست بنتها ولست كل أخ وبنتها ، سكت أمه وبنتها وإن
سكت وكل عمة وحالة وإن سكت والملازمة على الملازم

ويحرم الرضاع ما يحرم بالنسب ، إلا أم أخته وأخت أمه

ويحرم العقد روحه أيه وكل خد وروحة أمه وإن
رل ، دوس سنان وأمه تن ويحرم أم روحه وجداتها
باعتد ، وبنتها وبسات أولادها بالدخول ، سكت الروحة أو
ماتت قبل الخلوة ^(١) أبجر

فصل

وتحرم إلى أميد أخت معدنة وأخت روحه وبنتها
وعمتها وحالاتهم ، فإن طلق وفرغت العدة أبجر ، فإن
رؤوحهم ، في سقد أو تمديد معاً طلاق ، فإن بأخر أحدهما أو
وقع في سدة الأخرى وهي بار أو رجعية بطل ، وتحرم المعتدة
والمستبرأة من غير ، والرأفة حتى تنوب وتنقضي عدتها ،

(١) في نسخة : بعد الخلوة ،

ومطعمه ثلاثاً حتى يباعها بزوج غيره ، والمحرمة حتى تحل ،
ولا يسكن كافر مسلمة ولا مسلم ولو عبداً كافراً إلا حرة كتابية
ولا يسكن حر أمة مسلمة ، إلا أن يحذف عت العروة
لحاجة المتعة أو الخدمة ويعجز عن طوّل حرة أو ثمن أمة ،
ولا يسكن عبد سيده ولا سيده أمة ، وللحر نكاح أمة أيه دون
أمة أمة ، وليس له نكاح عبده ، وإن أشهى أحد أو حرة
أو ولده الحر أو مكانه الزوج الآخر أو بعضه مسح نكاحهما ،
ومن حرم وطؤها فقد حرم ذلك بمن إلا أمة كتابية ومن
تجمع بين عبده ومحرمة في عقد صحيح ومن نكح ، لا يحل نكاح
حتى يشكل قبل تبين أمره

باب

الشروط والعيوب في النكاح

إذا شرطت صلاق صرتها أو ألا يسرى ولا يزوج عليها
ولا يحررها من دارها أو يدها أو شرطت فداً معيباً أو ردة
في مهرها صحيح ، وإن حادها فلها الفسخ ، وإذا روجها وليته على
أن يزوجها الآخر وليته فعلاً ولا مهر يصل النكاحان ، فإن سمي
لها مور صحيح ، وإن روجها بشرط أنه منى حده الأول صلها أو

أواه ، لا شرط أو قال روجئت إذا جاء رأس الشهر أو إن رصدت
أمها أو إذا جاء عد وطلقها أو وقت عدده بطل الكل .

فصل

وإن شرط أن لا تنهر لها أو لا عقة لها أو أن يقسم لها أقل
من صرتها أو أكثر أو شرط فيه حياء أو إن جاء بمهر في وقت
كذا وإلا فلا نکاح بهما بطل الشرط وصح نکاح ، وإن
شرطها مسدة فبطلت كتابته أو شرطها نكرا أو حميلة أو نسيه
أو بنى غيب لا يفسح به النکاح فبطلت بخلافه فله الفسخ ، وإن
عادت تحت حر فلا حياء لها ، بل تحت غيب .

فصل

ومن وتحت روحها مخمولا أو بنى له مالا يطأه فلها المصح ،
وإن شئت غيبته بإقراره أو ببينه على إقراره أحل سنة مند تحاكمه
إلا ، وطئ فيها ، وإلا فلها المصح ، وإن اعترفت أنه وطئها
فدس بعينين ، ولو قالت في وقت : رصيت به عينا سقط
خيارها أبدا

فصل

والزَّئِيقُ ^(١) وَالْقَرْزُ ^(٢) وَالْعَمَلُ ^(٣) وَالْفَتَى ^(٤) وَاسْتَطْلَاقُ
 بُولٍ وَتَحْرِيقُ رُوحٍ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِي مَرْجٍ وَنَاصُورٌ وَحِصَاةٌ وَسَلٌّ
 وَوِجَاهٌ وَكَوْنٌ أَحَدُهُمْ حَتَّى وَاصِحًا وَحَدُونَ وَلَوْ سَاعَةً وَبَرَصٌ
 وَحَذَامٌ يَمُوتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الْفَصْحُ ، وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْرِ أَوْ كَانَ
 الْآخِرُ عَيْبَ مِثْلِهِ ، وَمَنْ رَضِيَ ، لَعَيْبٌ أَوْ وَحْدَتٌ مِّنْهُ دَلَالَتُهُ مَعَ
 عَلَيْهِ فَلَا حَرْلَهُ ، وَلَا تَمَّ فَسَحَ أَحَدُهُمْ ، فَلَا يَحْكُمُ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ
 الدَّخُولِ فَلَا مَهْرٌ ، وَبَعْدَهُ لَهَا الْمُسْتَقْبَلُ ، وَبَرَحَ بِهِ عَلَى الْعَارَةِ إِنْ
 وَحْدَتُ ، وَالصَّغِيرَةُ وَالْمُجَوِّدَةُ وَالْأَمَةُ لَا تُزَوَّجُ وَاحِدَةً مِّنْهُنَّ بِتَعْيِيبٍ ،
 فَإِنْ رَضِيَ السَّكِينَةُ بِحَوْضٍ أَوْ عَيْبٍ لَمْ تَمْنَعْ ، بَلْ مِنْ بَحْدُومٍ
 وَبَحْدُونٍ وَأَرْضٍ ، وَمَنْ عَمِلَتْ الْعَمَلُ أَوْ حَدَثَ بِهِ لَمْ يَحْبِرْهَا
 وَلِهَا عَلَى فَسَحٍ

(١) الزئيق : السداد الفرج بحيث لا يسلكه ذكر ، أصل الحلقه

(٢) القَرْز : لحم رائد يست في الرحم فيسده

(٣) العمل : ورم في لحمه التي بين مملكي المرأة ، فيصقب الرحم

(٤) الفتى : البحر أو ما بين سبيلها أو ما بين بحر البول والماء منه

باب نكاح الكفار

حكمه كسكاح المسلمين ، ويُقرون على فاسده إذا اعتقدوا صحته في شرعهم ولم يرتفعوا إليها ، فإن أتونا قبل عقده عقدها على حكما ، وإن أتونا بعده أو أسلم الزوجان والمرأة نكاح إذا ^(١) أقرأ ، وإن كانت عمر لا يحور انتداه سكاها فرق بينهما ، وإن وطئ حربي حرة فأسلمها وقد اعتقداد سكاها أقرأ ، وإلا فسح . ومتى كان المهر صحيحاً أحسنه ، وإن كان فاسداً وقصته استمر ، وإن لم تقصه ولم يُسم فرص لها مهر المثل

فصل

وإن أسلم الزوجان معاً أو زوج كناية بقى سكاها ، فإن أسلمت هي أو أحد الزوجين غير السكتائين قبل الدخول بطل ، وإن سبقته فلا مهر ، وإن سبقها فلها نصفه ، وإن أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الأمر على انفصاء العدة ، فإن أسلم الآخر فيها دام السكاح ، وإلا بان فسحه عند أسد الأول ، وإن كاهرا أو أحدهما بعد الدخول وقف الأمر على انفصاء العدة ، وقبله بطل

(١) يريد أنها لا تفر كاهراً تزوج حرة أو إحدى من يحرم رواج المسلم بها .

باب الصداق

يس تحببته ، ونسبت في العقد ، من أربعته درهم إلى خمسين ، وكل ما صح نقداً [أو أحده] صح مهرأ وإن قل ، وإن أصدقها تدليم قرآن لم يصح ، من فقه وأدب وشعر مناح معلوم ، وإن أصدقها طلاق صرتها لم يصح ، وهذا مهر مثله ، ومتى بطن المسعى وجب مهر المثل

فصل

وإن أصدقها أمراً إن كان أبوها حياً وأقرب إن كان ميتاً وحب مهر المثل ، وعلى إن كانت له روحه أليس وإن لم تكن ، ألف يصح بالمسعى ، وإذا أحل الصداق أو بعضه صح ، فإن عير خلا وإلا فحلله امرقة ، وإن أصدقها مالا معصوماً أو حتريراً ونحوه وحب مهر المثل ، وإن وجدت المناح معياً حيرت بين أرشيه وقيمت ، وير تزوجها على ألف لها وألف لآبائها صحت التسمية ، فلو طلق قبل الدخول وبعد القصد رجع بالآلاف ولا شيء على الآبائها ، ولو شرط ذلك لعير الآب فكل المسعى لها ، ومن زوج بنته ولو ثيباً بدون مهر مثلهاصح ، وإن كرهت ، وإذا زوجها به ولي غيره بإذنهاصح ، وإن لم تأذن فهو

المثل ، وإن روج له الصغير نهر المثل أو أكثر صحح في ذمة
الروح ، وإن كان معسراً لم يصح له الألب

فصل

وإذا كان له صدقاتها ، بما فقد ، ولها تمام الدين قبل قصه ،
وصده بصدده ، وإن تلف من صدقه ، إلا أن يمسها زوجها قصه
فصده ، فهو الحرف فيه ، غداً بركانه ، وإن طلق قبل الدخول
أو الحيرة وله نسقه حكمه برون منه المفضل ، وفي المفضل له
سبب منه بدين منه ، وبسبب حلف اليمين ، أو ورثتها في
من صدق أو عسره أو فيما سعى به فله ، وفولده : قصه

فصل

يصح تقويض الضعيف أن يزوجه الرجل أمه المحسرة أو
بأذن امرأه لو ألبها أن يزوجهها بلا مهر ، وتقويض المهر ، أن
يزوجهها على ما يشاء أحدهما أو أجنبي فله مهر المثل بالعقد ،
ويهرسه الحاكم بقدره عليها ، وإن تراصيا فله على معروض
جار ، ويصح إبراءهما من مهر المثل قبل قرصه ، ومن مات منهما
قبل الإصانة والقرص ورثته لآخر ، ولها مهر ساتها ، وإن
طلقها قبل الدخول فلهما نسقة بقدر يمر زوجها وعسره ،

وسفر مهر مثل ما دحول وإن ضعه معه فلا معة ، وإذا
 افتراق في القامد قبل الدحول ، الخلوة فلا مهر ، وبعد أحدهما
 يجب استمى ويحب مهر المثل من وضعت شبهة أو زنا كرها
 ولا يجب معه أرش بكافة ، وبسرة مع غيرها حتى يقصر
 صداقتها الحن ، وإن كان مؤحلا وحل قبل التسليم أو سميت نفقا
 بمرتا فسد ما مع ، وإن أعسر ولمهر أحد فهو الفسخ ولو بعد
 الدحول ولا يفسخه إلا حاكم

باب ولاية العرس

نفس شاه فافر ، ونحب في أول مره إحافه مسم بحرم محرر
 إليها إن عسه ولم يكن ثم مُسكر ، وإن دعا الحفلي أو في اليوم
 الثالث أو دعاه دعي كرهت الإجابة ومن صومه واجب دعا
 وانصرف ، والمتصل يعطى إن حرم ، ولا يجب الأكل ، وإباحته
 توقف على صريح إذن أو قرينة ، وإن علم أن ثم مُسكر أو
 يقدر على تغييره حصر وغيره ، وإلا أن ، وإن حصر ثم علم به
 أراله ، فإن دام لعجره انصرف ، وإن عساه ولم رة ولم يسمعه
 حيز ، ويكره الشار والبقاضه ومن أحده ومر وقع في حجره
 فله ، ويسر إعلان النكاح وندف فيه فله

باب عشرة النساء

يبرم الزوجين البشارة بالمعروف ، ويحرم مطلق كل واحد عما يلزمه الآخر والسكره لئله ، وإذا تم العقد لم تسلم الحرية التي يوطأ مثلها في بيت لروح إن طله ولم تشترط دارها ، وإذا استمهل أحدهما أمهل العادة وحوه ، لا لعمل جهار ، ويجب تسليم الأمة ليلا فقط ، وإشهرها ما لم يصر أو يشعلها عن عرض ، وله السهر بالحرية ، ما لم تشترط صده ، ويحرم وطؤها في الحيض والدبر ، وله إحسانها عن غسل حيض ونجاسة وأحد ما تعافى لنفس من شعر وغيره ، ولا تحمر الدمية على غسل الجنابة .

فصل

ويلزمه أن يبيت عند الحرية ليلة من أربع ويصرد إن أراد في الباقي ، ويلزمه الوطء لإدراك كل ثلث سنة مرة ، وإن سافر فوق نصفها وطلت قدومه وقدر لزمه ، وإن أبى أحدهما فرق بينهما بطلبها ، وتسقط التسمية عند الوطء وقول الوارد ^(١) ويكره كثرة

(١) ورد في حديث ابن عباس مرفوعاً أنه صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحداكم قال حين مأوى أهله بسم الله اللهم جدد الشيطان وجبت الشيطان ما رقتا فوله سبها ولله نصره أشد من أمداء

الكلام والنزع قبل فراشه والوطء بمراى أحد والتحدث به .
 ويحرم جمع روحته في مسكن واحد بغير رضاها . وله معها
 من الخروج من منزله . ويستحب إذهاب تمرص محرمتها وتشهد
 حمارته . وله معها من إجازة مسكن ومن رصاع ولدها من غيره
 إلا لضرورته

فصل

وعليه أن يساوى من روحاته في القسم وعماده الليل من
 نهاراً . والعكس بالعكس . ويقسم خنثى ونفساء
 ومريضة وممينة ومحوطة وأمومة وغيرها . وإن سافرت فلا إذهابه
 وإذنه في حاجتها أو أنت الدهر منه أو المبيت عنده في فراشه
 فلا قسم لها ولا بقعة . ومن وفدت قسمتها لصهرها بإذنه أو له
 بجملة لأخرى جاز . فإن رجعت قسم لها مستقبلاً . ولا قسم
 لإمته وأمهات أولاده . من يبطأ من شاء متى شاء . وإن تزوج
 بكراً أقام عندها شهراً ثم دار . وثباً فلا . وإن أختت سماً
 فعل وقضى مثلن للسواقي

فصل

المشور . تنصيتها إياه فيما يحب عليها : فإذا طهر منها أماراته

أن لا تجيب إلى الاستمتاع أو تحجب متبرعة أو منكوبة وعظها ،
 وإن أصرت هجرها في المضجع ماشاء ، وفي انكلام ثلاثة أيام ،
 وإن أصرت صرّها عبر مبرح

باب الخلع

ومن صحّ تبرعه من زوجه وأحبي صح بداهه لعوضه ، وإذا
 كرهت خلو زوجها أو خافه أو نقص ديه أو خافت إثم
 ترك حقه أبيع الخلع وإلا كرهه ووقع ، وإن عصبها طلبت
 لاقتداء ولم يكن لها ما أو تشورها أو تركها فرصاً ففعلت أو
 خالعت الصغيرة والمجنونة والسبينة والأمة بعير إداً سيدها ثم
 يصح الخلع ووقع الطلاق رجعياً إن كان بلفظ الطلاق أو نده

فصل

والخلع بلفظ صريح الطلاق أو كايته وقصده صلاق باتن ، وإن
 وقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو العداء ولم ينو طلاقاً كان فسخاً
 لا ينقص عدد الطلاق ، ولا يقع بمعتدة من حلع طلاق ، ولو
 وأجهها به ، ولا يصح شرط الرجعة فيه ، وإن خالعتها بعير عوض
 أو محرّم لم يصح ، ويقع الطلاق رجعيّاً إن كان بلفظ الطلاق
 أو نيته ، وما صحّ منه أصح الخلع به ، ويكره ما كثر مما أعطاه

وإن خالعت بصفة عدتها صح ، وبصح بالمجهول [كالوصية]
 فإن خالعت على حق شحرتها أو أمها أو مافى يدها أو مافى
 بيتها من درهم أو متاع أو على عدد صح . وله مع عدم الحر
 والمناع والعد أقرب مسماء ، ومع عدم الدراهم ثلاثة

صل

وإذا قال . متى أو إذا أو إن أعصيتي أمأ فأت طاق
 طلقت بعطيته ، وإن تراخي ، وإن فئت . أحلفي على أمر .
 أو بألف أو ولك ألف ، ففعل . فأت واستحفظها ، وطلقى واحده
 بألف فطلقها ثلاثاً استحفظها ، وعكسه بعكسه ، إلا فى واحده
 بقيت . وليس الأب حلع روحة أمه الصغير ، ولا طلاقها ، ولا
 حلع أمه شيء من مالها ، ولا يسقط الجمع غيره من الحقوق
 وإن علن طلاقها بصفة ثم أبانها فوحدت ثم مكحها فوحدت
 بعده طلقت كعتق ، وإلا فلا

كتاب الطلاق

يباح للنكاح . ويكره لعدتها ، ويسحب للنصر . ويجب
 للإبلاء ، ويحرم للعدنة .
 وبصح من زوج مكلف وغير بمقر ، ومن رال عقده

معدوراً لم يقع طلاقه ، وعكسه الآثم . ومن أكره [عليه] طلاق
 بإبلاص له أو لولده أو أحد ما يصره أو هذبه بأحدهما قاذراً
 بطل إيقاعه به فصل ثانياً لقوله لم يقع . ويقع الطلاق في مكاح
 مختلف فيه . ومن انصاه . ووكيله كهو ويطلق واحده ، ومتى شاء
 إلا أن يعين له وقتاً وعدداً . وامرأته كوكبه في طلاق نفسها
 فصل

إذا طلقها مرة في طهر لم يُخامع منه وتركها حتى تنقضي
 عدتها فهو سنة . ونحرّم الثلاث إذاً ، وإن طلق من دحل بها في
 حيض أو طهر وطئ فيه مدعة يقع ونس رجعتها . ولا سنة
 ولا مدعة لصغيرة وآيسة وغير مدحول بها ومن إن حماتها ،
 وصريحه لوط الطلاق وما تصرف منه غير أمر ومضارع
 ومطابقة اسم فاعل . ويقع به وإن لم يوه جاذ أو مهمل ، وإن
 نوى بطلان من وثاق أو في مكاح سابق منه أو من غيره أو أراد
 طاهراً فقط لم يقل منه حكماً ، ولو سُئل أطلقت امرأتك فقال
 نعم وقع ، أو ألك امرأه فقال لا وأراد انكذب فلا يقع

فصل

وكناياته الظاهرة نحو : أنت خلية وبرية وبائر وننة ونسلة
 وأنت حرة وأنت الخرح

والحفية نحو : اخرجني وادعني وذوقني وتجرعني واعتدي
 واستهري واعتري ولست لي بامرأه والحق بأهلك ، وما أشبهه .
 ولا يقع سكتاية ولو ظاهرة طلاق إلا بنية مقاربة للفظ ،
 إلا في حال خصومة أو عصب أو حوار سؤالها ولو لم يردده أو
 أراد غيره في هذه الأحوال لم يقبل حكماً
 ويقع مع البنية بالطاهرة ثلاث ، وإب نوى واحدة ،
 وبالحفية ما يراه

فصل

وإذا قال : أنت علي حرام أو كصهر أمي فهو طاهر ، ولو
 بوى به الطلاق ، وكذا ما أحل الله على حرام ، وإن قل : ما أحل
 الله على حرام أعني به الطلاق ، طلقت ثلاثاً ، وإن قل أعني به
 طلاقاً ، فواحدة ، وإن قال : كالميتة والدم ، الخنزير وقع ما يراه
 من طلاق وطهار ويمين ، وإن لم ينو شيئاً فطهر ، وإن قال :
 حلفت بالطلاق وكذب لرمه حكماً ، وإن قال : أمرك بيدك ،
 ملكك ثلاثاً ، ولو بوى واحدة ؛ ويتراخي ، لم يبطأ أو يطلق
 أو يفسح ، ويختص «احتاري نفسك» بواحدة ، وبالمجلس
 المتصل ، ما لم يزدنها فيهما ، فإن ردت أو وطئ أو طلق أو فسخ
 بطل خيارها

باب ما يختلف به عدد الطلاق

يملك من كُله حر أو بعضه ثلاثاً ، والعدد اثنين ، حرة
 كانت زوجها أو أمة ، فإذا قال أنت الطلاق ، أو طالق ، أو
 علي ، أو يرمي ، وقع ثلاث بينها ، وإلا فواحدة ، ويقع له طلاق
 كل الطلاق أو أكثره أو عدد الخصي والريح وبحو ذلك ثلاث
 ولو بوى واحدة ، وإن طلق نكحاً أو حرماً مثلاً أو مبرأ أو
 مبرماً أو قال نصف طلقة أو حرة من طلقه طلقته وعكسه
 الروح و سر و شعر و العطر و عوده ، وإذا قال لم تحب بها أنت
 طالق وكرره وقع المردد ، إلا أن يوى بأ كيداً يصح أو لاهاها ،
 وإن كرره سن أو ثم أو مااء ر قال بعدها أو قبلها أو معها
 طلقه وقع ثنتين ، وإن لم يدخل بها نابت الأولى ولم يلزمه
 ما بعده ، بالملق كالمحر في هذا

فصل

ويصح استثناء انصف فأقل من عدد الطلاق والمطلقات ،
 فإذا قال ، أنت طالق طلقين إلا واحدة ، وقعت واحدة ،
 وإن قال ثلاثاً إلا واحدة فطلاق ، وإن استثنى بقلبه من
 عدد المطلقات صح ، دون الطلاق ، وإن قال ، أرتكز إلا

فلانة طالق صحيح الاستثناء ، ولا يصح استثناء لم يتصل عادة ،
فلو انفصل وأمكن الكلام دونه فصل ، وشرطه اليه قبل كمال
ما استثنى منه

باب الطلاق في الماضي والحاضر والمستقبل

إذا قال : أنت طالق أمس أو قبل أو أمكحك ، ولم يبر
ووقعه في الحال لم يقع ، وإن أراد بطلاق مسبق منه أو مرزوق
وأمكن قبل ، فإن مات أو حر أو حرس قبل مات مرزوق لم
تطلق ، وإن قال : أنت طالق لأنا ومن قدمه مرزوق شهر ، فقدم
من مصيئه ، لم تطلق ، بعد شهر واحد تطلق فيه يقع من جامعها
بعد اثنين بيوم وقدم بعد شهر ويومين صحح الجميع ، فقال الطلاق
وعكسهما بعد شهر وساعة ، وإن قال : أنت طالق قبل موتي ،
طلقت في الحال ، وعكسه معه أو بعده

فصل

وأنت طالق إن طرب أو صعدت السماء أو قمت الحجر
ذهبا ونحوه من المستحيل لم تطلق ، وتطلق في عكسه هو ١ ، وهو
التي في المستحيل مثل لا أقسم المست ولا أضعدن السماء ونحوهما ،
أوت طالق اليوم إن جاء عد ، لغو ، وإذا قال : أنت طالق في

هذا الشهر أو اليوم ، طلقت في الحال . وإن قل . في عد أو
الست أو رمضان ، طفت في أوله ، وإن قال . أردت آخر
الكل ، دُر وقيل ، وأنت طالق إلى شهر . طفت عند انقضاء
إلا أن يورى في الحال يقع ، وطالق في سنة ، تصاق . ثني عشر شهرا
بأن عرفها باللام طفت بالسلامة في الحج

باب تعليق الصلاني بالشروط

لا يصح إلا من روح . فإد علقه بشرط لم يصح فله . ولو
قل سمعت . وإن قل . سبق لسان بالشروط ولم أره . وقع في
الحال . وإن قل . أنت طالق . وقال : أردت إن كنت . لم
يقبل حكما .

وأمرات الشرع إن ، وإذا ، متى ، وأى ، ومن ، وكلما
وهي وحدها تكرار . وكلما ومعها لا لم أو بية فور أو فريفة
طراحي . ومع لم لا . لا أن مع ميم به فور أو فريفة . وإذا
قال إن كنت أو إذا أو متى أو أى وقت أو من فامت أو كلما
فمت فامت طالق . متى وجد ضمت . وإن تكرر لشرع لم
يتكرر الحث . إلا في كلما . وإن لم أطلق فامت طالق . ولم
يسو وما ولم تقم فريفة فور وم يطفها . طلقت في آخر حياة

أولها مَوْتًا ، ومعنى لم أر إذا لم أو أى وقت لم أطلقك وأنت طالق ، ومعنى من يمكن إبقاعه فيه ولم يعد ، طلقت ، وكلما لم أطلقت فأنت طالق ومعنى من يمكن إبقاع ثلاث مرّات فيه ولم يطعها ، طلقت المدحول بها ثلاثاً ، وتبين غيرها الأولى ، وإن قت فمعدوب أو نهم معدت أو إن فعدت إذا قت أو إن معدت إن قت وأنت طالق ، لم تطلق حتى تقوم ثم تعد ، ولو أود تطلق ، وجودهما ولو غير مرتين ووجود أحدهما

فصل

إذا قال ، إن حصت وأنت طالق ، طلقت بأول حصص متيقن ، وإذا حصت حصصه ، تطلق بأول الظهر من حصص كاملة وفي إذا حصت نصف ، حصة تطلق في نصف عاداتها

فصل

إذا علقه لخل فوهدت لأقل من ستة أشهر طلقت مند حلف ، وإن قال ، إن لم تكوّن حاملاً فأنت طالق ، حرم وطؤها قبل استرائها بحصة في الدتر ، ، هي عكس لأور في الأحكام ، وإن علق صلقة إن كانت حاملاً ، كر وطفتين بأثنى فولدتها طلقت ثلاثاً ، وإن كان مكاه ، إن كان حملك أو ماى نطك ، لم تطلق بهما .

فصل

إذا علق طقة على الولادة، ذكر، طلعتين، أنثى فولدت ذكراً
 ثم أنثى حياً أو ميتاً طلقت بالاول، وبانت الثاني، ولم تطلق ٠٤
 وإن أشكل كيفية وضعهم فواحدة ٠

فصل

إذا علقه على الصفاق ثم علقه على القيام [أو علقه على القيام
 ثم علقه على وقوع الصفاق] فعادت طلقتين فيهما، وإن علقه
 على فمها ثم على طلاقها فعادت واحدة ٠ وإس قال: كلما
 طمعت أو كلما وقع حبس طلاق فأنت طالق ٠ فوحدنا ٠ طلقت
 في الأولى طلقتين ٠ وفي الثانية ثلاث ٠

فصل

إذا قال: إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق، ثم قال: أنت
 طالق إن فئت، طلقت في الحال، لا إن علقه بطلوع الشمس
 وبخوده، لأنه شرط لا حلف ٠ وإن حلفت بطلاقك فأنت طالق،
 أو إن كلمتك فأنت طالق ٠ وأعادته مره أخرى ٠ طلقت واحدة،
 ومرتين فثتان ٠ وثلاثاً ثلاث ٠

فصل

إذا قال . إن كلمك فأنت طالق فحقق أو قال . نحي أو
اسكتي . طلق . وإن بدأ بك بكلام فأنت طالق ، فقالت :
إن بدأتك به فعدي حر . انحوت بيته . ما لم يسو عدم الداءه في
محلس آخر

فصل

إذا قال : حررت بعد إني أو إلا يذني أو حتى أدرك
بك أو إن حررت إلى غير الختام بعد إدنى وأنت طالق ، فخرجت
مره بده ثم حررت بعد إني أو أدنى لها ولم تعلم أو حررت
بريد الحرام وغيره أو عدلت منه إلى غيره ، طلق في الكل إلا
إن أدنى لها فله كل شاء . أو قول : إلا يدرك ، فأت ريد
ثم حررت

فصل

إذا علمه عشية بإيا أو غيرها من الحروف لم تطلق حتى
نشاء ، ولو تراخى . فإن قال قد شئت إن شئت ، فشاء . لم تطلق
وإن قال إن شئت وشاء أبوك أو ريد ، لم يقع حتى يشاء معاً ، وإن

شاء أحدهما فلا ، وأنت طالق وعبدى حر إن شاء الله ، وقعا ،
وإن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله ، طلقت إن دخلت ،
وأنت طالق لرضا زيد أو لمشيته ، طلقت في الحال ، فإن قال :
أردت الشرط قبل حكما ، وأنت طالق إن رأيت الهلال فإن نوى
دؤبها لم تطلق حتى تراه ، وإلا طلقت بعد العروب برؤية غيرها

فصل

وإن حلف لا يدخل داراً ولا يخرج منها فإذا دخل أو خرج
بعض جسده أو دخل طاق الباب أو لا بليس نوباً من غرها فليس
نوباً فيه منه أو لا أشرب ماء هذا الإناة فشرب بعضه لم يحث
وإن فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً حث في طلاق وعتاق
فقط ، وإن فعل بعضه لم يحث إلا أن يوبه ، وإن حلف ليفعله
لم يبرأ إلا فعله كله

باب التأويل في الحلف

ومعناه أن يريد اللفظ ما يحلف طاهره

إذا حلف وتأول يمينه بفعلة ، إلا أن يكون طامساً ، فإن حلفه
صالحاً ما لم ير يد عندك شيء وله ودیعة عنده بمكان فهو غيره أو

بما لدى ، أو حلف مازيد هها ونوى غير مكانه أو حلف على امرأته
لا سرقت مني شيئا غاشته في ودبعته ولم يبرها لم يحث في الكل

باب الشك في الطلاق

من شك في طلاق أو شرطه لم يبرمه ، وإن شك في عدده
فطلقة ، وتباح له ، فإن قال لامرأته : إحدانا طالق ، طلقت المأوية
والأمر فرع ، كمن طلق إحداهما مائتا ونسبها ، وإن تبين أن
المطلقة غير التي فرعت ردت إليه ، ما لم تدروا أو تكسر القرعة
بحاكم ، وإن قل : إن كان هذا الطائر عرابا فعلاية طالق وإن
كان حماما فعلاية طالق وحمل ، لم تطلقا ، وإن قال لزوجته وأجنبية
اسمها هند إحدانا أو هـ طالق ، طلقت امرأته ، وإن قال : أردت
الآحسة ، لم يقل حكما إلا بفريضة ، وإن قال لمن ظها زوجته
أنت طالق ، طلقت الزوجة ، وكذا عكسها .

باب الرجعة

من طلق بلا عوض روضة مدحولاها أو محلواها دون
ماله من العدد فله رجعتها في عدتها ولو كره ، يعطى راحمت
امرأته ، ونحوه ، لا سكحتها ، ونحوه ، ويسر الإشهاد ، وهي زوجة
لها وعليها حكم الزوجات لكن لا قسم لها ، وتحصل الرجعة أيضا

بوطئها. ولا تصح معاقه شرط، وإذا ظهر من الخصة الثالثة ولم
تغسل فيه رجعتها. وإن فرغت عنها قبل رجعتها تمت وحرمت
فمن عاق جديد، ومن طلق دون ما يملك ثم أحج أو تزوج لم
ينكأ أكثر مما سبق. وصيته روح غيره أو لا

فصل

وإن ادعت أمضاء عدتها من ينكر انقصاؤه فيه أو وضع
الحر الممكوك ونكحه فله الطلاق. وإن أدعت الحررة والحسن في
أول من سبعة وعشرين يوما، لحقتهم نسع دعواها، وإن بدته
هذه لم انقصت عدتي فقال كنت جديك، أو أنها به
فأنكرته فقولها.

فصل

إذا استوفى ما يملك من الصلوات حرمت عليه حتى يضاد روح في
فمن ولو مرافقا؛ ويكفي تعيب الحشفة أو قدرها مع خبث في فرجها
مع انقضاء وإن لم ينزل، ولا تحل بوطء شهوة ودبر وميت يمين
و نكاح فاسد، ولا في حصن ونفس وإحرام وصيام فرض، ومن
ادعت مطبقته المحرمة وقد عانت نكاح من أحلتها وانقصاء عدتها
عنه، وله نكاحها إن صدقها وأمسك

آخر لا يعص نفوله لها ، أنت على أو معي أو مني كطهر أمي
أو كيد أختي أو وجه حماقي ونحوه أو أنت على حرام أو كالميتة
والدم فهو طهار^(١) ، وإن قاله لزوجها فليس طهار ، وعليه^(٢)
كفارة ، ويصح من كل روجه

فصل

ويصح الطهار معجلاً ومعلقاً بشرط ، فإذا وجد صدر مطهر^(٣) ،
أو مطلقاً أو مؤقتاً ، فإن وطئ فيه كفر ، فإذا فرغ أو قتل رال
الطهار ، ويحرم قبل أن يكفر وطئ ودواعيه من طاهر منها ،
ولا تثبت الكفارة في الدمة إلا بالوطئ ، وهو القود ، وإرم
إخراجها قبله عد العرم عليه ، وتدرمه كفارة واحدة بتكريره
قبل التكفير من واحدة ، ولطهاره من سائه بكلمة واحدة ،
وإن طاهر منهن بكلمات فكفارات

فصل

وكفارته : عتقرقة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن
لم يستطع أطعم ستين مسكياً ، ولا تلزم الرقة إلا من ملكها أو

(١) في نسخة : فهو مصر ، ، كما هو صحيح

(٢) في نسخة : ، عليه كفارة ،

أمكنه ذلك بشعر مثلها فاصلاً عن كفايته دائماً وكفاية من يمونه
وعما يحتاجه من مسكر وخادم ومركوب وعرض بذلة وثياب
تجمل ومال يقوم بكسه وبمؤنته وكتنب علم وورع دين ،
ولا يجرئ في الكفاراب كلها إلا رقة مؤمنة سليمة من عيب
يصر بالعمل صرراً بيها كالعمى وشال اليد أو الرجل أو قطعها
أو قطع الأصبع الوسطى أو السبابة والإبهام أو الأنملة من
الإبهام ، أو قطع الخصر والنصر من يد واحدة ، ولا يجرئ
مرئض ما يوس منه ويحويه ، ولا أم ولد ، ويجري المدثر وولد
الزنى والأحقق والمرهون والحائى ، الأمة الحامل ولو استثنى حمها

فصل

بحب التتابع في الصوم ، فإن نحرته رمضان أو فطر بحب كعبد
وأيام تشريد وحيض وحنون ومرص محرف ويحويه أو أطر
ناسيا أو مكرها أو لعذر يبيح الفطر لم يقطع ، ويجري التكفير
بما يجرئ فطرة فقط ، ولا يجرئ من البر أقل من مِدَّة ، ولا
من غيره أقل من مدين ، لكل واحد من يجوز دفع الركاه
إليهم ، وإن غدى المساكين أو عثم لم يجرئه ، وبحب النية في
التكفير من صوم وعبره ، وإن أصاب المطاهر منها ليلاً أو

وإن أقطع لتائع ، وإن أصاب غيرها يلا لم يقطع

كتاب اللعان

يشترط في صحته أن يكون بين زوجين ، ومن عرف العربية لم يصح لعنه غيرها ، وإن جهله قُبِلَتْ به إذا قدف امرأته بالزنى وله إسقاط الحد باللعان ، فيقول قلوه أربع مرات : أشهد بالله لقد زنت زوجي هذه ، ويشير إليها ، ومع عنتها يسميها ويسبها ، وفي الخامسة ، وإن لعنه الله عليه إن كان من الكافرين ، ثم تقول هي أربع مرات أشهد بالله لقد كذبت علي فمأرماني به من الزنى ثم تقول في الخامسة ، وأر عصب الله عليها إن كان من الصادقين فإن برأت باللعان منه أو نقص أحدهما شيئا من الألفاظ الخمسة أو لم يحصرهما حاكم أو بانه أو بدل أحدهما لفظة أشهد ، أو قسم أو أحلف أو لفظة اللعنة ، إلا بعد أو العصب بالخط ، لم يصح

فصل

وإن قدف زوجته لصغيرة أو مجنونة عُرد ولا لعان.

ومن شرطه قدفها بالزنى لفظا كريها أو بارابية أو رأيك تزني في قل أو دير ، فإن دل وضئت بشبهة أو مكرهة أو مائة

أو قال ، لم ترق ولكن ليس هذا الولد مني فشهدت امرأة ثقة أنه
 ولد علي وراشه لحقه سه ولا لعن
 ومن شرطه أن تكذبه الروحة
 وإذا تم سقط عنه الحد وإنه ير ، وثبت العرق بينهما
 تحريم مؤبد .

فصل

من ، يد زوج من أمكر له سه حقه بأن تلهه ، مد
 نصف سه مد أمكر وطوقه أربع أو دون أربع سبعة مد
 أمها ، وس من يولد لثله كان بشر ، ولا يحكم بوعه إلا شدا
 فيه ، ومن أنكر بوطه أمه في الفرح أو دونه فوبت لنصف سنة
 فأريد لحقه ولدها ، إلا أن يدعي لاستبراء ، يحذف عليه ، وإد
 فان ، وطنت دون الفرح أو فيه ولم تزل ، عرفت : لحقه ، وإد
 أعتقها أو ناعها بعد اعترافه وطم فأب بوبت لدون نصف سه
 لحقه والبيع باطل

كتاب العَدَد

تلم العدة كل امرأة عارقت زوجاً حلاً بها مطاوعة مع
 عليه بها وفترته على وطنها ولو مع ما يسهل منها أو من أحدهما

حسناً أو شرعاً أو وطئها أو مات عنها حتى في سكاح فاسد فيه
 خلاف ، وإن كان طلاقاً لم تعدد للوفاء ، ومن فارقها
 حياً قبل وطء وحلوة أو بعدهما أو بعد أحدهما وهو من لا يولد
 لمثله أو تحملت ماء الزوج أو فلها أو لمسها فلا خلوة فلا عدة

فصل

والمعتدات مت :

الحامل ، وعيشتها من موت وعيره إلى وضع كل الحمل أو إتمامه حتى
 عما تصير به أمه أم ولد ، وإن لم يلحقه لصهره أو لكرمه بمسوحاً
 أو ولدت لدون ستة أشهر مد سكحها ونحوه وعاش لم تنقص
 به ، وأكثر مدة الحمل أربع سنين ، وأقلها ستة أشهر ، وعالها
 تسعة أشهر ، ويباح إلقاء البقرة قبل أربعين يوماً ، ودواء مناح .
 الثانية : المتوفى عنها زوجها لا حمل منه قبل الدخول ويعدده
 للحره أربعة أشهر وعشره ، والأمة تصفها ، وإن مات زوجها
 رجعية في عدة طلاق سقطت وابتدأت عدة وفاة مد مات ،
 وإن مات في عدة من أباها في الصحة لم تنقل وتعد من أباها في
 مرض موته الأطلون من عدة وفاة طلاق ، ما لم تكر أمه أو

ذمية أو جاءت اليدونة منها ، فطلاق لا غير . وإن طلق بعض
 نسائه مُنْهَمَةً ^{أَوْ} مَعْبِيَةً ثُمَّ أَسْبَحَ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ قَرَعَةِ اعْتِدَ كُلُّ مَهْرٍ
 سِوَى حَامِلِ الْأَطْوَلِ مِنْهُمَا

الثالثة : الحائض ذات الإفراء . وهي الحيض ، المصارقة في
 الحياة ، فعندئذ إن كانت حرة أو مَعْصُومَةٌ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ كَالْمَوْلَى
 وَإِلَّا قُرْءَانِ

الرابعة : من فارقها حياً ولم تحض لصبراً ، إِبَاسٌ ، فتعد حرة
 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَأَمَةُ شَهْرَانِ ، وَمَعْصُومَةٌ بِالْحَدِّ ، وَيَجِبُ الْكَسْرُ
 الْخَامِسَةُ ، مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَدْرِكْ سِتْرَهُ ، فعندئذ تَسْمَى :
 تَسْمَى أَشْهُرَ لِلْحَمْلِ ، وَثَلَاثَةَ لِّلْعِدَّةِ ، وَنَعَصَ الْأَمَةُ شَهْرًا ، وَعِدَّةُ
 مَنْ بَلَغَ وَلَمْ تَحْضَ وَالْمُسْتَحَاضَةُ النَّاسِيَةُ وَالْمُسْتَحَاضَةُ الْمُبْتَدِئَةُ
 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالْأَمَةُ شَهْرَانِ ، وَإِنْ عَلِمَتْ مَا رَفَعَهُ مِنْ مَرِيضٍ أَوْ
 رِصَاعٍ أَوْ غَيْرِهِمَا فَلَا تَرَالُ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعودَ الْحَيْضُ فتعد به ،
 أَوْ قَلَعَ سَنْ الْإِبَاسِ فتعد عدته .

السادسة : امرأة المفقود ، تترخص ما تقدم في ميراثه ، ثم تعتد
 لِلوفاة ، وَأَمَةُ كَرَّةٍ فِي التَّرْصُصِ ، وَفِي الْعِدَّةِ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ،
 وَلَا تَقْتَرِ إِلَى حَكْمِ حَاكِمٍ نَصَرَ الْمَدَّةَ ، وَعِدَّةُ الْوفاةِ ، وَإِنْ
 تَزَوَّجَتْ فَقَدْ أَمَّ الْأَوَّلَ قَبْلَ وَطْءِ الثَّانِي فَهُوَ الْأَوَّلُ ، وَبَعْدَهُ لَهُ

أحدنا روضةً بالعقد الأول ، ولو لم يطق الثاني ، ولا يطق قبل
فراع عده الثاني ، وله ركعه منه من غير تحديد عقد ، ويأخذ
قدر الصداق الذي أعطاه من الثاني ، ويرجع الثاني إليها بما
أخذته منه .

فصل

ومن مات زوجها لعائف أو ضمه ، ماتت منه امرأته ، ولم
تجد ، وعده موطوءه شبهة أو ربما أو بعد وسد كعقده ، وإن
وصف معتده لشبهه ، نكاح . بعد فرق بينهما وأدت عدة
الأول ، رلا عديت منها ، وعدها عدت ، ثم ماتت بشي ،
وتحن به بعد بعد ، بعد العدي ، ماتت روضة في عدتها لم
يقطع حتى يدخل بها ، ويدا في وقت على عدتها من الأول ، ثم
استأنفت بعده من شيء ، وبأنف بولد من أحدهما انقضت
عدتها ثم أعدت لآخر ، ومن وصق معتده بالنس شبهة استأنفت
العدة بوطئه ودخلت فيها بقية الأولى ، وإن سكح من أبائها في
عدتها ثم طفها قبل الدخول بها نسف

فصل

يلزم الإحداد مدة العدة كل متوفى عنها زوجها في نكاح

صحح ولو دسنة أو أمة أو غير ذلك . ويباح لبائر من حلي ،
ولا يحب عي ، حصة وموطءة تشبه أو ري أو في سكاك وسداو
باطل أو ملك يمين

والإحداد احتد ما يدعو إلى خربها أو يربع في المظر
إليها من الرية ولعظ والحمس واحد وم يصع للرية وحلي
وكن أسود لافوتيا وكحو ، لا فب وأصبر ولو كان حساً

فصل

ويحب عدة الرقة في أهل حيث رحت ، فإن تحولت
حرفاً أو فهر آ أو لحن اسفلت حيث شاء ، ، قد الخ ، ح لاحتها
نبا آ لا ليللا ، وإن بركت الإحداد ، تمت وقت عدتها بمضي زمانها

باب الاستبراء

من ملك أمة يوطأ مثلها من صغر ودكر وصدهما حرم
عليه وطؤها ومقدماته قبل استبرائها .
واستبراء الحامل بوصفها وإن تخض بحصة ، والأيسة
والصغيرة بمضى شهر

كتاب الرضاع

محرم من الرضاع ما يحرمه من النسب ، والمحرم خمس رضعات

في الحواين والسَّمُوطِ والوَجُورِ وَلَيْسَ الْمَيْتَةُ وَالْمَوْطُوءَةُ بِشِبْهِ أَوْ
يَعْقُدُ فَاسِدٌ أَوْ بَاطِلٌ أَوْ رَمًا مُحَرَّمٌ، وَعَكْسُهُ الْهَيْمَةُ وَغَيْرُ حُبِّي وَلَا
مَوْطُوءَةٍ، فَتَنَى أَرْضَعْتَ امْرَأَةً طِفْلاً صَارَ وَلَدُهَا فِي الْكَاحِ وَالطَّرِ
وَالْخُلُوةِ وَالْمَحْرَمَةِ، وَوَلَدٌ مِنْ نُسَبٍ لَهَا إِلَيْهِ بِحَمْلِ أَوْ وَطْءٍ،
وَبَحَارِمِهِ مَحَارِمُهُ، وَبَحَارِمِهَا مَحَارِمُهُ، دُونَ أَبَوَيْهِ وَأَصْوَحِهَا
وَمَرْوَعِهَا، فَصَاحِ الْمَرْصُوعَةِ لِأَبِي الْمَرْصُوعِ وَأَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ،
وَأُمِّهِ وَأَخْتِهَا مِنَ النَّسَبِ لِأَبِيهِ وَأَخِيهِ، وَمَنْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهَا
فَأَرْضَعَتْ صَدَقَتْ لَهُ حَرَمُهَا عَلَيْهِ وَتَسَعَتْ نِكَاحُهَا لَهُ، إِنْ كَانَتْ
رُوحَتُهُ، وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَصْدَبَ نِكَاحَ نَفْسِهَا بِرِصَاعٍ مِنَ الدَّحُولِ
فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ طِفْلُهُ دَبَّتْ فَرْضَتْ مِنْ نَائِمَةٍ،
وَبَعْدَ الدَّحُولِ فَفَهْرُهَا بِحَالِهِ، وَإِنْ أَصْدَبَهُ غَيْرُهَا نَفْسُهَا عَلَى الرُّوحِ
نَصَفَ الْمُسَمًّى قَلْبُهُ، وَحَصَصَهُ بَعْدَهُ، وَيَرْجِعُ الرُّوحُ بِهِ عَلَى الْمُسَدِّ،
وَمَنْ قَالَ لِرُوحَتِهِ: أَنْتَ أَخِي لِرِصَاعٍ، بَطُلَ النِّكَاحُ، فَإِنْ كَانَ
أَقْرَبُ قَلْبِ الدَّحُولِ وَصَدَقَتْهُ فَلَا مَهْرَ، وَإِنْ أَكْدَنَتْ فَلَهَا نَصْفُهُ، وَيَجِبُ
كُلُّ بَعْدِهِ، وَإِنْ قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ وَأَكْدَبَتْ فَهِيَ رُوحَتُهُ حَكْمًا، وَإِذَا
شَكَّ فِي الرِّصَاعِ أَوْ كَالِهِ أَوْ شَكَّتْ مَرْصُوعَةٌ وَلَا نَيْمَةٌ وَلَا تَحْرِيمٌ

كتاب النفقات

يلزم الروح نفقة زوجته قوتاً وكسوة، وسكناها، بما يصلح
 مثلها، ويعتبر الحاكم ذلك بحالها عند التارخ؛ فيعرض للموسرة
 تحت الموسر قدر كفايتها من أرفع حدر اللد وإدامه، ولحاً عادة
 الموسرين بمحلها، وما يلبس منها من حرير وغيره، وللوم
 فراش ولحاف وإزار ومخدة، وللحلو من حصير جيد ورلي^(١)
 وللعقيرة تحت العقير من أدنى حدر اللد وإدام بلائمه وما يلبس
 مثلها ويحلس عليه، وللتيوسطة مع المتوسط أو العينة مع
 العقير وعكسهما ما بين ذلك عرفاً، وعليه مؤنة نطاقة روحته،
 دون خادمها، لادواء وأجره طيب

فصل

ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكناها كالزوجة، ولا قسم
 لها، والناش يفسح أو طلاق لها ذلك، وإن كانت حاملاً،
 والنفقة للحمل، لالها من أجله، ومن حُبست ولو طهاً أو

(١) الرلي المساط، قال الشارح: ولا بد من ماعون الدار،
 ويكتفى بحرف وحش. والعدل ما يبين هذا ولا يلزمه مدحمة
 وحف الخروجها.

نشرت أو تطوعت بلا إرادة بصوم أو حج أو أحرم من سائر
 حج أو صوم أو صامت عن كسوة أو قضاء رمضان مع سعة
 وقته أو سافرت لحاجته ولو بدته سقطت ولا نفقة ولا سكنى
 يتوفى عنها ، ولها أحد نفقة كل يوم من أوله ، لا قيمتها ، ولا عليه
 أحدها ، وبأن نفقة عنه أو عن ما حيرت أو تعجلها ماله طويلة أو
 عدله حار ، ولها الكسوة ، كما غلب مرة في أوله ، وإذا عاب ولم
 يدع لم تنه نفقة ماضية ، وبأن نفقة في غيبه من ماله فإن مينا
 غرمها الوارث ما أنفقته بعد موته

فصل

ومن تسلم روحه أو نكح نفسها أو وثقها يوطأ به
 وجنت نفقتها ، ولو مع صغر الروح ومرصه وحته ونفسه ، ولها
 منع نفسها حتى تقص صداقها الحال ، وإن سلمت نفسها طوعاً ثم
 أرادت المنع لم تمنك ، وإذا أعسر نفقة القوت أو بالكسوة أو
 بعضهما أو المسكن فله مسح النكاح ، وبأن عاب [موسراً] ولم يدع
 لها نفقة وتعدت أحدهما من ماله واستدان عليه فله المسح بإذن
 الحاكم .

باب نفقة الأقارب والماليك والمهائم

نحو أو تمنه. لأجربه وإن علوا، ولولده وإن سهر، حتى
ذوى الأرحام مهم تحته معسر أو لا، ولكل من يرثه فحرص
أو تعصيب، لأرحم، سوى عمودي نسبه، سواء ورثه الآخر
كأح أو لا كعنة، غشيق معروف، مع فقر من تحته وعجره عن
كسبه، إذا فصل عن قوم نسبه ورثه، حبه ورقيقه يومه وأيلته
وكسبه وسكنى، من حاصل أو محصل، لا من رأس مال
ومن ملأ وآلة ضعة، ومن له وارث غير أب ونفقه عليهم
على قدر إرثهم من الآل شئت، والمثلث على أحد، وعلى الحدة
السدس، والساقى على الأح، والثالث يهرد نفقة ولده، ومن له
ابن فقير وأح موثر فلا نفقة له عليه، ومن أمه فقيرة وحده
موثرة نفقه على الحدة، ومن عليه نفقة ربه فعليه نفقة زوجته
كطائر الحولين، ولا نفقة مع اختلاف دين، إلا بالولاء، وعلى
الأب أن يستر صغ لولده ويؤدى الآخره، ولا يمنع أمه إرضاعه،
ولا يبرمها إلا لضرورة كحرف تنقه، ولها طلب أجرة المثل،
ولو أَرْضَعه غيرها تجزأ بيتا كانت أو تحتها، وإن تزوجت آخر
عليه معها من إرضاع ولد الأول، مالم يضطر إليها.

فصل

وعليه نفقة رقيقه طعاماً وكسوة وسكنى ، وألا يكلمه مشقاً
كثيراً ، وإن اتفقا على المخارحة جاز ، ويربحه وقت القاتلة والنوم
والصلاة ، وبركبه في البحر عقبه ، وإن طلب مكاناً روحه أو
دعه ، وإن طلبه الأمة وطنها أو روحها أو باعها

فصل

وعليه غلبت به نعمة وسقيها وما يصلحها ، ولا يحملها ما تعجز
عه ، ولا يخلت من سبها ما يضر ولدها ، وإن عمر عن نفقتها أجز
على يئسها أو إيجارها أو دبحها إن أكلت

باب الحضانة

تحت الحفظ صغير ومعتوه ومحبون

والأحق بها أم ، ثم أمهاتها لقرنى فالقرنى ، ثم أب ، ثم أمهاته
كذلك ، ثم جد ، ثم أمهاته كذلك ، ثم أخت لأبوين ، ثم لأم ،
ثم لأب ، ثم حالة لأبوين ، ثم لأم ، ثم لأب ، ثم عمات كذلك ،
ثم حالات أمه ، ثم حالات أبيه ، ثم عمات أبيه ، ثم بنات إخوانه ،
وأخوانه ، ثم بنات أعمامه وعماته ، ثم بنات أعمام أبيه ، ثم لبنات
العصة الأقرب فالأقرب ، فإن كانت أمي من محرمها ، ثم لذوى

أرحامه ، ثم للحاكم ، وإن امتنع من له الحصانة أو كان غير أهل
انتقلت إلى من بعده ، ولا حصانة لمن فيه رق ، ولا لفاسد ،
ولا لكافر على مسلم ، ولا مروجة بأحبي من محصور من حين
عقد ، وإن رآل المانع رجع إلى حقه ، وإن أراد أحد أبويه سراً
طويلاً إلى بلد بعيد ليسكنه وهو بطريقه أماكن خصاته لأبيه ،
وإن تعد السفر نحوه أو قرب لها أو للسكنى فلا مه

فصل

، إذا بلغ العلم سبع سنين عدلاً حزيناً أو به فكان مع
من احتار منها ، ولا يُقر بد من لائصونه ويصلحه ، وأبو الأثني
أحق بها بعد السبع ؛ ويكون الذكر بعد رُشدته حيث شاء ،
والأثني بعد أبيها حتى ينضمها روحها

كتاب الجنایات

وهي عمد يختص القود به بشرط القصد ، وشبه عميد ، وحصاً
فالعمد ، أن قصد من نعمة آدمياً معصوماً فقتله بما يعطب على
الظن موته به ، مثل أن يجرحه بماله مؤز^(١) في الصدر ، أو يصر به
بحجر كبير ، نحوه ، أو يلق عليه حائطاً ، أو يلقه من شاهق ، أو

في نأ أو ما أو تعرفه ولا يمسكه لتحصير مذهبها ، أو بحقه ، أو
 يحسنه ويجمعه من الطعام أو الشراب (١) فيموت من ذلك ، في
 مدد موت فيها سبب ، أو يعمد بسحر أو سحر ، أو شهدت عليه
 أنه بما يوجب قتله ثم حجرا ، وقالوا ، عمدنا قتله ، ونحو ذلك
 وشبهه عمد أو يقصد حمله لا تقتل حال ولم يجرحه بها ،
 كن صربه في عهد من سوط أو عصا ص غير د ، أو لكره
 ونحوه .

واختص أن عمد به فدية ، مثل أن يرمى صيدا أو عرسا
 أو نحوها فصبب آثم لم يعمد به وعدم التمسك والنجوى

فصل

في نفس الخليل ، أو واحد ، إذ سقط القود أدوا دية واحدة ،
 ومن أكره مكائما على من مكائمه فقتله فاقبس أو ألبسه عبيدا ،
 إن أمر بقدر غير مكلف أو مكلف يحبس نحو يمينه أو أمر به
 السلطان طبعا من لا يعرف ضمه فيه فقتل فغور أو الدية على
 الأمر ، وإن قتل الماء ، والمكلف عالما بتحريم القتل والصمان
 عليه دون الأمر ، وإن أشرك فيه إنسان لا يجب القود على

(١) في نسخة ، أو يجمع عنه طعام أو الشراب .

أحدهما معدداً لأبوابه غير ما هو معد في الشريك ، فإن عدل
إلى طلب المال لزمه نصف المدة .

باب شروط الفصاص

وهي أربعة ، أحدها ، عصمه المقبول ، وهو قبل مسم أو دمي حر .
أو مرنداً لم يصمه فصاص ولا يه ، الثاني ، التكليم ، ولا
فصاص على صغير ومحو ، الثالث ، كونه ، أن يساويه في
الدين والحرية والرق ، فلا يقبل مسمو كافر ولا حر بعد
وعكسه يقتل ، ويقس الذكر بالأنثى ، لأن ما ذكره الرابع
عدم الولادة ، فلا يقبل أحد إلا أن لا يولد له ولد ، وإلا فهو
ويقتل الولد بكل منهما .

باب استيهاء الفصاص

يشترط له ثلاثة شروط ، أحدها ، كونه مسحقه مكلها
وإن كان صبياً أو محو ، لم يستوف . ، خمس الحن إلى البلوغ
والإفاقة الثاني ، انهق الأريه المشتريين فيه على استيهائه
وليس لبعضهم أن يفسره به ، وإن كان من بني عاتاً أو صبيّاً
أو محوئاً انتظر القدوم والبلوغ والعقر الثالث ، أن يؤمن في
الاستيهاء أن يتعدى أجاي ، فإذا وجب على حامل أو حن

خملت لم تقتل حتى تصع الولد وتسفيه اثناً^(١) ثم إن وجد
من رصعه وإلا تكت حتى تعطيه ، ولا يقتض منها في الطرف
حتى تصع ، واحد في ذلك كالفصاص

فصل

ولا يستوفى فصاؤص إلا بحصرة سلطان أو نانه ، وآلة
ماصة ، ولا تستوفى في الفس إلا تصرب العو بسف ، ولو
كان الجاني قتله بغيره

باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد اعمود أو الدية ، فيحير الولي بينهما ، وعقوده محانا
أصل ، فإن احتار القود أو عفا عن الدية فقط قبله أحدها ،
والصحيح على أكثر منها ، وإن احتارها أو عفا مطلقاً أو هلك
الجاني فليس له غيرها ، إذا قطع أصماً عمداً فعفا عنها ثم سرت
إلى الكف أو الفس أو كان العفو على غير شيء وهدر ، وإن
كان العفو على مال فله تمام الدية ، وإن وكل من يقتص ثم عفا
فاقتص وكيه ولم يعلم فلا شيء عليهما ، وإن وجب لرفيق قود
أو تعزير قود فطلته وإسقاطه إليه ، فإن مات فليده

(١) اللأ - بيه ع - أول اللأ - بعد - لاره

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

من أقيد بأحد في النفس أقيده في الطرف والجراح ، ومن
 دولا ، ولا يوجب إلا بما يوجب لقود في النفس ، وهو ، وعان :
 أحدهما : في الطرف فتوحد العين والأيمن والأذن واللسان
 والحنف والشعبة واليد والرجل والأصبع والكف والمرفق والذكر
 والحصى والآلية والشعر ، كل واحد من ذلك بمثله ، وللقصاص
 في الطرف شروط الأول الأمن من الخيف ، بأن يكون انقطع
 من مفصل أو ينتهي إليه ، كإزالة الألف ، وهو مالا من .
 الثاني : المعاتبة في الاسم والموضع . فلا تؤخذ يمين يسار ولا
 يسار يمين ، ولا حصر بقصر ، ولا أصلي برئد ، وعكسه .
 لو تراص بالمجرم ، الثالث : استواءهما في الصحة والكمال ، ولا
 تؤخذ صحيحة بشلاء ، ولا كامة الأصبع بأمصة ، ولا عين
 صحيحة بقائمة ، ويؤخذ عكسه ، ولا أش

فصل

النوع الثاني الخراج يقتصر في كل حرج ينتهي إلى عظم
 كالموصحة ، وخراج العصب والدمق والمحد ، ولقد تم ، ولا يقتصر
 في غير ذلك من الشجاج والحروح ، غير كسر يتي ، إلا أن يكون

أعظم من موصحة كالحاشية ، لمصلحة والمأمومة ، فله أن يقتصر
 موصحة وله أرش الرائد ، وإذا قطع جماعة طرقة أو حرجوا
 حرجا يوجب القود عليهم القود ، وسراية الجناية مصمومة في
 المسف ف دواها ، وسراية القود فمؤدرة ، ولا يقتصر من عصور
 جرح قور برثة ، كما لا تقتصر ، دية

كتاب المدييات

كل من أنفق إساناً بمباشرة أو من باب برئته دته ، وإن كان
 عمداً بخصاً في مال الخائن بحدته ، وشبهه لعمد والخطأ على عاقلة ،
 من عصب حرجاً صغيراً وبهشته حية أو أصابته صاعقة أو مات
 بمرض ، أو من حرجاً مكها ، فمدييات صاعقة أو الحية وحجت
 الدية فيهما

فصل

وإذا أذنب الرجل ولد أو سلطان رعيت أو معمم صنه ولم
 تُسرف لم يصم ما تلف به ، ولو كان التأديب الحامل فأسقطت
 حياً صمه المؤدب ، وإن طلب السلطان امرأة لكشف حق الله
 تعالى أو استعدي عليها رجل بالشرط في رعي له فأسقطت صمه
 السلطان والمستعدي ، ولو مات فرعاً لم يصم ، ومن أمر شخصاً

مكلها أن يهرى نذراً أو يسعد شجرة فهلك به لم يصمه ، ولو أن
الامر سلطان ، كما لو استأجره سلطان أو غيره

باب مقادير ديات النصب

دية الحر المسلم مائة نعيم ، أو الب مثقال ذهباً ، أو أن
عشر ألف درهم فضة ، أو مائتا نقرة ، أو ألفا شاه ، فهذا
أصول الدية ، فأينما أحصر من ترمه ريم الون قوله ، في قل
العدد وشبهه خمس وعشرون بنت بخص ، وخمس وعشرون بنت
لون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جدعة ، وفي
الخطأ بجب أحماً ثمانون من الأربعة المذكورة ، وعشرون من
بني النخاص ، ولا تعتبر القيمة في ذلك من أسلامه ودية لكبابي
نصف دية المسلم ، ودية المحرمي والوثني ثمانمائة درهم ، وسؤمهم
على النصف كالمسلمين ودية قري قبعة ، وفي جراحه ما يقصه
بعد البرء ، ونحب في الحبس ذكر أكل أو أتي عشرة دية أمة عرة وعشر
قيمتها إن كان مملوكاً ، وتقدر الحرية أمة ، وإن حنى رقيق خطأ أو
عمداً لا قود فيه ، أو فيه قود ، واحتبر فيه الماء ، أو أضاف
مالاً نعيم إدر سيدة . تعلق ذلك برقته . فيحير سيده من أن

يهديه بأرش حايته أو سده إلى ولي الخاية يملكه أو يبيعه
ويذبح ثمنه .

باب ديات الأعضاء ومافعها

من أتلف ما في الإنسان من شيء واحد كالأنف واللسان
والذكر فيه دية النفس ، وما فيه من شيء كالعين والأدين
والشفقتين والحنحين وثني المرأة وثمذوق الرجل واليدين
والرحيين والآيتين والأثني وأسكني المرأة فبهما الدية وفي
أحدهما نصفها ، وفي المنحرين ثلث الدية ، وفي الحاجر يديهما ثلثها .
وفي الأضراس الأربعة الدية ، وفي كل جفن ربعها ، وفي أصابع
اليدين الدية كأصابع الرحيين ، وفي كل أصبع عشر الدية ، وفي
كل أكمة ثلث عشر الدية ، والإبهام مفصلان ، وفي كل مفصل
نصف عشر الدية ، كدبة الس .

فصل

وفي كل حاسة دية كاملة ، وهي . السمع ، والصر ، والشم ،
والدوق ، وكذا في الكلام . والعقل ، وممعة المشي ، والأكل ،
والسكاح ، وعدم استمساك الدرل أو اعطاط ، وفي كل واحد
من الشعور الأربعة الدية ، وهي : شعر الرأس والوجه والحاجين

وأهداب العينين ، فإن عاد ففت سقطت موحه ، وفي عين الأعور
 الدية كاملة ، وإرب قلع الأعور عين الصحيح المماثلة لعيه
 الصحيحة عمدا فعليه دية كاملة ولا هصاص ، وفي قطع يد الآقطلع
 نصف الدية كغيره

باب الشجاج وكسر العظام

الشجة . المرح في الرأس والوجه حصه ، وهي عشر .
 الحارصة التي تحرص الخلد أى تشفه قبلا ولا تدميه ، ثم ازالة
 وهي الدامية والدائمة ، وهي التي يسيل منها الدم ، ثم اناصفة ،
 وهي التي تنصع اللحم ، ثم المتلاحمة ، وهي الدنصه في اللحم ، ثم
 السّمحاق ، وهي ما منها وبين العظم قشرة رقيقة ، وهذه الخمس
 لا مُقدّر فيها ، بل حكومة ، وفي الموصحة - وهي ما نوصح اللحم
 وتبرزه - خمسة أنعره ، ثم الهاشمة ، وهي التي توضح العظم
 وتشمسه ، وفيها عشرة أبغرة ثم المقله ، وهي ما نوصح العظم وتشمسه
 وتنقل عظامها ، وفيه حمة عشر من الإبل ، وفي كل واحدة
 من النأمومة والدائمة ثلث لدية ، وفي الحنفة ثلث الدية ، وهي
 التي تصل إلى باطل الحوف ، وفي الضلع وكل واحدة من
 استرقوتين بعير ، وفي كسر الدراع وهو الساعد الجامع لعظمي

الريد والعصد والاعوذ والساق ، إذا جبر ذلك مستقيماً بغير ان ، وما عدا ذلك من الخراج وكسر العظام فمحمية بحكومة ، والحكومة أن يقوم المحنى عليه كأنه عدا لا جناية به ، ثم بقوة وهي به قد برأت ، فما نقص عن القيمة وله مثل سمته من الدية ، كان قيمته عدداً سليماً ستون وقيمتها بالجناية خمس ، ففيه سدس الدية إلا أن تكون الحكومة في محل له مقدار فلا يبلغها المص

أب العاقلة وما يحمله

عاقلة الإنسان عصمته كلها من النفس ، الولاء قريبهم وأعيانهم حاضرم وثقتهم حتى عمودى نفسه ، ولا عقل على قبح ولا غير مكاف ولا قهر ولا أنى ولا محالف ليس الحنى ، ولا يحمل العاقلة عمداً بحضا ، ولا عدداً ، ولا صلحا ، ولا اعترافاً لم تصدقه به ، ولا مادون ثلث الدية انتامة

فصل

ومن قتل نفساً محترمة خطأ مباشرة أو نسباً بغير حو عليه الكفارة

باب القسامة

وهي أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم

من شرطها لآث ، وهو لعداوة لطاهرة كالقنائل الى يطلب
عضها بعضاً بالثأر فمن ادعى عليه القتل من غير ثبوت تخلف
بمياً واحدة ورئ ، ويدأ بأيمان الرحن من وثقة ادم ، فيحلفون
حسين يمياً فان سئل الورثة أو كانوا لساء حلف المدعى عليه
حسين يمياً ورئ

كتاب الحدود

لا يجب احد إلا على ماع من مائة علم بالحریم ، يفقهه
الإمام أو ثلثه في غير مسجد ، ويصحب الرحن في الحد قائماً بسوط
لا حديد ولا حلق ولا يمد ولا يربط ولا يخرق ، بل يكون عليه
قيص أو قيصان ، ولا يبالغ بصره بحيث تشق الجلد ، ويفرق
الضرب على يده ، ويبقى الرأس ، والوجه زاهج والمقتل والمرأة
كالرحل فيه ، إلا أنها تضرب جالسة وتشد عليها ثيابها وتمسك
يها لثلاث تكشف ، وأشد الحد جلد الرنا ثم القذف ثم الشرب
ثم التعزير ، ومن مات في حد فالحق قتله ، ولا يحصر للمرحوم
في الزنا

باب حد الرأى

إذا رأت المحصنة رجماً حتى يموت ، والمحصنة : من وطئ امرأته
المسلمة أو الذميمة في نكاح صحيح وهم بالعداء عاقلان حوران : فإن
احتل شرط منها في أحدهما فلا إحصاء لواحد منهما ، وإن رأت
الحر غير المحصنة جلد مائة حدة وعرب عدا ، ولو امرأة ، والرفيق
حسين جلد ، ولا نعرب ، ووجد لو طئ كراي

ولا يجب الحد إلا ثلاثة شروط

أحدها : تعيب حشفه أصله كلها في قبل أو در أصليين مرتين
حتى حراماً مخصوصاً

الثاني : انشاء شبهة ، ولا يحد بوطء أمة له فيها شرك
أو لولده أو بوطء امرأة ضنها روحته أو نسبه أو في نكاح
باطل اعتقد صحته أو نكاح أو ملك محلف به وبحره أو أكرهت
المرأة على الزنى

الثالث : ثبوت الرأى

ولا يثبت إلا أحد أمرين .

أحدهما : أن يقر به أربع مرات في مجلس أو مجلسين ، ويصرح
بذكر حقيقة البوطء ، ولا ينزع عن إدراكه حتى يتم عليه الحد

الثاني . أن يشهد عليه في مجلس واحد بالزنى واحد بصفونه
أربعة من ثقل شهادتهم فيه ، سواء أتوا الحاكم حلة أو متفرقين ، وإن
حملت امرأة لارواح لها ولا سيد لم تحدد بمحرد ذلك

باب حد القذف

إذا دنف المكلف محضاً نجداً ثنتين حننه إن كان حراً ، وإن
كان عبداً أربعين ، والمتفق بعصه بحسبه ، وقذف غير المحصن
يوجب التعزير ، وهو حق للمقذوف ، والمحصن لها هو : الح
المسلم العاقل العفيف المأثم الذي يجمع مثله ولا يستلزم لوعه ،
وصريح القذف . يراى بالوطى ، ونحوه ، وكلماته باقعة ،
يا فاجرة ، يا حييئة ، هضحت روحك . أو بكست رأسه ، أو جعلت
له قروناً ، ونحوه ، وإن فسره بغير القذف قل وإن فذف أهل
بد أو جماعة لا ينصور منهم الزنى عادة عُمر . يستبعد حد القذف
بالعفو ، ولا يستوفى بذكر الطالب

باب حد السكر

كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وهو حين من أى شيء
كان ، ولا يباح شربه لندة ولا لنداو ولا عطش ولا غيره إلا
لدفع لقمة عَص بها ولم يحصره غيره ، وإذا شربه المسلم مختاراً

عندما أن كثيره يسكن فعليه أخذ ثمانية حبة مع الحرية ، وأربعون مع الرق

باب التعزير

وهو أناس ذيب ، وهو واحد في كل معصية لا أحد فيها ولا
كفاد . كما منع لا أحد فيه وسرقه لا يمنع فيه وحشية لا تؤذ فيها
إتقان المرأة المرأة والقوف بعد الزرع . يحرم ولا يراد في التعبد
عن عشر حسنات . ومن أسامي يمدد عن حاجة عمر

باب المطعم في السرقة

إذا أخذ بلاء من نصاب من حرر منه من مائة معصوم لاشبهه
له فيه على وجه الاحتفاء قطع ولا يقطع على متهب ولا غاصب
لا حائز في ودعة أو عارية أو غيره . وقطع الظرار الذي
يُنْظَر الحبيب أو غيره ويأخذ منه . وبشرط أن يكون المسروق
لا يحترما . فلا يصح في سرقة آله طير ولا بحر كآخر ، وبشرط
أن يكون نصبا ، وهو ثلاثة : درهم أو ربع دينار أو عرص قيمته
كأحدهم . وإذا نقصت قيمة المسروق أو سكه السارق لم يسقط
القطع ، وتعتبر قيمتها وقت إحراقه من الحرر ، ولو ذبح فيه
كشاة أو شق منه ثوبا فنقصت قيمته عن نصاب ثم أخرج أو

ألف فيه المال لم يقطع وأن يخرجه من الحر ، فإن سرقه
من غير حر فلا قطع وحرر المال ما لم يذق حقيقته فيه ، ويختلف
باحتلاف الأموال والبلدان وعدل السطوح وحوره ، وقوته وضعفه ،
وحرر الأموال واحواهر وأعد من ثل الدور والدكاكين والعمران
وراء الأبواب والأعلاق لو شقه ، وحرر النمل وقُدُور البافلاء
ونحوها وراء لأشراخ إذا كان في لسوق حارس وحرر الخطب
واحبس الخطائر وحرر موشى نصير وحررها في امرعى
أرعى ، طره إليها عابا ، وأن تقي لشبهة فلا قطع بأسرها
، مال أسه وإن علا ولا مال من أسه وإن سعا والآب
والأم في حداسه ، يقطع لأخ وكل قريب سرقه مال غريبه ،
ولا يقطع أحد لروح سرقه مال الآخر ، وله كتاب يُحرر أ
عه وإذا سرق عبد من مال سيده أو سرق مال كانه أو حرر مسلم
من مال المال أو من عسمة لم تحبس أو فقير من عالة ، فاعلى
امتهراء أو شخص من مال له ، شكة أو لأحد عن لا يقطع بالسرقة
منه لم يقطع ، لا يقطع إلا بعد عدلين أو إقرار مرتين ، لا
يرع عدا إقراره حتى يقطع ، وإن طالب المبروق منه بماله ، وإذا
وحب القطار قطعت يده اليمنى من مفصل الكعب وحُسمت ، وعن

سرق شيئاً من غير حرر نمرأ كان أو كثرأ أو غيرهما أضعفت عليه
القيمة ولا قطع

باب حد قطاع الطريق

وهم الذين يغزصون للناس بالسلاح في الصحراء أو الديار
فيبصوهم المال بحاضرة لا مبرقة

من مهم قتل مكافئاً أو غيره كالولد والعدو الذي وأخذ المال
قتل ثم صلب حتى يشهر أمره ، وإن قتل ولم يأخذ المال قتل
حتماً ولم يصاب ، وإن جوا بما يوجب قوداً في الطرف تحتم
استيقضه ، وإن أخذ كل واحد من المال قدر ما يقطع بأحده
السارق ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده ينجى ورحله اليسرى في
مقام واحد وحيمتا ثم حلى . باب لم يصدوا مسلماً ولا ما يطلع
نصاب اسرقة هو أن يشردوا فلا يتركون بأوون إلى الله ،
ومن تاب منهم قسر أن يقدر عليه سقط عنه ما كان لله من ربي
وقطع وصليب وتحنم قتل واحد مما للآدميين من ربي وطرف
ومال إلا أن يعنى له عنها ، ومن صلب على نفسه أو حرمة أو مال
له آدمي أو بهيمة فله الدفع عن ذلك بأهل ما يعطب على طه دفعه
به ، فإن لم يندفع إلا بالقتل فله ذلك ولا ضمان عليه ، وإن قتل

وهو شهيد ، ويلزمه الدفع عن نفسه وحرمة دونه ماله ، ومن دخل منزله رجل متلصصا فحكه كذلك

باب قتال أهل البغي

إذا حرح قوم لهم شوكة ومنعه على الإمام تأويل سابع فهم نعمة ، وعليه **أب** : استهم فيسألهم ما ينفون منه ، فإن ذكروا مطابقة أرائها ، وإن ادعوا شبهة كشمها ، فإن دؤوا ، وإلا قاتلهم ، وإن اقتتل طائفتان لعصبية أو رئاسة فهما طائفتان وتضمن كل واحد ما انتهت على الأخرى

باب حكم الماربد

وهو الذي يكفر بعد إسلامه : من أشرك بالله أو جحد ربه أو وحدانيته أو صفة من صفاته أو اتخذ لله صاحبة أو ولدا أو جحد بعض كنهه أو رسله أو سب الله أو رسوله فقد كفر ومن جحد تحريم الرقي أو شتم من المحرمات أظاهاه المجمع عليها تحوّل عرف ، وإن كان مثله لا يجهله كفر

فصل

من ارتد عن الإسلام وهو مكاتب محرر رجل أو امرأة

دعى إليه ثلاثة أيام وصيق عليه ، وفيه لم يُسم قتل بالسيف ،
ولا يقبل توبته من قتله أو يسأله ولا من تكررت ذنوبه ،
ل يقبل بكل حال ، وفيه لم يرد كل كافر أب يشهد أن لا إله
إلا الله ، أن محمداً رسول الله ، ولم كان كفره خفيفاً رخص
وخرجه فوضعه مع الشهادتين ، إلا ما عجز عنه أو قهره ، أما يرى
من كل دس مخالف دين الإسلام

كتاب لأطعمه

الأصغر فيها الخبز ، وساح كل طائر لا مده ، وما من حب
ونمر وعورهما ، ولا يحس نعمة ما ، ولا مده ، مصره
أسم وحوله ، وحيوانات برية حقة ، لا خير إلا لله ، وما له
أب يهترس به غير فصيح ، لا ما ربح وأدتب وأهين وانهد
والكلاب والخنزير والآنوس والعرس والآنور والشمس
والفرد والدب ، وما له محب من الطير يقصد به كالتعقب والبارى
والصقر والشاهين والباشير والحياء والمدة ، وما يأكل الحنف
كالسر والرخم والافلق والممقق والعراب الأنفع والعراف هو
أسود صغير أعبر والعراب الأسود الكبير ، وما يستحدث

كالبغلة والبيص والبقرة خبيرة الخشبات كلها والوطواط
وما تولد من ما كول وعنده كالعناب التسميع

فصل

وما عدا ذلك خلال كالحمل ، هيمه الأنعام والدجاج
والوشى من الحر ، مقر ، واحد ، واحد ، واحدة ، والأنثى
وسائر الوحش

وماح حيوان لحر كله ، ولا تصعدع ، وانتساح والحية ،
ومن اضطر إلى بحر غير اسم بل له منه ما قد رفقته ، ومن
اضطر إلى جمع مال الغير مع ما به عنه لدفع برد أو استقاء ماء
ونحوه وحب ثلثه له محاب ، ومن مر شمر في سبيل في شجرة
أو تساقط عنه ، ولا حقد له ولا يضر له لأكل منه مخافاً من
غير حر ، وتحب صياقة المسلم المختار به في لقرى يوماً وليلة

باب الزكاة

لا يباح شيء من الحيوان تمقذور عليه بغير ذكاة ، إلا
الجراد والسماك وكل لا يعيش إلا في الماء
ويشترط للذكاة أربعة شروط .

أعلى المدكى ، أن يكون غائلاً مذباً أو كذب ولو مراهما

أو امرأة أو أفلح أو أعشى ، ولا تحب ذكاة سكران ومجنون
ووثقى ومحوسى ومرتد .

الثاني : الآلة ، فتباح الذكاة بكل محدّد ولو كان معصوباً من
حديد وحجر وقصب وغيره ، إلا السس واطهر

الثالث : قطع الخاقوم والمرى ، فإن أذاب الرأس بالديح لم
يحرم المدحوح ، وذكاة ما غرعه من الصيد والنعم المتوحشة والواقعة
في نر ونحوها يخرجها في أى موضع كان من بدنه إلا أن يكون
رأسه في الماء ونحوه فلا يباح

الرابع : أن يقول عند الديح بسم الله ، لا يجزئ غيرها ،
فإن تركها سهواً أبيحت ، لا عمداً .

ويكره أن يديح آلة كالة ، وأن يحدها والحيوان يبصره ،
وأن يوجهه إلى غير القلعة ، وأن يكسر عنقه أو يساحه قبل أن
يبرد .

باب الصيد

لا يحل الصيد المقتول في الاصطياد إلا بأربعة شروط :
أحدها : أن يكون لصائد من أهل الذكاة
الثاني : الآلة ، وهي بونتان ، محدّد بشرط فيه ما يشترط في

آلة الدبح ، وأن يجرح ، فإن قتله شقاه لم يبع ، وما لم يبع بمحدد ،
 كالسوق والعصى والشكك والصح ، لا يحل ما قتل به ؛
 النوع الثاني ، الحارحة ، فباح ما قتلته إذا كانت معلية .
 الثالث ، إرسال الآلة قاصداً ، فإن استرسل النكاح أو غيره
 نفسه لم يبع ، إلا أن يجرحه فيريد في غدوه في طلبه ^(١) فيحل .
 الرابع ، التسمية عند إرسال المهر أو الحارحة ، فإن تركها
 عمداً أو سهواً لم يبع
 ويسن أن يقول معها : الله أكبر . كالدكاه

كتاب الإيمان

اليمين التي تحب فيها الكفارة إذا حث هي اليمين بالله أو
 صغرى من صفاته أو بالقرآن أو بالمصحف ، والحلف بغير الله
 محرم ، ولا تحب فيه كفارة
 ويشترط لوجوب الكفارة ثلاثة شروط :

الأول ، أن تكون اليمين مدعدة ، وهي التي قصد عقدها
 على مستقبل محسوس ، فإن حلف على أمر ماض كاداً عالماً فهي
 العموس ، ولغو اليمين الذي يجري على لسانه بغير قصد ، كقوله :

(١) في نسخة : يطلبه ،

لا والله ، وبلى والله ، وكذا يمين تنفدها بضر صدق نفسه فإن
بجلائه ، فلا كفارة في الخسع .

الثاني : أن يحلف محمداً ، فإن حلف مكرها لم تنفد
بمينه .

الثالث الحث في يمينه ، أن يمين ماحلف على تركه أو يترك
ما حلف على فعله ، محمداً إذا كرا ، فإن فعله مكرها أو بأساً فلا
كفارة ، ومن قال في يمين مكفرة إن شاء الله ، لم يحسب .
ويسن الحث في اليمين إذا كان حيرا

ومن حرم حلالاً سوى روحته من أمة أو طعام أو لباس
أو غيره لم يحرم ، ورمه كفارة يمين إن فعله

فصل

يحير من لومته كفارة يمين بـ إطعام عشرة مساكين أو
كسوتهم أو عتق رقبة ، من لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعة
ومن لومته أيمان قبل التكفير ، وجنّها واحد فعليه كفارة ، وإن
اختلفت وجنّها كطهار ويمين بالله لرماء وإن بتداحلا .

باب جامع الأيمان

يرتجع في الأيمان إلى ربة الحلف إذا احتمها اللفظ ، وإلا

عُدَّتْ أَلِيَّةٌ رُجِعَ إِلَى سَبِّ الْيَمِينِ وَمَا هِيَ جَاهُ ، وَرَعْدٌ مَذَاقٌ رَجَعَ
إِلَى التَّعْيِينِ

فَإِذَا حَلَّ لَا لَيْسَ هَذَا لَعْمِيصَرٍ يَجْعَلُهُ أَوِيلُ أَوْ دَاءً أَوْ عَمَاقَةً
وَلَيْسَ ، أَوْ لَا كَلِمَتِ هَذَا ، الصَّيِّ هَاضِرٌ شَيْخًا أَوْ رُوحَةً فَلَا هَذَا أَوْ
صَدِيقَهُ هَذَا أَوْ مَمْلُوكَهُ مَعِيدًا ، أَوْ أَلْبَ الْوُجُوهِ ، وَأَمَلِكُ وَالصَّدَاقَةِ
ثُمَّ كُلُّهُمْ ، ١. لَا أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْخَمْرِ هَاضِرٌ كَشَأً ، أَوْ هَذَا الرُّطْبِ
هَاضِرٌ تَمْرًا أَوْ دَشَأً أَوْ حَلَا ، أَوْ هَذَا النَّاسِ هَاضِرٌ حَبًّا أَوْ كَشَا
وَيَحْوِيهِ ثَمَّ 'كُلْ - حَتَّى فِي كُلِّ إِلَّا أَنْ يَبْرُؤَ مَا دَامَ إِلَى 'لَا'
الصَّحَةِ

صل

فَبِأَسْمَاءٍ دَلَّتْ رَجَعَ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ شَرَعِي
وَحَقِيقِي ، وَعَرَفِي ؛

فَالشَّرَعِي مَدْلُهُ ، وَصَوْنُهُ فِي 'شَرَعَ' وَهُوَ صَدَقَ فِي اللَّغَةِ فَالْمَطْلُوقُ
يَبْصُرُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرَعِيِّ الصَّحِيحِ ، وَبِذَا هَلْفٍ لَا يَبِيعُ أَوْ
لَا يَسْكُحُ فَعَقْدٌ عَقْدًا فَاسْدَأْ لَمْ يَحْثُ ، وَإِنْ قَبِدَ يَمِينُهُ عَمَّا يَمِيعُ الصَّحَةِ
كَأَنْ هَلْفٌ لَا يَبِيعُ الْحَرَّ أَوْ الْحَرَّ (١) حَتَّى تَصُورَةَ الْعَقْدِ .

(١) فِي سَجَةِ ، أَوْ الْخَنْزِيرِ ،

والحقيق . إذا حلف لا يأكل اللحم فأكل شحماً أو مخاً أو كذا أو نحوه لم يحث ، وإن حلف لا يأكل أدم حث فأكل البيض والتمر والملح والزيتون ونحوه وكلما يصطع به . ولا بدس شيئاً فبس ثوباً أو درعاً أو حوشياً أو فعلاً حث ، وإن حلف لا يكلم إنساناً حث بكلام كل إنسان ، ولا يفعل شيئاً فوكل من فعله حث إلا أن ينوى مباشرة بنفسه .

والعرف : ما اشتهر بخاره فعلت على الحقيقة . كالراوية ، والمائظ ونحوهما فتعلق التمين بالعرف . فإذا حلف على وصء روجه أو وطء دار تعلقت بيمينه بجماعهما وبدحول الدار . وإن حلف لا يأكل شيئاً فأكله مستهلكاً في غيره كمن حلف لا يأكل سمناً فأكل حبصاً فيه سم لا يظهر فيه طعمه أو لا يأكل رضاً فأكل طعماً لم يحث ، وإن ظهر فيه طعم شيء من المحلوف عليه حث .

فصل

ولو حلف لا يفعل شيئاً ككلام ريد ودحول دار ونحوه فعله مكرهاً لم يحث . وإن حلف على نفسه أو غيره ممن يقصد معه كالزوجة والولد أن لا يفعل من ذلك شيئاً فعده ناسياً أو

حاشا حدث في الطلاق والعنق فقط ، وعلى من لا يمنع بعينه من سلطان وغيره فعله حيث مطلقاً ، وإن فعل هو أو غيره من قصر معه تنص ما حلف على كله لم يحث ، ما لم تكن له نية .

باب النذر

لا يصح إلا من بالغ عاقلاً ولم كافراً والصحيح منه خمسة أقسام .

أحدها : المطلق . مثل أن تقول لله على ، ولم بسم شيئاً .

فيلزمه كفارة يمين

الثاني : نذر اللجاج والعصب ، وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه أو الحيلولة عنه أو التصديق أو التكذيب ، فحذير يمين فعله وكفارة يمين .

الثالث : نذر المساح ، كل من نوى تركوب دأبه ، حكمه كالنذر وإن نذر مكروهاً من طلاق وغيره استحب أن يكفر ولا يفعله الرابع : نذر المعصية ، كشرب الخمر وصوم يوم الحيض والحر ، فلا يحور الوفاء به ويكفر .

الخامس : نذر التبرر ، مطلقاً أو معق ، كفعل الصلاة والصيام

والحج ونحوه ، كقوله إن شئ الله مريضى أو سلم على العائى
 لله على كذا ، فوحد الشرط - لزمه الوفاء به ، ولا إذا بدر الصدقة
 بماله كله أو بمسمى منه يرد على ثلث الكل بأنه يحترق بمقدار
 الثلث ، وفيما عداها يلزمه المسمى ، ومن بدر صوته شهر لزمه
 التنازع وإن بدر أياماً معدودة لزمه إلا شرط أو مدة

كتاب المعصاة

وهو فرض كفاية ، لا إله ، صب في كل إلهام ،
 ويحرم أفضل من عده عما هو ، ويأمره بغير الله ، وأن
 يتحرى العدل ويجتهد في إقامته ، فقوا : ولدت حكم أو
 قلدتك ، ويكاسه في العدد ، ويهدى لاية الحكم العامة لفصل بين
 المحصوم واحد الحق المعصم من بعض ، والنظر في أموال غير
 المرشدين ، والحجر على من يسووجه سهمه أو ففس والنظر في
 وقوف عمله لمعمل بشروطها وتنفيذ الوصايا وترجيح من
 لا أولى لها ، وإقامة الحدود ، وإزالة الجمع والاميد ، والنظر في
 مصالح عمله تكفب الآدى عن الطرق وأقيمت ونحوه ، ويجوز
 أن يولى عموم النظر في عموم العمل ، وأن يولى خاصاً فيهما أو
 في أحدهما ، وبشروط في القاصى عشر صفات : كونه بالعلم ، غافلاً

ذكر أحراراً، مسلماً، عدلاً، سميحاً، صبراً، متكلماً، مجتهداً ولو في
مذهبه وإذا حكم اثبات مذهب رجل لا يصح للقضاء بعد حكمه في
المال والخود والاعتدال وغيرها

باب أدب القاضي

يُدعى أن يكون قديماً من علمه وعفة قلبه، غير ضعيف،
لما إذا أده وعطه، وأبكم بحسنه وسبط اليد ويده، وودل
من الخصمين في الخطأ والخطأ وبحسنه ودعه فلما علمه^(١) .
أن يحصر بحسنه فعنه المذهب والشرع ثم يبين بشكل مله وتحريم
الاعتداء وهو عصيان كثير أو جاهر أو من شره جرم أو غش
أو هم أو ملل أو كسر أو دس أو بد مؤلم أو حر مباح .
وإن حارب فأصاب الحق بهدوء وعزم قول رشيد، وكذا الهدية
إلا على كان يهاديه قبل ولايته لإزالة بكره له حكومة واستحباب
ألا يحكم إلا بحصره المشهود، ولا بعد حكمه نفسه ولا لمن
لا تقبل شهادته له ومن ادعى على غيره مرة^(٢) لم تحضر أمرت
بالتوكيل وإن لمها يمين أو سل من خلفها، وكذا المريض

باب طريق الحكم وصفته

إذا حصر إليه حصان أو أبقا مدعى، فإن سكت حتى يبدأ

(١) البردة المراءى إلى نخرج القضاء حوائجها

حار ، من سبق بالدعوى قدمه ، فإن أقر له حكم عليه ، وإن أنكر
قال المدعى : إن كان لك بيعة فأحضرها إن شئت ، فإن أحضرها
سمعتها وحكم بها . ولا يحكم بعلية ، وإن قال المدعى : ما لي ببيعة
أعلمه الحاكم أن له ابنتين على حصصه على صفة جوابه ، فإن سأل
إحلافه أحلافه وحلى سبيله ، ولا يمتد بيمينه قبل مسألة المدعى ،
وإن سأل أصى عليه فقول : إن حملت ولا قصيب تلث ،
فإن لم يحلف أصى عليه ، وإن حلف لم يكر ثم أضاف المدعى
بيعة حكم ، ولم تنكر ابنتين مريته للحق .

فصل

ولا تصح للدعوى بالحرارة معلومة المدعى ، ولا بتصحيحه
مجهولاً كالوصية وعبد من عتده مهرأ ونحوه ، وإن ادعى عتده
نكاح أو بيع أو غيرهما فلا بد من ذكر شروطه ، وإن دعت
امراة نكاح رحن اطلب عتده أو مهر أو نحوهما سمعت دعواها ،
وإن لم تدع سوى النكاح لم تصل ، وإن ادعى الإلث ذكر عتده ،
وتعتبر عدالة البينة طاهر ، وباطل ، ومن جهت عدلته . قل عنه
وإن علم عدالته عمل بها ، وإن جرح الخصم الشهود كلف
البينة به ، وأنظر له ثلاثة أيام إن طله ، ولمدعى ملامته ، فإن

لم يأت سيدة حكم عليه . وإن جهل حال البينة طلب من المدعى تركيبتهم ويكتب فيها عدلان يشهدان بعدالته ، ولا يقبل في الترحمة والتوكية والجرح والتعريف والرسالة إلا قول عدلين ، ويحكم على العائت إذا ثبت عليه الحق . وإن ادعى على حاصر في البلد عائب عن مجلس الحكم رأى بينة لم تسمع ادعوى ولا البينة

باب

كتاب القاصي إلى القاضي

يقبل كتاب القاصي إلى القاضي في كل حق حتى القذف ، لافي حدود الله كحد الرق ونحوه . ويقض فيما حكم به ليقضه وإن كانا في بلد واحد . ولا يعمل فيما ثبت عنده ليعحكم به إلا أن يكون بينهما مسافة القصر . ويجوز أن يكتب إلى قاص معين وإلى كل من يصل إليه كتبه من قصه المسالين . ولا يقبل إلا أن يشهد به القاصي الكاتب شاهدين يحصرهما فيقرأه عليهما ثم يقول أشهد أن هذا كتابي إلى فلان فلا ثم يدفعه إليهما .

باب القسمة

لا يجوز قسمة الأملاك التي لا تنقسم إلا بصر أو رد

غوص إلا برضا لشركاءه . كدور بصدر واحم والطاحون
 الصغيرين ولا من لى لا تعد بالأجراء ولا قيمة كسبه
 أو ثرى فى نصها . فهذه العسمة فى حكم مع ولا يحبر
 من امتع من قسمته . أو مداحره فى قسمته ولا رد
 وص : قسمته . كاذبة . واثبت . والد الكيرة
 والأرس . راد كأكبر الواصفة والمكبل والمور . من حفس
 واحد . كالأرهر . والآل . ونحوها . إذا صب شربان قسمتها
 أحده الآخر مدها . هذه العسمة إذا راعى . كدور للشركاء
 أن يفتسموا نصيبهم ويصوبه أو سألوا أحاكم نصيبه
 وأخره على من الأمانة . أو قسموا وأقرعوا برمت العسمة .
 وكيفية أقرعوا جار .

باب الدعاوى والبيات

المدعى . من إذا سكت برب . والمدعى عليه من إذا سكت
 لم يترك . ولا تصح الدعوى والإسكار إلا من جاز بصرفه
 وإذا تداعيا عينا بيد أحدهما فهو له مع يمينه . ولا أن تكون
 له يمينه فلا يحلف . باب أقام كل واحد يمينه أهما له نضى
 بخارج بيئته . ولعن بيعة الداخل

كتاب الشهادات

تضمن الشهادات في غير حق الله فرض كهيئة . فإن لم يوجد إلا من يكفي نعتير عليه ، وأذوقه فرض عين على من تحملها متى دعى إليه ، وقد لا صريح في بدنه أو عرصه أو ماله أو أهله ، وكذا في التحمل ، ولا يحال كتمانها ، ولا يشهد إلا بما يعمه برؤية أو سماع أو استمصاص فيما يدر عليه غالباً بدونها كسب وموت وملك ومصق وسكاح ووقف ونحوها ، ومن شهد سكاح أو غيره من العقود فلا بد من ذكر شروطه ، وإن شهد رضع أو سرفه أو شرب أو قذف فإنه يصفه ويصف الزاني بذكر الزمان والمكان والزماني ، ويذكر ما يعتبر به حكم ويختلف به في الكل .

فصل

شروط من تقل شهادته ستة : اللوع ، فلا تقل شهادة الصبيان ، الثاني ، العقل ، ولا تقل شهادته مجنون ولا معتوه وتقل من يحق أحياء في حال عقله . الثالث ، الكلام ، ولا تقل شهادة الأحرس ولو فهمت إشارته إلا إذا أداها بخطه . الرابع : الإسلام . الخامس ، الحفظ . السادس : العدالة ، ويعتبر

لها شيطان ، صلاح في الدين ، وهو أداء مرائص بسدنها الرائفة
 واجتناب المحرم ، أن لا يأتي كثيرة ولا يدمس على صغيرة ، ولا
 تقل شهادته فاسق الثاني : استعمال المروءة ، وهو فعل ما يحمله
 ويزينه واجتناب ما يبدئه وبشبهه ، ومتى رالت الموانع فبلغ
 الصبي وعمل المحرم وألم الكافر وناب الفسق ، قلت
 شهادتهم .

باب موانع الشهادة وعدد الشهود

لا تقل شهادة عمودي النسب بعضهم لبعض ، ولا شهادة أحد
 الزوجين لصاحبه ، وتعمل عليهم ، ولا من سحر إلى مسه نقماً ،
 أو يدفع عنها صرراً ، ولا عذر على عدوه ، كمن شهد على من
 قده ، أو قطع الطريق عليه ، ومن سرق مساءة شخص ، أو سخط
 فرجه - فهو عدوه .

فصل

ولا يقل في الرق والإقرار به إلا أربعة ، ويكفي على من
 أتى بهيمة رجلاً ، ويقل في بقية الحدود والتقصاص وما ليس
 بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالباً
 كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وإيضاء إليه ، يقل

فيه رجلان ، ويقبل في المال وما يقصد به كالتبع والأجل
والخيار فيه ونحوه رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل
ويمين المدعى ، وما لا يطاع عليه الرجال كغيوب النساء تحت
الثياب والبكارة واشيوة والحيض والولادة والرصاص والاستهلال
ونحوه ، يقبل فيه شهادة امرأة عال ، والرجل فيه كالمرأة ، ومن
أنى رجل وامرأتان أو شاعدا ويمين فيما يوجب القود لم يثبت
به قود ولا مال ، وإن أقر بذلك في سرقة ثبت المال دون
القطع ، وإن أنى بذلك في حلق ثبت له العوص ، وثبت البيوتنة
بمجرد دعواه .

فصل

ولا تقبل الشهادة من الزهادة إلا في حق يقبل فيه كتاب
القاضي إلى القاضي ، ولا يحكم بها إلا أن تعدر شهادة الأصل
بموت أو مرض ، أو غيبة مسافة قصر ، ولا يجوز لشاهد الفرع
أن يشهد إلا أن يستدعيه شاهد لأصل ، فيقول ، أشهد على
شهادتي كذا ، أو يسمعه قريبا عند الحاكم ، أو يعرفها إلى سبب
من قرص أو بيع ونحوه ، ورد رجع شهود المال بعد الحكم
لم تنقض ، ويلزمهم إحصاء ذلك من زكاهم ، وإن حكم شاهد

ويبين ثم رجع الشاهد عزم المال كله

باب اليمين في الدعاوى

لا يستحلف في العيادات ولا في حدود الله تعالى . ويستحلف
المحصر في كل حق لا يمتد إلا إلى كساح . الطلاق . الرجعة
والإيلاء ، وأصل الرق واللاء ، الاستبلاء . والمنسب والقود
والقود . واليمين المشروعة هي اليمين بالله ، لا تعاط إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

يصح من مكلف محتار غير مجبر عليه ، ولا يصح من مكروه
وإن أكره على وزن من فاعل منك لذلك صح . ومن أقر في مرضه
بشيء فكإقراره به في صحته إلا في إقراره بالمال لو ارث فلا
يقبل ، وإن أقر لامرأته بالصدقة فلها مهر المثل بالروحية
لا بإقراره ، ولو أقر أنه كان أبناً في صحته لم يسقط إرثها ، وإن
أقر لو ارث فصار عند الموت أجنبياً لم يلزم إقراره ، لأنه باطل .
وإن أقر لغير وارث أو أعطاه صح ، وإن صار عند الموت
وارثاً . وإن أقرت امرأة على نفسها بنكاح ولم يدعه ابنان قبل .
وإن أقر وليها بالنكاح أو الذي أذنت له صح ، وإن أقر بنفس

صغير أو محو ، مجهول الدنس ، أنه ثبت نسبة منه : فإن كان
ميتاً ورثه : إذا ادعى على شخص شيء فصدقه صح

فصل

إذا وصّر بإقراره ما يقطعه مثل **أ** يقول : له على **الف**
لا يلزمي ، ونحوه ، ولم يزل **الف** ، وإن كان له على خصمه ، فقله
مع **ب** ، ما لم يكن بينه وبينه يعرف نسب الحق ، وإن كان له على
منه ثم سكت سكوياً يملكه السكوت منه ثم دل عليه أو مؤجلة
لزمه منه جديده حاله ، وإن كان له دين مؤجل فأكره المقر له
الأمر فقل المقر مع **ب** ، وإن أقامه وحده أو رده ، أقصر
أو أقر ، قص ثم أو غيره ثم أكره القص وسه يحدد الإقرار
وسأل لإحلاف خصمه فله ذلك ، وإن باع شيئاً أو وهبه أو
أعتقه ، ثم أقر أن ذلك كان لغيره لم يصل قوله ولم يفسح
البيع ولا غيره ولم يمتعه غرامته للمقر له ، وإن قال لم يكن ملكي
ثم ملكته بعد وأقامه مدة فقلت ، إلا أن يكون قد أقر أنه ملكه
أو أنه قبض ثم ملكه لم يقر منه

فصل

إذا قل : له على شيء أو كذا ، قين به : فردد ، وإن أبي

خمس حتى يفصره ، فإن فصره بحق شععة أو أقل مال من ،
 وإن فصره بمئة أو حر أو عشر حورة لم يقس ، ويقس مكاتب
 مباح بعه أو حد قذف ، وإن قل له عن ألف رجع في تفسير
 جفسه إليه ، فإن فصره بحس واحد أو بأحدس قال منه ، وإن
 قال له على ما بين درهم وعشرة لومه ثمانية ، وإن قل درهم إلى
 عشرة ، من درهم إلى عشرة لومه تسعة ، وإن قل له على درهم
 أو دينار لومه أحدهم ، وإن قل له على تمر في حراب أو
 سكين في قراب أو فصر في حاتم ونحوه فهو بمدة الأول .

والله سبحانه وتعالى أعلم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تم الكتاب

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣	مقدمة المؤلف	١	كتاب الصلاة	١	كتاب الصلاة
٤	كتاب الطهارة	١	كتاب الطهارة	١	كتاب الطهارة
٦	كتاب الآفة	١٣	كتاب الآفة	١	كتاب الآفة
٧	كتاب الآفة	٦٦	كتاب الآفة	٢	كتاب الآفة
٩	كتاب الآفة	٦٧	كتاب الآفة	١٥	كتاب الآفة
١١	كتاب الآفة	٦٨	كتاب الآفة	١٧	كتاب الآفة
٣	كتاب الآفة	٦٩	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
١٤	كتاب الآفة	٦٩	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
١٦	كتاب الآفة	٧٠	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
١٧	كتاب الآفة	٧١	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٢٠	كتاب الآفة	٧١	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٢١	كتاب الآفة	٧٢	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٢٤	كتاب الآفة	٧٣	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٢٥	كتاب الآفة	٧٤	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٢٧	كتاب الآفة	٧٤	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٣٢	كتاب الآفة	٧٤	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٣٦	كتاب الآفة	٧٦	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٣٨	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٤٠	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٤٤	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٤٧	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٤٩	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٥٠	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٥١	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٥٣	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٥٨	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٥٩	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة
٦١	كتاب الآفة	٨	كتاب الآفة	١٩	كتاب الآفة

صفحة	صفحة	صفحة
١٢٢	١٢٢	١٢٢
١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٢٥	١٢٥	١٢٥
١٢٦	١٢٦	١٢٦
١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٢٨	١٢٨	١٢٨
١٢٩	١٢٩	١٢٩
١٣٠	١٣٠	١٣٠
١٣١	١٣١	١٣١
١٣٢	١٣٢	١٣٢
١٣٣	١٣٣	١٣٣
١٣٤	١٣٤	١٣٤
١٣٥	١٣٥	١٣٥
١٣٦	١٣٦	١٣٦
١٣٧	١٣٧	١٣٧
١٣٨	١٣٨	١٣٨
١٣٩	١٣٩	١٣٩
١٤٠	١٤٠	١٤٠
١٤١	١٤١	١٤١
١٤٢	١٤٢	١٤٢
١٤٣	١٤٣	١٤٣
١٤٤	١٤٤	١٤٤
١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٤٦	١٤٦	١٤٦
١٤٧	١٤٧	١٤٧
١٤٨	١٤٨	١٤٨
١٤٩	١٤٩	١٤٩
١٥٠	١٥٠	١٥٠
١٥١	١٥١	١٥١
١٥٢	١٥٢	١٥٢
١٥٣	١٥٣	١٥٣
١٥٤	١٥٤	١٥٤
١٥٥	١٥٥	١٥٥
١٥٦	١٥٦	١٥٦
١٥٧	١٥٧	١٥٧
١٥٨	١٥٨	١٥٨
١٥٩	١٥٩	١٥٩
١٦٠	١٦٠	١٦٠

تم فهرس

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100.

1099

1



893.799
Ab915

9651L 711

